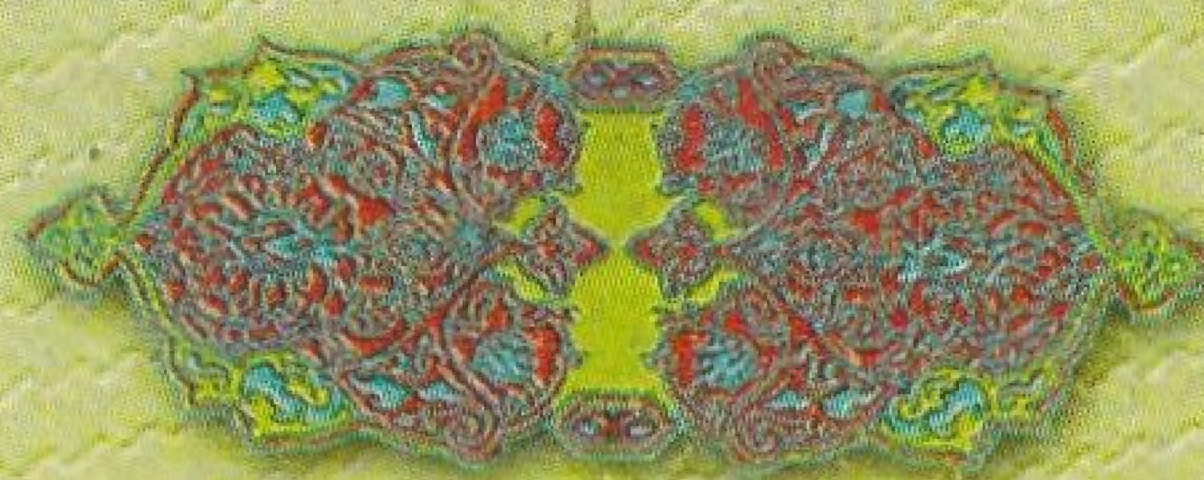


RP.155000

# سلام التوفيق



EDISI REVISI

مُصَحَّحٌ

يطلب من المعهد الاسلامي السلفي

## هداية الطلاب

فطوة سمين كديرى  
حقوق الطبع محفوظة



مرقاة صمد التصديق

في

شرح مسلم التوفيق

الى محبة الله على التحقيق

للعالم الفاضل والورع الكامل الشيخ محمد نوي

نفع الله به آمين

﴿وبها مشتمل على التوفيق﴾

والعلامة الشيخ عبد الله بن الحسين بن طاهر بن محمد بن هاشم باعلوي

﴿رحمه الله آمين﴾

**EDISI REVISI**

\* مُصَحَّح \*

يطلب من المعهد الإسلامي السلفي

"هداية الطلاب" فطوء سمين كديرى

حقوق الطبع محفوظة



فاعلم أنه لا اله الا الله

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥٠٠ ١٨ و٢٠ ما

الحمد لله الذي تفرد بالعز والجلال وتوحد بالكبرياء والكمال أحمد على كل حال حمدًا يقابل نعمته ويدافع  
 (بسم الله الرحمن الرحيم)  
 الحمد لله رب العالمين  
 ١- قوله (دُمًا سلسا) هما  
 على وزن كنف بمعنى  
 واحد وهو السهل وقوله  
 لا عوبصا أي صعبا  
 وقوله ولا شرسا أي  
 غليظا شديدا كما  
 في القاموس  
 ٢- في هذا ما فيه فان  
 القدرة لم يقولوا ان  
 الخلق شركاء لله تعالى  
 والا كانوا كفارا بلا  
 خلاف مع أنه لم يقل  
 بكفرهم أحد من محقق  
 أهل السنة والجماعة  
 فليحفظ اه مصححه

الحمد لله الذي تفرد بالعز والجلال وتوحد بالكبرياء والكمال أحمد على كل حال حمدًا يقابل نعمته ويدافع  
 نعمته ويساوي زيادة نعمته في الحال والمآل وأشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن لا شريك له ذو المن والافعال  
 وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المنقذ من الضلال والداعي الى أشرف أحوال ومبين الحرام  
 من الحلال وعلى أصحابه وآله خير آل (أما بعد) فيقول أضعف المتدينين الراحمين الرحمة أرحم  
 الراحمين محمد نوري غفر الله له ولو الله أمين أن رسالة الشيخ عبد الله بن الحسين بن طاهر بن محمد بن هاشم  
 باعلوي طيب الله ثراه وجعل الجنة مأواه لما علق بها كثير من الوفود وكانت محتاجة الى بيان المقصود  
 وجوت مع صغر الحجم وحسن الاختصار غلام بحو كبر من الكتب الكبار أمرني بمغض الاغرة على  
 أن أشير بها شريحا وسجيرا دُمًا سلسا ١- لا عوبصا ولا شرسا فامتثلت أمره وأني لست من هذا القبيل  
 ولا أستطيع أن أسلك الا بتوفيق الله تعالى لهذا السبيل وانما رجائي في الدخول تحت قوله من كل  
 معروف صدقة والدال على الخير كفاعله والله يحب اغانة اللسان وقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه فلينفق  
 مما آتاه الله) وقصدني التبرك بالعلماء بالأخذ من أقوالهم القواضل فان من عرض جسده للخطر أصابه ظل  
 ان لم يصبه رابل لقوله (انما الاعمال بالنيات) وسببته (مرقاة صعود التصديق في شرح سلم  
 التوفيق الى محبة الله على التحقيق) أعانني الله تعالى على الكمال وجعله خالصا لوجهه بكماله وافضاله فلا  
 مهرب الا اليه ولا اعتماد الا عليه وهو خشي ونعم الوكيل فأسأله الستر الجليل قال المصنف رحمه الله  
 تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي بكل اسم من أسماء الذات الموصوف بصفات الكمال أولف فالتعظيم  
 الموجود واجب الوجود موصوف بالصفات منزّه عن الآفات لا شريك له في المخلوقات فقولنا واجب  
 الوجود رد على من قال ان الله جسم لأنه اذا كان جسما يكون مجازا الوجود وقولنا موصوف بالصفات رد  
 على الممطلين النافين لصفات المعاني وقولنا منزّه عن الآفات رد على من وصفه تعالى بالتقائص وقولنا  
 لا شريك له في المخلوقات رد على القدرة القائلين ٢- ان العبد يخلق أفعاله الاختيارية أهلكتهم الله تعالى  
 في الرحمن مفيض جلائل النعم والرحيم مفيض دقانها (الحمد) أي الشناء بكل كمال (الله) لأن الكمال أمّا قد يسم  
 فهو وصفه وأما حادثة فهو فعله (رب العالمين) أي جميع المخلوقين كما قال تعالى (قال فرعون وما رب العالمين)

S. TAUFIQ







عليه من الاحكام  
فما يجب عليه واعتقاده  
مطلقا والنطق به في الحال  
ان كان كافرا او الا في  
الصلاة الشهادتان وهما  
أشهد أن لا اله الا الله  
وأشهد أن محمدا رسول الله  
ومعنى أشهد أن  
لا اله الا الله أن تعلم  
وتعتقد وتؤمن وتصدق  
أن لا معبود بحق في  
الوجود الا الله الواحد  
الاحد الاول القديم  
الحى القيوم الباقي الدائم  
الخالق الرازق العالم  
القدير الفعال لما يريد  
ما شاء الله كان وما لم يشأ  
لم يكن ولا حول ولا قوة  
الا بالله العلي العظيم  
موصوف بكل كال منز  
عن كل نقص ليس كمثل  
شيء وهو السميع البصير  
فهو القديم وما سواه  
حادث وهو الخالق وما  
سواه مخلوق وكلامه  
قديم كسائر صفاته لانه  
سبحانه مبين لجميع  
المخلوقات في الذات  
والصفات والافعال.

(عليه) أى كافة المكلفين (من الاحكام) وهو ما بينه تعالى لنا على لسان نبيه بما يتعلق بافعال المكلفين  
وهو الواجب والسنة والمباح والمكروه والحرام (فما يجب عليه) أى معرفته (واعتقاده) بالقلب  
(مطلقا) أى في الصلاة وغيرها (والنطق به) باللسان (في الحال) أى في هذا الوقت (ان كان) أى الناطق  
(كافرا) أى أصليا أو مرتدا (والا) بان كان مسلما (في الصلاة) أى في الشهادتين (الشهادتان) فالشهادتان  
مبتدأ مؤخر وما يجب خبره ويجوز أن يكون الشهادتان خبر مبتدأ محذوف وما يجب في محل الحال  
والنقد في كلوا واجب عليه واعتقاده والنطق به الشهادتان حال كونها بعض ما يجب كما قاله محمد الحصى  
(وهما أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) ويشترط أن يأتي بهما متواليين مرتين  
وأن ينطق بهما بالعربية للقادر عليها مع معرفة معناها على ما نية على ذلك الشيخ أحمد الزاهد والعلامة محمد  
الرملي ولا بد من تكرير الشهادة أن لم يكن هناك عاطف ولا يكتفى لفظ أشهد الاول بخلاف الاذان لا بد  
فيه من الاتيان بأشهاد مرتين هكذا قاله ابن قاسم وتبعه العناني وقرره الشيخ عطية واعتمد الشبرا ملى أنه  
لا بد من تكرير الشهادة هنا أيضا ولا يكتفى لا اله الا الله محمد رسول الله خلا فالبعضهم ولا بد في العيسوي  
أن يقول الى جميع الخلق بعد قوله محمد رسول الله أفاد ذلك الشرفاوى وهذا بخلاف تشهد الصلاة فلا بد فيه  
من ذكر الواو بين الشهادتين ولا يشترط لفظ أشهد الثانية فيه بل الجمع بينهما والواو من الاكمل وانما لم  
يسن الاتيان بالواو في الاذان وان حكمه باسلام المؤذن لانه يطلب منه أن يقول ذلك بنفسه وذلك يتأنيب  
ترك العطف أفاده السجى (ومعنى أشهد أن لا اله الا الله أن تعلم وتعتقد وتؤمن وتصدق) بان يقول قلبك  
رضيت (أن) أى أنه أى الحال والشأن (لا معبود بحق) أى بمطابق للواقع لا يجوز أن ينكاره مما ثبت (في  
الوجود الا الله الواحد الاحد) أى الذى لا يتجزأ ولا ينقسم فهو واحد في ذاته وصفاته ولا يحل في محل  
(الاول) أى الذى لا ابتداء لوجوده (القديم) أى الذى لا يكون وجوده من غيره (الحى القيوم) أى  
الذى يقوم بنفسه ويستغنى عن غيره فلا يتعلق قوامه بشيء ويتعلق به قوام كل شيء (الباقي) أى الذى  
لا يزول بعد فناء الخلق (الدائم) أى الذى لا تتغيره الاوقات (الخالق) أى موجد المخلوقات التى هي  
الاكوان من القدم (الرازق) أى القاسم لكل شئ الى أن يموت ما يقوم باطنه وظاهره من اليقين والمعارف  
والمسكن والملبس والقوت وغير ذلك (العالم) أى الذى علمه غير مستفاد ومعلوماته ما لها من نفاذ  
(القدير) أى الذى لم يمتنع عليه جليل ولا حقير (الفعال لما يريد) أى لا يعجزه شئ بغيره ولا يمتنع منه  
شئ (ما شاء الله) وجوده (كان) أى وجد (وما لم يشأ) وجوده (لم يكن) أى لم يوجد (ولا حول)  
أى لا قدرة ولا حركة (ولا قوة) أى ولا استطاعة (الا بالله العلى) أى الرفيع الشأن (العظيم) أى الجليل  
الكبير (موصوف بكل كال) لا يعلله الا هو كالحلم والجود وغير ذلك وكصفات المعاني وهى القدرة  
والارادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام (منزه) أى مبرا أو ماعد (عن كل نقص) وهو  
الذيلة كالعنى والصميم وكل ما خطر بالبال من صفات الحوادث (ليس كمثل) أى الله (شئ) أى يمكن  
سواء كان موجودا أو معدوما (وهو السميع) للاصوات والذوات بلا أدنى (البصير) لذلك بلا عين  
(فهو القديم) أى الذى لا أول له فلم يخلق نفسه ولا خلقه غيره (وما سواه حادث) أى موجود بعد عدم  
(وهو الخالق) لجميع الكائنات (وما سواه مخلوق) له تعالى (وكلامه قديم) أى لا أول له وحقيقته  
لا تتروى لنا (كسائر) أى باقى (صفاته) سبحانه وتعالى من صفات المعاني فانها قديمة ولا نعرف حقائقها  
(لانه سبحانه) تبارك وتعالى (مبين) أى مخالف (جميع المخلوقات في الذات والصفات والافعال) هـ  
فان قلت قد صرح أنه سبحانه قال ان الله خلق آدم على صورته مع أن الصورة تقتضي الحدوث هـ قلت  
أجب عنه بان المراد الصورة المعنوية على معنى أن الله تعالى أعطى العبد أو صيافا وأطلقت عليه كما أطلقت



عليه تعالى شرفا للبعد كالعالم والحي لكنهما مائة ومائة كصفات البارئ تعالى في الحقيقة فعليه تعالى  
 مثلا يخالف لم العبد من حيث القدم والحدوث فعليه تعالى قديم وعلم العبد محدث وعليه تعالى محيط  
 بالجزئيات كما هو محيط بالكليات وعلم العبد كس كذلك وعلم العبد متأخر عن المعلوم وعليه تعالى سابق  
 عليه ومن هذا القيل قوله عليه السلام ان الله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من تخلق بواحد منها دخل  
 الجنة فان معناه ان العبد اذا تخلق بما يمكنه التخلق به منها كالكرم والعبودية والصفحة دخل الجنة ومن  
 الاجوبة عن الحديث المذكور ان الضمير في صورته راجع الى المضروب وذلك ان سبب الحديث رؤيته  
 عليه السلام رجلا يضرب انسانا فيها وقال ان الله خلق آدم على صورته اى صورة المضروب افاده السجاعي  
 في الدررة الفريدة (سبحانه وتعالى) اى ارفع (عما يقول الظالمون) كاليهود والنصارى ومشركي العرب  
 ونحوهم (علوا كبيرا) اى لا يماثله علوا فان بعض متقدمي اليهود قالوا اعز بغير ابن الله اذ لم يبق منهم بعد قتال  
 مختصر من بحفظ التوراة فلما جاءهم عزير بعد مائة سنة وقرأها عليهم مع الحفظ قالوا اذلك وعلوه بانه  
 لا يحفظ التوراة الا لكونه ابنة وبعض النصارى قال المسيح ابن الله لا استحالة ولد بلا اب او لفعلة لما فعله  
 الا له وهو خلق الطير من الطين واربأه الا كه والابرص واحياء الموتى ومشركي العرب قالوا الملائكة  
 بنات الله وروى عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال قال الله تعالى كذبت ابني آدم ولم يكن له ذلك وشتمني ولم يكن له  
 ذلك فاما تكذيبه اباى فزعم ابي لا اقدر ان اعيده كما كان وانما شتمه اباى فقله الى ولده وسبحاني ان اخذ  
 صاحبه وولدا (ومعنى أشهد أن محمدا رسول الله أن تعلم وتعقد وتصديق وتؤمن أن سيدنا) اى معاشر  
 الخلق (ونبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي) بحذف الياء التي قبل الشين  
 نسبة لقرش بن ثبوت الياء قبله وانما حذف الياء في النسبة في قايين النسبة لهذا والنسبة للدابة في البحر الى  
 ناكل دوابه فالذى يسمى بقرش قيل هو فهر وقيل هو النضر (صلى الله عليه وآله) عبد الله ورسوله الى جميع الخلق  
 من الانس والجن واليا جوج والملائكة وجميع الانبياء والائمة السابقة من لدن آدم الى يوم القيامة  
 حتى الى نفسه لان كل نبي مبعوث الى نفسه بشرع فارسله الى التي لا تعقل ارسل تشرىف واما الى الثقلين  
 فارسل تكليف بالاجماع واما الى الملائكة فتختلف فيه فقيل ارسلهم ارسل تكليف بما يليق بهم وقيل  
 ارسل تشرىف (ولد) (صلى الله عليه وآله) (بمكة) قال الباجوري وهل كانت ولادته (صلى الله عليه وآله) من الموضع المعتاد او من  
 تحت السرة وقيل عن ابن سبع انها كانت من تحت السرة لان الموضع تنزهها له (صلى الله عليه وآله) عن محل القدر  
 وكذا غيره من جميع اخوانه من النبيين والمرسلين انتهى (وبعث) (صلى الله عليه وآله) لنا معشر هذه الامة اى امة  
 الدعوة لا امة الاجابة فقط (بها) اى في وقت كونه في مكة والمراد بامة الدعوة كل من دعاه (صلى الله عليه وآله)  
 الى الايمان سواء اجاب او لا وبامة الاجابة خصوص من اجاب الى ذلك (وهاجر) اى فارق مكة بامر  
 من الله تعالى (الى المدينة) الشريفة ويقال لها طيبة سماها بوسيدنا جبريل ليلة المفراج ويقال لها ايضا  
 طابة لطيبها هجرة النبي صلى الله عليه وآله وكانت قبل ذلك تسمى يثرب (ودفن) (صلى الله عليه وآله) فيها) اى في المدينة ودفن  
 ابو بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وآله مؤخر اقليل عن النبي ودفن عمر عند قدمي ابي بكر فيكون رأس عمر  
 مسامتا لقدمي ابي بكر خارجا عن مسامحة قدم النبي صلى الله عليه وآله وهذه الكيفية أشهر الكيفيات السبع  
 والكيفية الثانية ان قبر النبي صلى الله عليه وآله مقدم ولابو بكر راسه بين كتي رسول الله صلى الله عليه وآله وعمر راسه عند  
 رجل رسول الله صلى الله عليه وآله والكيفية الثالثة ان رأس ابي بكر عند رجل رسول الله صلى الله عليه وآله وعمر خلف  
 ظهر النبي صلى الله عليه وآله والكيفية الرابعة ان قبر النبي صلى الله عليه وآله امامهما فخر خلا ابي بكر عند رأس النبي صلى الله عليه وآله وعمر  
 عند رجليه صلى الله عليه وآله والكيفية الخامسة ان ابا بكر خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وعمر خلف ابي بكر

سبحانه وتعالى عما يقول  
 الظالمون علوا كبيرا ه  
 ومعنى أشهد أن محمدا  
 رسول الله أن تعلم  
 وتعقد وتصديق  
 وتؤمن أن سيدنا ونينا  
 محمد بن عبد الله بن عبد  
 المطلب ابن هاشم بن  
 عبد مناف القرشي  
 عبد الله ورسوله الى  
 جميع الخلق ولد بمكة  
 وبعث بها وهاجر الى  
 المدينة ودفن فيها



والكيفية السادسة أن رأس أبي بكر عند رجلى رسول الله ﷺ ورأس عمر عند رجلى أبي بكر ه  
والكيفية السابعة أن قبر أبي بكر خلف قبر رسول الله ﷺ وقبر عمر عند رجلى النبي ﷺ وهذه  
الروايات ثمانية الأولى والثانية أصحها ضعيفة والأشهر الأولى كما تقدم أفاد ذلك عبد المعطى  
السفلاوى (و) تعقد وتصدق (أنه ﷺ صادق) وبحق (في جميع ما أخبر به) من الأحكام والأموار  
المفيات بل جميع أقواله وأن لم تكن عن الله فليزنا الأمان بذلك فمن أنكر شيئا من ذلك وكان معلوما  
من الدين بالضرورة كفر (فمن ذلك) أي بما أخبر به (عذاب القبر) وهو عذاب البرزخ أضف إلى القبر  
لأنه الغالب والأفكل ميت أراد الله تعذيبه أناله ما أراد به قبره أو لم يقبر ولو صلب أو غرق في بحر  
أو أكلته الدواب أو أحرق حتى صار رماد أو تدرى في الریح ويكون للكافر والمنافق وعصاة المؤمنين  
ولهذه الامة وغيرها دليل وقوعه قوله تعالى النار يعرضون عليها غدوا وعشيا (ونعيمه) أي القبر فمن  
نعمته نوسعه وجعل قديلا فيه وفتح طاقه فيه من الجنة وأمنلاؤه بالريحان وجعله روضة من رباض  
الجنة وكل هذا محمول على حقيقته عند العلماء أفاده عبد السلام اللقاني (وسؤال الملكين منكرا) يفتح  
الكاف (ونكير) وانما سمي هذان الملكان بذلك لانهما يأتیان الميت بصورة منكرة فان صفتهما انهما  
أسودان أزرقان أعينهما كقدر النحاس وفي رواية كالبرق وأصواتهما كالرعد اذا تكلما يخرج من  
أفواههما كالنار فيبذل كل واحد منهما مطرا في من جديد لو ضرب به الجبال لذابت وفي رواية يمد أحدهما  
متر ذية لو اجتمع عليها أهل منى ما أقلوها وهما اللذان الطائعين وغيره على الصحيح لكن يرفقان بالمؤمنين  
ونفرا لانه اذا وفق للجواب ثم نومة العرويين ونهران المنافق والكافر وقيل المؤمن الموفق له المميز  
وبشر الكافر والمؤمن العاصي فلها منكرو ونكير أفاد ذلك شيخنا يوسف في فتح القادر المريد  
(والبعث) وهو عبارة عن احياء الموتى واخراجهم من قبورهم بعد جمع الاجزاء الاصلية وهي التي من  
شأنها البقاء من أول العمر الى آخره ولو قطعت قبل موته بخلاف التي ليس من شأنها البقاء كالظفر وهو  
هذا المعنى عبارة عن النثر أفاده شيخنا يوسف وورد أن أبي بن خلف خاتم النبي ﷺ في انكار البعث  
وأنه يعظم بالبقية بيده وقال أتري الله يحيي هذا بعد ما بلى فقال ﷺ نعم ويبعثك ويدخلك النار فزل  
أولم ير الإنسان أنا خلقناه من نقطة أي ماء قدر خسيس فاذا هو خصم بين أي مجادل بالباطل أفاده  
السجسي (والحشر) وهو عبارة عن سوفهم جميعا إلى الموقف وهو الموضع الذي يقفون فيه من أرض  
القدس المدة التي لم يعص الله عليها لفصل القضاء بينهم ولا فرق في ذلك بين من يجازي وهم الناس والجن  
والميك ومن لا يجازي كالبهائم والوحوش على ما ذهب اليه المحققون وصححه النووي (والقيامة) وأولها  
يوم الجمعة إلى ما لا يتناهى وهو الحق أفاده السجسي وقال الفسنى والقيامة هي التي تم الناس وتأنسهم بقية  
وتأخذهم أخذة واحدة على غفلة في يوم الجمعة في غير شهر معلوم ولا سنة معروفة وأول يوم القيامة من  
النفخة الثانية إلى استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار ويهدر يوم القيامة من الدنيا وآخره من الآخرة  
ومقدار ذلك اليوم كما قال الله تعالى في سورة السجدة في يوم كان مقداره ألف سنة مما تعدون أي في الدنيا  
وكما قال تعالى في سورة سأل في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة وهو يوم القيامة لشدة أهواله بالنسبة إلى  
الكافر ولما المؤمن فيكون أخف عليه من صلاة مكتوبة في الدنيا انتهى (والحساب) وهو توقف الله  
الناس على أعمالهم خيرا كانت أو شرا أو لا كانت أو فعلا تفصيلا بعد أخذهم كتبها ويكون للؤمن  
والكافر إنسا وحننا لأن استنى منهم (والتواب) وهو ما يستحقه من الرحمة والمغفرة من الله تعالى  
والشفاعة من رسول الله ﷺ (والعذاب) وهو كل عقوبة مؤلة (والميزان) وهو ميزان الدنيا له قصة  
وعمود وكفتان كل واحدة منهما أوسع من طبقات السموات والأرض كقصة الحسنات عن يمين العرش

① كمدن فارسي فيقولون  
وأنه ﷺ صادق في  
جميع ما أخبر به فمن ذلك  
عذاب القبر ونعيمه  
وسؤال الملكين  
منكر ونكير والبعث  
والحشر والقيامة  
والحساب والثواب  
والعذاب والميزان  
② كمدن فارسي فيقولون



مقابل الجنة وكفة السيئات عن يسار العرش مقابل النار يزن به خير بل على الصراط بعد الحساب فيأخذ  
بعموده وينظر الى لسانه وميكائيل أمين عليه والقيفل يزل الى اسفل والخفيف يرتفع كيزان الدنيا كما هو  
ظاهر الاحاديث افاده السجى (والنار) وهي دار العذاب بجميع طباقها السبع التي اعلاها جهنم وتحتها  
لظلي ثم الحطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وارباب كل من داخل الاخرى على الاستواء وبين  
اعلى جهنم واسفلها خمس وسبعون سنة افاده عبد السلام اللقاني (والصراط) وهو جسر منصوب  
على ظهر جهنم اربعة في الموقف واخره على باب الجنة يمر عليه الاولون والآخرون وهو اذق من الشعرة  
واحد من السيف فهو مثل موسى والاول من يجوز عليه نينا وامته فالكاملون من الذنوب يمشون على كطرف  
العين وبعدهم الذين يجوزون كالقرف الحافظ وبعدهم الذين يجوزون كالريح العاصف اى الشديد وبعدهم  
الذين يجوزون كالقير وبعدهم الذين يجوزون كالفرس السابق وبعدهم الذين يجوزون كاجود البهايم ثم  
الذين يجوزون غدوا ومشيما من يجوزوا وهو الذي تطول عليه مسافة الصراط فيقول رب لم ابطأ  
في فيقول لم ابطأ بك انما ابطأ بك عمرك وروى اذا كان يوم القيامة ياتي قوم فيقفون على الصراط فيكون  
فيقال لهم جاوزوا على الصراط فيقولون نخاف من النار فيقول جبريل كيف كنتم تمرّون على البحر فيقولون  
بالسفن فيوتى نسيجا جدد كانوا يصلون فيها كالسفن فيمرّون على الصراط ذكره السجى والها حقيقة  
الصراط فانه شعرة من جفون عيسى ماله عليه السلام حكاها الرملى عن برهان الدين الحلبي (والخوض)  
هو بحر على الارض المدلة وهي ارض بيضاء كالقصة منسج الجوانب والحلول لا يز يد على عرضه وهو مسيرة  
شهر كرمه اطيب من المسك وله ثوب كل شراب الجنة وطعم كل عمار الجنة وكيزانه اكثر من نجوم السماء  
من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها ابدا تشرب منه هذه الامة كلها لكنهم قسما من قسما لا يطردون المتقون  
وقسم يطرد والمطرود قسم يطرد حرمانا وهم الكفار فلا يشربون منه ابدا وقسم يطرد عقوبة له  
ثم يشرب وهم عصاة المؤمنين فيشربون قبل دخولهم النار على الصحيح فيكون شربهم قبله امانا من  
ان تحرق النار اجوافهم وان يدر كهم الجوع والعطش والصحيح انه قبل الصراط وقبل الميزان كما قاله  
الجمهور لان الناس يخرجون من قبورهم عظاما ولا تاتي شرب قوم وطرد آخرين لا يظلمون كان بعد  
الصراط الماصح طرد احد عنه الى النار فان جاوز الصراط لا رجوع له الى النار ابدا ذكره السجى  
وقيل له من حوض حوض قبل الصراط في الموقف وكذا حياض الانبياء وهو الذي يطرد عنه بعض  
العصاة وحوض بعده لا يطرد عنه احد لانه لا يصل الى من خلص من العذاب وكل منهما يسمى حوضا  
والكثير في كلام العرب الخير الكثير وصح القرطبي هذا القول وقال شيخنا يوسف وهذا كله لا يجب  
اعتقاده وانما يجب اعتقاده ان له عليه الصلاة والسلام حوضا ولا يضر الجهل بكونه قبل الصراط او بعده  
(والشفاعة) وهي سوال الخير من الغير للغير والشفاعة المولى عمارة عن عفوه فانه تعالى يشفع فيمن قال  
لا اله الا الله واثبت الرسالة للرسول الذي ارسله اليه ولو لم يعمل خيرا قط فيفضل الله عليه بعدم دخوله  
النار بلا شفاعة احد افاده شيخنا يوسف في فتح القادر المريدة وشفاعات نينا اكثر من عشرين  
شفاعة مقبولة اعظمها شفاعة المختصة به لاراحة الخلق ولو كفارا من طول الموقف ليعجل الله حسابهم  
كما اخرجه الشيخان وغيرهما عن ابي هريرة ذكر ذلك السجى وتسمى المقام المحمود لانه يحمد عليها  
الاولون والآخرون ومن شفاعاته شفاعة في دخول جماعة الجنة بغير حساب بل يقومون  
من قبورهم لقصورهم وهذه مختصة به ايضا ومنها شفاعة في جماعة استحقوا النار  
فلا يدخلونها بل يدخلون الجنة وكذلك هذه مختصة به ومنها شفاعة في جماعة دخلوا النار  
فيخرجون منها وهذه غير مختصة به بل تكون لغيره ايضا من العلياء والاولياء الملائكة والانبياء

كديف مريضان

توان

والنار والصراط  
والخوض والشفاعة

حوض قبل الصراط  
او بعده

3. 141118



وَمِنْهَا شَفَاعَتُهُ <sup>بِهِ</sup> فِي رَفْعِ دَرَجَاتِ أَنْبِيَائِهِ فِي الْحَنَةِ <sup>وَمِنْهَا شَفَاعَتُهُ</sup> وَتَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَنْ بَعْضِ  
الْكَافِرِينَ كَقَوْلِهِ <sup>بِهِ</sup> عَلَى الْقَوْلِ بَانَ اللَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لِلْإِيمَانِ بِهِ <sup>وَالَّذِي يَحْتَبِ</sup> أَلْ بَيْتَ النَّبِيِّ يَقُولُ  
بَانَ اللَّهُ أَحْيَاءُ وَأَمْيَنُ بِهِ <sup>وَاللَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ</sup> ذَكَرَهُ الْبَاجُورِيُّ <sup>وَمِنْهَا شَفَاعَتُهُ</sup> فِي جَمَاعَةٍ مِنْ صُلَحَاءِ  
أُمَّتِهِ لِيَتَجَاوَزَ عَنْهُمْ عَلَى تَقْصِيرِهِمْ فِي الطَّاعَاتِ <sup>وَمِنْهَا شَفَاعَتُهُ</sup> فِي أَطْفَالِ الْمُشْرِكِينَ أَنْ لَا يُعَذِّبُوا ذَكَرَهُ  
عَبْدُ السَّلَامِ <sup>وَمِنْهَا شَفَاعَتُهُ</sup> فِي التَّخْفِيفِ مِنْ عَذَابِ مَنْ فِي الْقَبْرِ مِنَ الَّذِينَ مَرَّ بِهِمَا النَّبِيُّ <sup>وَمِنْهَا</sup>  
شَفَاعَتُهُ فِيمَنْ مَاتَ بِالْمَدِينَةِ (وَالْجَنَّةُ) وَهِيَ دَارُ الثَّوَابِ بِمَجْمُوعِ أَنْوَاعِهَا وَأَخْتَلَفَتْ فِي الْجَنَّةِ هَلْ هِيَ سَبْعُ  
جَنَّاتٍ مُتَجَاوِرَةٍ أَوْ فَضْلُهَا وَأَوْسَطُهَا الْفَرْدُوسُ وَهِيَ أَغْلَاها وَمُجَاوِرَةٌ لِاتْنِافِي الْعُلُوفِ وَفَوْقَهَا عَرْشُ الرَّحْمَنِ  
وَمِنْهَا تَنْفَجُّرُ أَنْهَارِ الْجَنَّةِ وَيَلْبِثُ فِي الْأَفْضَلِ جَنَّةُ عَدْنٍ ثُمَّ جَنَّةُ الْخُلْدِ ثُمَّ جَنَّةُ النَّعِيمِ وَجَنَّةُ الْمَأْوَى وَدَارُ السَّلَامِ  
وَدَارُ الْجَلَالِ وَالْجَنَّاتُ كُلُّهَا مُتَّصِلَةٌ بِمَقَامِ الْوَسِيلَةِ لِيَتَمَّ جَمْعُ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِمُشَاهَدَتِهِ <sup>لِظُهُورِهِ</sup> لَمْ يَكُنْ  
لَهُمْ مِنْهَا لَأَنَّهُ تَشْرَفَ عَلَى أَهْلِ الْجَنَّةِ كَمَا أَنَّ الشَّمْسَ تَشْرُقُ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ <sup>أَوْ أَرْبَعٌ</sup>  
أَوْ أَرْبَعٌ وَرَجَّحَهُ جَمَاعَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتُ جَنَّةِ النَّعِيمِ وَجَنَّةُ الْمَأْوَى ثُمَّ قَالَ وَمِنْ  
دُونِهَا جَنَّاتُ عَدْنٍ وَجَنَّةُ الْفَرْدُوسِ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُفَسِّرِينَ وَهَذَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ <sup>أَوْ جَنَّةٌ</sup>  
وَاحِدَةٌ وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ كُلُّهَا جَارِيَةٌ عَلَيْهَا لِتَحْقِيقِ مَعَانِيهَا فِيمَا إِذْ يَصْدَقُ عَلَى الْجَمِيعِ نَجَّةُ عَدْنٍ أَيْ أَقَامَةُ وَجَنَّةُ  
الْمَأْوَى أَيْ مَأْوَى الْمُؤْمِنِينَ وَجَنَّةُ الْخُلْدِ وَدَارُ السَّلَامِ لِأَنَّ جَمِيعَهَا لِلْخُلُودِ وَالسَّلَامَةِ مِنْ كُلِّ خَوْفٍ وَحُزْنٍ  
وَجَنَّةُ النَّعِيمِ لِأَنَّهُ كُلُّهَا مُشْحُونَةٌ بِأَصَافِهِ ذَكَرَهُ الْبَاجُورِيُّ فِي تَحْفَةِ الْمُرِيدِ (وَالْخُلُودُ) أَيْ الْأَقَامَةُ الْمُزِيدَةُ  
فِي الْجَنَّةِ لِمَنْ مَاتَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ تَقْدَمَ مِنْهُ كُفْرٌ وَفِي النَّارِ لِمَنْ مَاتَ عَلَى الْكُفْرِ وَأَنْ عَاشَرَ طَوَّلَ عُمُرِهِ عَلَى  
الْإِيمَانِ (وَالرُّؤْيَا تَعَالَى فِي الْجَنَّةِ) وَهِيَ بِلَا خِلَافٍ فَيَرَاهُ تَعَالَى أَهْلُهَا فِي مِثْلِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَالْعِيدِ وَيَرَاهُ  
خَوَاصُّهُمْ كُلَّ يَوْمٍ تَكَرَّرَ وَعَشِيَاءُ وَبَعْضُهُمْ لَا يَزَالُ مُسْتَمِرًّا فِي الشُّهُودِ حَتَّى قَالَ أَبُو بَرِيدٍ الْبَسْطَامِيُّ أَنَّ اللَّهَ خَوَاصُّ  
مَنْ عَادَهُ لَوْ حُجِبَ عَنْهُمْ فِي الْجَنَّةِ عَنْ رُؤْيَاهُ تَعَالَى لَا سَتَانُوا مِنَ الْجَنَّةِ وَنَعِيمِهَا كَمَا يَسْتَبِثُ أَعْلَى النَّارِ مِنَ النَّارِ  
وَعَذَابِهَا وَأَمَّا فِي عَرَصَاتِ الْقِيَامَةِ كَالْمَوْقِفِ فَالْحَقِيقُ وَقَوْلُهُ لَا يَنْفَكُ وَرَدُّ فِي الْحَدِيثِ يَنْبَادِي مَنَادًا إِذَا كَانَ يَوْمُ  
الْقِيَامَةِ لَتَلْزِمَ كُلُّ أُمَّةٍ مَعْبُودَهَا فَقَوْلُ هَذِهِ الْأُمَّةِ هَذَا مَكَاتُنَا حَتَّى يَأْتِيَنَا بِمَا نَظَرْنَا فِيهِمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي لَا يَعْرِفُونَهُ  
بَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهِمْ غُلْطًا فِي كَشْفِهِمْ وَالْأَفْهَى تَعَالَى مَزَّةً عَنْ أَنْ يَتَصَفَّ بِمَا لَا يَلِيقُ بِهِ يَقُولُ أَلَمْ نَرْبِّكُمْ فَيَقُولُوا  
نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ لَسْتَ رَبَّنَا فَيُجَلِّي عَلَيْهِمْ تَجَلُّيًا لَا تَقَابُلًا ذَلِكَ الْمَقَامُ وَيَكْشِفُ عَنْ السَّاقِ وَيَقُولُ أَلَمْ نَرْبِّكُمْ  
فَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى وَفْقِ مَا يَتَقَدَّرُونَ فَيَخْرُجُونَ مُسْجِدًا إِلَى الْمُنَاقِقِ وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى يَوْمَ يَكْشِفُ  
عَنْ سَاقِ الْآيَةِ وَيَكْشِفُ السَّاقِ عَنِ الْخَلْقِ بِمَعْنَى رَفْعِ الْحِجَابِ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا يَوْسُفُ (وَتَوْمِنْ مِلَانِكَةُ اللَّهِ)  
هَمَّ أَجْسَامَ لَطِيفَةً بِالْفَرُونَ فِي الْكُثْرَةِ إِلَى حَيْدٍ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى سَفَرَاءُ اللَّهِ صَادِقُونَ فِيمَا أَخْبَرُوا بِهِ عَنْهُ تَعَالَى  
لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ وَلَا يَتَوَدَّدُونَ وَلَا يَتَنَاسَكُونَ وَلَا يَتَأَمُّونَ وَلَا تَكُنَّ أَعْمَالُهُمْ وَلَا يَحَاسِبُونَ  
وَيَحْشَرُونَ مَعَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَيَتَنَعَّمُونَ فِيهَا بِمَا شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى (وَرَسُولُهُ) أَيْ وَأَنْبِيَائُهُ أَيْضًا  
فَيُجِبُ الْإِيمَانَ بِهِمْ أَجْمَالًا وَهُمْ ثَلَاثَةٌ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ وَثَلَاثَةٌ عَشْرٌ  
وَأَرْبَعَةٌ وَعَشْرُونَ أَلْفًا أَفَادَهُ الشَّيْخُ عَطِيَّةٌ وَبِحَسَبِ الْإِيمَانِ بِالْأَنْبِيَاءِ الْمُرْسَلِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ  
وَالْعَشْرِينَ مِنْهُمْ ثَمَانِيَةٌ عَشْرٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتِينَاهَا إِبْرَاهِيمَ إِلَى آخِرِ أَرْبَعِ آيَاتِهِ وَالْكَهْنَةُ آدَمُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى وَعِلْمُ آدَمَ الْأَسْمَاءِ وَبِحَسَبِ قَوْلِهِ تَعَالَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ وَادْرِيسُ وَذُو الْكُفْلِ فِي سُورَةِ  
الْأَنْبِيَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَادْرِيسُ وَذُو الْكُفْلِ كُلُّ مَنْ الصَّابِرِينَ وَهُدُودُ صَالِحٍ وَشُعَيْبُ فِي سُورَةِ هُودٍ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى وَالْإِسْمَاءُ هُودٌ أَوَّلُ إِلَى نَمُودَ أَخَاهُ صَالِحًا إِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُ شُعَيْبًا فَيُجِبُ الْإِيمَانَ بِهِمْ تَفْصِيلًا  
فَإِذَا انْكَرَبَتْ أَوْ رَسَّالَةً وَاحِدَةً مِنْهُمْ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ كَفَرُوا لَأَنَّهُ يَكْفُرُ ابْتِدَاءً بَلْ هُوَ عَاصِمٌ أَفَادَهُ الشَّيْخُ عَطِيَّةٌ  
وَمَعْنَى كَوْنِ الْإِيمَانِ بِهِمْ وَاجِبًا تَفْصِيلًا أَنَّهُ لَوْ عَرَضَ عَلَيْهِ مِنْهُمْ لَمْ يَنْكَرُ بُرُوقَهُ وَلَا رِسَالَتَهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ

والجنة والخلود والرؤية  
لله تعالى في الجنة وتو من  
ملائكة الله ورسله

عن التوفيق



يجب حفظ أسماهم خلافا لمن زعم ذلك أفاده شيخنا يوسف في فتح القادر المريد (وكتبه) وبحسب جزم  
 العقيدة بما ورد في القرآن من انزال التوراة والابجيل والزبور والفرقان وصحف ابراهيم وهي أمثال  
 و صحف موسى وهي عراي مواظ وماعذ ذلك أجمالا ومن أنكر آية من القرآن كفر ومن بقية الكتب  
 لم يكفر لآئلا نعلم يقينا أنها لا يقبل قول أهل الكتاب أنها لأنها كذبهم ظاهر وتحريرهم بين  
 لقوله تعالى محرفون الكلم عن مواضعه أفاده السحبي (وبالقدر خيره وشره) من الله تعالى ومعنى الإيمان  
 به أن تعتقد أن الله قدر الخير والشر قبل خلق الخلق وأن جميع الكائنات بقضاء الله تعالى وقدره وهو  
 صمد لها ويكنى اعتقاد جازم بذلك من غير نصب برهان ومعنى خير القدر وشدة أن الإيمان والطاعات  
 وجميع الأعمال الصالحة من خير القدر وأن الكفر والمعصية والمخالفة للأوامر وجميع أفعال المعاصي  
 من شر القدر أفاده الفسفي فإن النبي صلى الله عليه وآله جاء به جوب تصديق ذلك كله كما أخرج الشيخان عن عمر  
 أن جبريل قال له صلى الله عليه وآله أخبرني عن الإيمان قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر  
 وتؤمن بالقدر خيره وشره أي فمن لم يصدق بواحد منها فهو كافر أفاده السحبي (وأنه صلى الله عليه وآله خاتم النبيين)  
 أي في الوجوه الخارجة لشكون شريعته آخر الشرائع فلا تنسخ غيرها وليزداد ترقبه صلى الله عليه وآله في الكالات  
 من ابتداء خلقه إلى ما لا نهاية له ويكون صلى الله عليه وآله لفصل القضاء فان بعثه إشارة إلى تمام الأمر وأما من حيث  
 خلق النور المحمدي فهو أول خلق الله صلى الله عليه وآله الأول والآخر ولا نه هو المقصود من هذا العالم كما قال القائل  
 نعم ما قال شاعرة الأول في أول الفكر آخر العمل  
 أفاده الباجوري (وسيد ولد آدم أجمعين) قال صلى الله عليه وآله أنا سيد ولد آدم ولا فخر أي أنا سيد جميع أولاده  
 ولا أقول ذلك فخر أي افتخارا بل تحديا بالنعمة أو المعنى ولا فخر أعظم من ذلك وإذا كان سيد  
 أولاد آدم كان سيد غيرهم بالطريق الأول لأنهم أفضل من غيرهم بشهادة قوله تعالى ولقد كرمتنا بني  
 آدم ه فان قيل هذا الحديث لا يدل على سيادته صلى الله عليه وآله على آدم وإنما يدل على سيادته على أولاده أوجب بأن  
 في أولاد آدم من هو أفضل من آدم وإذا كان سيد صلى الله عليه وآله الأفضل كان سيد الفضول من باب أولى وإنما لم  
 يذكر آدم تأدبا معه لأنه الأب ظاهر أو أن كان صلى الله عليه وآله هو الأب في المعنى ولذلك حكى أن آدم عليه السلام عند  
 اجتماعه صلى الله عليه وآله به ليلة الاسراء قال مر جبابرة صورتي وأب معاني فهو صلى الله عليه وآله الوالد وأوجب بأن المراد بولد  
 آدم ما يشمل آدم وأولاده كما يقولون بنو نعيم ويريدون بهم ما يشمل قضا وبنه وهكذا أفاده الباجوري  
 (فصل) فيما يقع في الردة (يجب على كل مسلم حفظ اسلامه) أي منته (وصونه عما يفديه) أي عن شيء  
 لا يصلحه ولا خيره (ويبطله) أي يقطع حكمه (ويقطعه) بأن لا يجوز له فيشمل التردد في الكفر  
 (وهو الردة) وهو أخش الكفر وأغلظه حكما لأن المرتد لا يقرب بالجزية ولا يؤمن بخلاف الكافر الأصلي  
 فذلك وإن الردة تحط العمل ان اتصل بالموت فكان المرتد لم يعمل شيئا ولا يحبط ثواب عمله ولا يلزم  
 من كون الردة أقبح أنواع الكفر كون المرتد أقبح من الكافر الأصلي لأن أبا جهل وأبا لهب وأمثالهما  
 أقبح من المرتدين لما اتصفوا به من زيادة العناد وأنواع الأذى للنبي صلى الله عليه وآله وغير ذلك مما لا يحصى  
 (والعباد لله تعالى) أي أعوذ بالله وأعتصم من ذلك (وقد كثر في هذا الزمان التساهل في الكلام حتى  
 أنه) أي الحال والشأن (يخرج من بعضهم الفاظ تخرجهم عن دين الاسلام ولا يرون ذلك) أي  
 خروج الفاظ (ذنبا) أي حجابا عن الله (فضلا عن كونه كفرا) أي لا يعتقدون ذلك ذنبا ولا كفرا  
 وعدم اعتقادهم الكفر أولى بالانتفاء أي فأنهم لا يعتقدون ذلك ذنبا فكيف يعتقدون ذلك كفرا أهوله  
 فضلا منسوب على المصدرية والتقدير فقد اعتقاد الذنب قد فضل عن فقد اعتقاد الكفر كذا يؤخذ  
 من المصباح (والردة ثلاثة أقسام اعتقادات) في القلب (وأفعال وأقوال وكل قسم) من تلك الثلاثة

وكتبه وبالقدر خيره  
 وشره وأنه صلى الله عليه وآله خاتم  
 النبيين وسيد ولد آدم  
 أجمعين.  
 فصل في يجب على كل  
 مسلم حفظ اسلامه  
 وصونه عما يفسده  
 ويبطله ويقطعه وهو  
 الردة والعباد بالله تعالى  
 وقد كثر في هذا الزمان  
 التساهل في الكلام حتى  
 أنه يخرج من بعضهم  
 الفاظ تخرجهم عن  
 الاسلام ولا يرون ذلك  
 ذنبا فضلا عن كون  
 كفرا والردة ثلاثة  
 أقسام اعتقادات وأفعال  
 وأقوال وكل قسم

أهل هذا الزمان

لست أعرف من فقهه



(بنسب) أي ينفرع (شعبا) بضم ففتح أي فروعا (كثيرة) لأن هذا البحر لا ساحل له (فمن الأول)  
وهو الرد بالاعتادات (الشك في الله) أي في وجوده أو في مخالفة الحوادث (أو في رسوله) كان  
شك في سيدنا محمد هل هو رسول الله أولا (أو القرآن) كان شك هل هو من عند الله أو من عند محمد  
(أو اليوم الآخر) وهو يوم القيامة يسمي بذلك لأنه لا ليل بعده ولا نهار أو لأنه آخر أيام الدنيا فليس  
بعده يوم آخر أو لأنه من الأيام المنقضة من أيام الدنيا وذلك كالشك في وجوده (أو الجنة أو النار)  
أي في وجود ذلك في الآخرة ويجب اعتقاد أن الجنة والنار موجودتان الآن خلافا للعتزة القائلين بعدم  
وجودهما الآن وإنما يوجدان يوم الجزاء (أو الثواب) أي في وجوده وهو مقدار من الجزاء في الجنة  
يعلمه الله يعطيه لمن يشاء من عبادة تفضل الله تعالى أفاده عند المعطي في كشف الأسرار (أو العقاب) أي  
في وجوده وهو مقدار من الجزاء يعلمه الله تعالى في نظير الأعمال السيئة عدل الله تعالى وليس ظلما ولا  
جورا (أو نحو ذلك مما هو مجمع عليه) كالأسرار من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى للنبي صلى الله عليه وسلم  
ومعجزات الأنبياء وكرامات الأولياء (أو اعتقد فقد صفة) أي واحدة (من صفات الله تعالى الواجبة  
له أجماعا) وهو اتفاق المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على أمر ديني (كالعلم) أو أنكر العلم بالجزئيات كالفلاسفة  
فانهم أثروا علمه تعالى بالكيالات دون الجزئيات كجزئيات الإنسان والرميل مثلا (أو نسب) أي عزا  
(له) تبارك وتعالى (صفة يجب تنزيهه عنها أجماعا كالجسم) أي إذا كان النسب صريحا بأن قال هو تعالى  
جسم كالأجسام لصراحتهم في الحدوث والتركيب والألوان والاتصال فيكون كغيره لأنه أثبت للقديم  
ما هو منفي عنه بالإجماع أمالو قال هو تعالى جسم وأطلق أو جسم لا كالأجسام أي منفي عنه تعالى لوازيم  
الجسم فقد أخطأ في إطلاق الاسم لاني المعنى كعض الكرامة فانهم قالوا هو تعالى جسم بمعنى قائم  
بنفسه فلا يكفر لعلة التجسم على الناس وانهم لا يفهمون موجودا من غير جهة وقيل بكفر الجسم مطلقا  
وقيل بعدم كفرهم مطلقا (والحاصل أن الجسم لا يكفر إلا إذا لم من كلامه التشبيه فكفره ممن حيث  
التشبيه لا التجسيم أفاده الشراقي (أو حلال محرما بالاجماع) أي اجماع الأئمة الأربعة أفاده الجبري  
(معلوما من الدين) أي من أدلة الدين (بالضرورة) أي بالعلم الذي يشابه العلم بالحاصل بالضرورة وهو  
الذي لا يحتاج في اثباته إلى دليل لأنه اشترك في معرفته العالم والعامي فخرج بقوله معلوما من الدين  
بالضرورة أنكار أن ثبت الابن السدس مع بنه الصلب تكلمة الثنين فلا يكفر به ولو من عالم خلافا لبعضهم  
نقله الجبري عن القليوبي (تعالى عن حلاله) وهو أبلاج المكلف الواضح حشفته الأصلية المتصلة  
أو قد رها عند فقهها في فروعها وأصبح محرم لعنه في نفس الأمر مشتهى طيبا مع الخلو عن الشهوة (واللواط)  
بكسر اللام وهو الوطء في دبر الذكر ولو عبده أو في دبر الأنثى (والفيل) وهو فعل يحصل به زهوق  
الروح (والسرقة) وهو أخذ المال خفية من حوز مثله (والنصب) وهو أخذ الشيء ظلما بلا خفية مالا  
أو غيره (أو حرم حلالا) وهو كل شيء لا يتأق عليه باستعماله (كذلك) أي بالاجماع معلوما من الدين  
بالضرورة (كالتبعية) وهو مادة المتقوم بالمال المتقوم بملكها (والنكاح) وهو عقد يرتبط على  
تملك منفعة البضع قصد (أو نفي وجوب مجمع عليه كذلك) أي معلوما من الدين بالضرورة (كالصلوات  
الحس أو سجدة منها والزكاة) أي غير زكاة التجارة فان فيها قولا قديما بعدم الوجوب فيها ولذا لا يكفر  
بما حدهما أفاده الزبائدي (والصوم) أي في رمضان وهو الأساك عن الأكل والشرب والجماع من الصبح  
إلى الغروب مع النية في كل ليلة (والحج والوضوء) بضم الواو وهو التسلو المسح على أعضاء مخصوصة مع  
نية معتدة (أو واجب مالم يجب أجماعا كذلك) كزيادة ركعة أو سجدة في الصلوات الحس (أو نفي  
مشروعة مجمع عليه كذلك) كالزكاة مع الفرائض والمراد بالرواتب السن التابعة للفرائض وفيها  
اصطلاح آخر وهو أنها النوافل المؤتة بوقت مخصوص فالتراويح والعيد والضي راتبة على الثاني

بنسب شعبا كثيرة فمن  
الاول الشك في الله أو في  
رسوله أو القرآن  
أو اليوم الآخر أو الجنة  
أو النار أو الثواب  
أو العقاب أو نحو ذلك مما  
هو مجمع عليه أو اعتقد  
فقد صفة من صفات الله  
تعالى الواجبة له أجماعا  
كالعلم أو نسب له صفة  
يجب تنزيهه عنها أجماعا  
كالجسم أو حلال محرما  
بالاجماع معلوما من  
الدين بالضرورة مما  
لا يخفى عليه كالزنا  
واللواط والقتل والسرقة  
والنصب أو حرم حلالا  
كذلك كالتبعية والنكاح  
أو نفي وجوب مجمع عليه  
كذلك كالصلوات  
الحس أو سجدة منها  
والزكاة والصوم والحج  
والوضوء أو واجب مالم  
يجب أجماعا كذلك  
أو نفي مشروعية مجمع  
عليه كذلك

يجوز أن يراد به



لا الاول افاده الدمري (أو عزم على الكفر في المستقبل) بان يعزم الآن أن يكفر غدا فيكفر حالا لأن  
استدامة الاسلام شرط فاذا عزم على الكفر كفر حالا ولو عزم الشخص على فعل كبيرة في غدا فلا يفتق  
افاده الجبرمي (أو على فعل شيء) أي أو عزم على أتياه في الحال (بما ذكر) أي من الكفر بان نوي أن  
يكفر في الحال (أو تردد فيه) أي في الكفر فالتردد طريقان شك يتأقض جزم النية بالاسلام كما اذا تردد  
على يكفر أولا وانما كان التردد مكفرا لأن استدامة الايمان واجبه والتردد يمناها كما نقله الجبرمي عن  
شرح الروض (لا وسواسه) أي الكفر أي خطوره على باله وتحركه بان جبري في فكره فلا يكفر لأن  
الوسواس غير مناض للجزم فانت ذلك مما يتسلى به الموسوس كما افاده الشرقي في فائدة لما نزل  
قوله تعالى وان تبدوا في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله شق المؤمنين من الوسوسة وشق عليهم  
الحاسبة بها فقل قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها أي الامانة قدرتها فضلا منه تعالى ورحمة أي  
فلا يؤخذ احدا بما لم يكسبه مما وسوست به نفسه لأن الوسواس ليس باختياره بخلاف العزم فانه يكون  
باختياره واكتسابه من حيث انه عقد بقلبه عليه (أو انكر صحة سيدنا أبي بكر رضي الله عنه) أو أقل  
الدرجات أن يتعدى ذلك الى عمرو عثمان وعلى لان صحابته يعرفوا الخاص والعام من النبي صلى الله عليه وسلم  
صحة احدهم مكذب للنبي صلى الله عليه وسلم نقله الأجهوري عن الشهاب الرملي ثم قال واما نص الفقهاء على أبي بكر  
لثبوت صحبه بالقرآن ونسبهم عن غيره لا يمنع الحقوق لما يقرر من كفر من أنكر جمعا عليه معلوما من  
الدين بالضرورة وصحة عمر كعثمان وعلى من هذا القيل ذكره المدابني والجبرمي (أو رسالة واحد من  
الرسائل المجمع على رسالته) كالخمس والعشرين المذكورين في القرآن بخلاف المختلف في رسالتهم وهم ثلاثة  
ذو القرنين والعزير ولقمان كما افاده شيخنا يوسف (أو جحد) أي أنكر أنه أو (حرفا جمعا عليه) أي على  
ثبوتيه (من القرآن) كسمة النمل التي في وسطها اما بسمة الفاتحة فلا يكفر من نقاها من الفاتحة لعدم  
الاجماع عليها هكذا ذكره المدابني والجبرمي (أو زاد حرفا فيه جمعا على نفسه معتقدا أنه) أي الحرف  
(منه) أي من القرآن (أو كذب رسولا) بخلاف من كذب عليه فلا يكون كفرا بل كبيرة فقد نقله  
الجبرمي عن الشبرا ملى (أو نقصه) بتخفيف القاف على الألف كذا في المصباح وكذلك كالبهية والجملة  
في وصفهم دأود عليه السلام بالحسد (أو صغر اسمه بقصد تحقيره) أي اهانة قدره بان قال محمد مثلا  
(أو جوز نبوة أحد) أي اعتقد جواز وقوع النبوة لاحد (بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) أو ادعى أنه نوحى اليه  
وان لم يدع النبوة أو ادعى انه يدخل الجنة ويأكل من ثمارها وانه يعاقب الخور العين فهذه كفر بالاجماع أما  
لو ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم عليه فلا يكفر لأن غاية ادعى ان النبي صلى الله عليه وسلم راض عليه وهذا لا يقتضي  
الكفر فان كان صادقا فذلك ظاهر والا فهو مجرد كذب افاده الجبرمي (والقسم الثاني) من أقسام الردة  
الثلاثة (الافعال كسجود الصنم) يقال هو الوثن المتخذ من الحجارة والخشب وروى عن ابن عباس ويقال  
الصنم المتخذ من الجواهر المعدنية التي تدوب والوثن هو المتخذ من حجر أو خشب وقال ابن فارس الصنم  
ما يتخذ من خشب أو نحاس أو فضة كذا في المصباح (أو شمس) وهو كوكب مضي بهاري وهو أعظم  
الكواكب ومحله الفلك الرابع ويسير هافي فلكها من جهة المغرب الى جهة المشرق - ومع ذلك لا يظهر  
سيرها كغيرها من دور فلكها يدور في اليوم واللبلة دورة من المشرق الى المغرب والشمس في كل سنة  
تدور فلكها دورة واحدة كما افاده عبد الرحمن في المطلب (أو مخلوق آخر) الا للضرورة بان ذلك قربة  
على عدم دلالة الفعل على الاستخفاف كسجود الصنم في دار الحرب بحضرة كافر خشية منه فلا كفر  
وخرج بالسجود الركوع فان قصد التعظيم لمخلوق بالر كوع كعظيم الله كفر والإبان قصد تعظيمه لا  
كعظيم الله أو اطلق فلا يكفر بل هو حرام لو وقع صورته للمخلوق عادة ولأن ذلك السجود فانه كفر  
مطلقا أما ما جرت به العادة من خفض الرأس والانحناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا

أو عزم على الكفر  
في المستقبل أو على فعل  
شيء، بما ذكر أو تردد فيه  
لا وسواسه أو أنكر  
صحة سيدنا أبي بكر  
رضي الله عنه أو رسالة  
واحد من الرسل المجمع  
على رسالته أو جحد  
حرفا جمعا عليه من  
القرآن أو زاد حرفا فيه  
جمعا على نفسه متقدا  
أنه منه أو كذب رسولا  
أو نقصه أو صغر اسمه  
بقصد تحقيره أو جوز  
نبوة أحد بعد نبينا محمد  
صلى الله عليه وسلم ه  
والقسم الثاني الافعال  
كسجود الصنم أو شمس  
أو مخلوق آخره والقسم  
الثالث الاقوال وهي  
كثيرة جدا لا تحصر  
منها أن يقول مسلم



بأكافر أو يهودي أو يابا  
 صراني أو ياعديم الدين  
 مریدا بذلك ان الذي عليه  
 مخاطب من الدين كافر  
 أو يهودية أو نصرانية أو  
 ليس بدين وكالسخرية  
 باسم من أسمائه تعالى أو  
 وعده أو وعده ممن لا يخفى  
 عليه نسبة ذلك اليه سبحانه  
 وكان يقول لو أمرني الله  
 بكذا لم أفعله أو لو صارت  
 القبلة في جهة كذا  
 ما صليت اليها أو لو  
 أعطاني الله الجنة ما دخلتها  
 مستخفا أو مظهر للعناد  
 في الكل وكان يقول لو  
 آخذني الله بترك الصلاة  
 مع ما أنا فيه من المرض  
 ظلمني أو قال لفعل حدث  
 هذا بغير تقدير الله أو لو  
 شهد عندي الانبياء أو  
 الملائكة أو جميع المسلمين  
 بكذا ما قبلتهم أو قال لا  
 أفعل كذا وان كان سنة  
 يقصد الاستهزاء أو لو  
 كان فلان نبيا ما آمنت  
 به أو أعطاه عالم قوى  
 فقال ايش هذا الشرع  
 مریدا الاستخفاف أو  
 قال لعنة الله على كل عالم  
 مریدا الاستغراق  
 الشامل لاحد الانبياء أو  
 قال أنا بريء من الله أو  
 من الملائكة أو من النبي  
 أو من القرآن أو من  
 الشريعة أو من الاسلام  
 أو قال لحكم حكم به من  
 الاحكام الشرعية ليس  
 هذا الحكم أو لا أعرف

حرمة أيضا لكن ينبغي كراهة هذا ما قاله الشرفاوي والجبري وقال الكردى في الحواشي المدنية قال  
 ابن حجر في كتابه الاعلام بقوا طمع الاسلام قد صرحوا بان سجود دجلة الصوفية بين يدي مشايخهم حرام  
 وفي بعض صورته مما يقتضي الكفر فعلم من كلامهم أن السجود بين يدي الفقير منه كفر ومنه ما هو  
 حرام غير كفر فالمراد أن يقصد السجود للخلق والحرام أن يقصد الله تعالى معطاه ذلك المخلوق  
 من غير أن يقصد به أو لا يكون له قصد انتهى (والقسم الثالث) من أقسام الردة الثلاثة (الإقوال وهي  
 كثيرة جدا لا تحصر منها) أي الكثيرة (أن يقول) أي الشخص (المسلم) أي لمن يتصف بالاسلام  
 (بأكافر أو يهودي) قيل نسبة إلى يهود ابن يعقوب عليهما السلام (أو نصراني) بفتح النون قيل نسبة  
 إلى قرية اسمها نصران فهي نسبة على الاصل ثم أطلق النصراني على كل من تعبد بدينهم كذا في الصباح  
 (أو ياعديم الدين) حال كون القائل (مریدا بذلك) القول (أن الذي عليه مخاطب من الدين كافر أو  
 يهودية أو نصرانية أو ليس بدين) أما لو أراد بقوله بأكافر أنه كافر النعمة أو بفعل الكفار أو سائر  
 الزرع فلا يكفر أفاده الشرفاوي أي لانهم قالوا كافر النعمة أي غطاها بأن جحد ما ويقال للفلاح كافر  
 لأنه يكفر الذراي يستره كذا في الصباح (وكالسخرية باسم من أسمائه تعالى أو وعده) بالجند والثواب  
 (أو وعده) بالنار والعقاب (ممن لا يخفى عليه نسبة ذلك) أي إضافة ذلك الاسم والوعد والوعيد (اليه  
 سبحانه) تبارك وتعالى (وكان يقول) أي الشخص (لو أمرني الله) تعالى (بكذا) وهو كتابة عن اسم  
 شيء (لم أفعله أو لو صارت القبلة في جهة كذا) وهو كتابة عن الشرق أو الغرب أو الشمال أو الجنوب  
 (ما صليت اليها أو لو أعطاني الله الجنة ما دخلتها مستخفا) أي مستهزئا ومحقرا (أو مظهر للعناد في الكل)  
 أي هذه الثلاثة تخرج من يريد بذلك تبعد نفسه أو أطلق كقول من سئل عن شيء لم يرد له جوابي جبريل  
 أو النبي صلى الله عليه وآله ما فعلته أفاده الجبري والعناد هو بان يعرف أنه الحق باطنا وامتنع أن يقرب به بقله الشرفاوي  
 عن الرملي (وكان يقول لو آخذني الله) أي عاقبي (بترك الصلاة) أي عليه (مع ما أنا فيه من المرض)  
 وهو ما يعرض للدين فيخرجه عن الاعتدال الخاص (ظلمني) والظلم هو وضع الشيء في غير موضعه (أو  
 قال لفعل حدث) أي تجدد وجوده (هذا بغير تقدير الله أو لو شهد عندي الانبياء أو الملائكة أو جميع  
 المسلمين بكذا) وهو كتابة عن شيء مشهود به لا حجة (ما قبلتهم) أي ما صدقت قولهم (أو قال) لما قيل له فلم  
 أظفارك أو قصصك أو بك مثلا فانه سنة (لا أفعل كذا) وهو كتابة عن شيء مما موزع (وان كان سنة) أي  
 طريقة محمدية حال كون القائل بقوله لا أفعل إلى آخره (يقصد الاستهزاء) أي الاستخفاف بخلاف ما اذا  
 أراد المبالغة في تبعد نفسه أو أطلق أفاده الشرفاوي وقال في كفاية الاخبار ولو تقاول شخصان فقال  
 أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله وقال الآخر لا حول ولا قوة الا بالله من جوع كفو ولو سيع اذان المؤذن فقال انه  
 يكذب بكفر ولو قال لا أخاف القيامة بكفر انتهى (أو لو كان فلان) وهو عدوه مثلا (نبيا ما آمنت به) أي  
 فانه يكفر على ما قاله العلماء رضى الله عنهم حكاه ابن الحصني وقال في كفاية الاخبار وكذا اذا قال شخص  
 عن عدوه ولو كان ذميا ما عبدته فانه يكفر أو قال عن ولده أو زوجته هو أحب الي من الله أو من رسوله  
 (أو أعطاه عالم قوى) أي بيان الحكم من غير الزام (فقال ايش) أحله أي شيء (هذا الشرع مریدا)  
 بذلك القول (الاستخفاف) أي التحقير للشرع (أو قال لعنة الله) وهي من الله تعالى ابياد  
 العبد بخطه ومن الانسان الدعاء بصفته وهذا هو المراد هنا (على كل عالم مریدا) بقوله  
 كل عالم (الاستغراق) أي الاستيعاب (الشامل لاحد الانبياء) أي أو أطلق (أو قال أنا بريء) أي  
 بعيد (من الله أو من الملائكة أو من النبي) (أو من القرآن) وهو كلام الله تعالى (أو من الشريعة أو  
 من الاسلام أو قال لحكم) وهو ما يثبت الحاكم من الزام (حكم) بالبناء للمعول (به) أي بذلك الحكم (من  
 الاحكام الشرعية) أي التي جعلها الله طريقا ومذمما (ليس هذا) أي الذي قاله الحاكم (الحكم أو لا أعرف



الحکم مستهزئا بحکم الله  
أو قال وقد ملا وعاء  
و كاسا دهاقا أو افرغ  
شرابا فكانت سرابا  
او عند وزن او كيل واذا  
كالوهم او وزنهم بحسرون  
رؤية جمع اي جماعة  
اي الاستهزاء اي السخرية  
اي بني فيه القرآن بذلك  
بن محمد بن حجر الهيتمي  
حجر ملقى في الارض  
نقلا عن القليوبي واعلم  
التهاون انتهى فالتهاون  
ظاهره كذا في المصباح  
أكون قبرا اذا بتشديد  
من مال أو غيره مند صليت  
بالصلاة أو الاستهزاء  
في موت عياله أو خسران  
المضروب بسيد الاولين  
ذكر ذلك الجبرمي في تحفة  
من أولاد رسول الله  
قال هزم النبي  
تأب فجلت شبله والاقبل  
أو يقول شيئا من محو هذه  
الحسين في مع النفوس  
القرآن على ضرب الدف أو  
رسول الله عليه  
كلامه فهذا يكفر  
اذ لا خير فيهما وفي كتب  
له رجل برحمة الله فقال  
أو قتل النفس بغير حق  
والاخي فلا يكفر والضابط  
واختلفوا فمن دعا على  
ومن رضى بالكفر كفر وفيما  
الاصح من الاربع شدة على  
رحمهما الله تعالى في كتابهما  
وهو للقاضي عياض (اشياء)  
اي فينبذ ندبا مؤكدا لا يحسن

الحكم مستهزئا بحكم الله (أو قال وقد ملا وعاء) وهو ما يؤتى فيه الشيء أي يجمع (و كاسا دهاقا) من قوله تعالى أن للنفين مفازا خذاق وأغنايا وكواعب أثرا با وكاسا دهاقا أي وخمر أمكورة أو متتابعة أو صافية (أو) قال وقد (أفرغ) أي صب من أناء (شرابا) وهو ما يشرب من المائعات (فكانت سرابا) من قوله تعالى وسيرت الجبال أي عن وجه الأرض فكانت سرابا أي ماء منبأ (أو) قال (عند وزن أو كيل) وإذا كالوهم أو وزنهم بحسرون أي إذا كالوهم أو وزنوا لهم أي للناس بقصون (أو) قال (عند رؤية جمع) أي جماعة (و حشرناهم فلم يغادر منهم أحدا) حال كون القائل متلبسا (بقصد الاستخفاف) أي الاستهزاء (أو الاستهزاء) أي السخرية (في الكل) أي في هذه الأربعة (و كذا كل موضع استعمل) أي بني فيه القرآن بذلك القصد فان كان بغير ذلك القصد (كان أطلق) فلا يكفر لكن قال الشيخ أحمد بن محمد (بن حجر) الهيتمي سمي هذا أعني جدد ذلك الشيخ حجرا لأنه كان شاككا أن لا يتكلم فكانه حجر ملقى في الأرض (رحمة الله) أي أناله رحمة التي وسعت كل شيء (لا تبعد حرمة) قال الجبرمي نقلا عن القليوبي واعلم أن التورية هنا قبل لا بحسلة اللفظ لا بقيد فكفر باطنا وفارق الطلاق بوجود التهاون انتهى فالتهاون أن تطلق لفظا ظاهرا في معنى تريد به معنى آخر يتناوله ذلك اللفظ لكنه خلاف ظاهره كذا في المصباح (و كذا يكفر من شتم نيا أو ملكا) أي من وصفه بما فيه نقص وازدراء (أو قال أكون قبرا اذا) بتشديد الواو أي جارا وأخذ للنساء لا عطائهن للزناة (أن صليت أو ما أصبت خيرا) من مال أو غيره (مند صليت أو الصلاة لا تصلح لي) حال كون القائل (يقصد الاستخفاف بها) أي بالصلاة (أو الاستهزاء أو استحلال تركها أو التشاؤم بها) أي بان يقصد بذلك القول أن الصلاة شئ في موت عياله أو خسران تجارته أو غير ذلك ومن صور الاستهزاء ما يصدر من ظالم عند ضربه فيستغيث المضروب بسيد الأولين والآخرين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول خل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلك ونحو ذلك ذكر ذلك الجبرمي في تحفة الحبيب ومثله في كفاية الاخيار (أو قال كسلم أنا عدوك وعدو نيك أو الشريف) من أولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنا عدوك وعدو جدك مریدا) بقوله جدك (التي) من الكفر مالمو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم وكذا لو قال هو لي أو فز أو هرب أو توارى أو نحو ذلك لأن ذلك يدل على التقص فان تأب فجلت شبله والاقبل بضرب عنقه وقال المالك والحنفية أنه يقتل حداً أفاد ذلك الشرفاوى (أو يقول شيئا من محو هذه الألفاظ الشيعية) فتج فكر أي الشيعة (الشيعية) أي القبيحة قال أبو بكر بن الحسين في مع النفوس وأنواع الكفر كثيرة لا تكاد تنحصر فتذكر شيئا يدل على ما يشابهها فنها أن يقرأ القرآن على ضرب الدف أو يلقى القرآن على قاذورة أو تتلى عليه آية منه فيعدها مستهزئا بها أو كذا من ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عنده في معرض الشفاعة أو غيرها فذكره كالمستهزئ به أو صفه أو اختفزه أو احتقر كلامه فهذا يكفر ومنها لو قيل له تعلم الغيب قال نعم وكذا لو قال النصرانية خير من اليهودية كفر اذ لا خير فيها وفي كتب أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنه أنه لو عطر السلطان أو نحوه من الجارية فقال له رجل برحمة الله فقال لا تقل للسلطان هذا فإنه يكفر وكذا لو غشي رجل ماله رجل في زمن الظلم أو الزنا أو قتل النفس بغير حق أو شذ الزنا على وسطه فإنه يكفر بخلاف ماله في حل الحر أو المأخوذة بين الاخ والاخي فلا يكفر والضابط أن ما كان حلالا في زمن فتنة حله لا يكفر والصحيح أنه يكفر والله أعلم واختلفوا فمن دعا على شخص فقال لا خير فيك فقال بعضهم يكفر لأنه رضى بموته على الكفر ومن رضى بالكفر كفر وفيما ذكرناه كفاية أه والزر نار تضم الزاى وتشديد النون هو خط غلط بقدر الاصح من الاربع شدة على الوسط (وقد عد الشيخ أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي والقاضي عياض رحمهما الله تعالى في كتابهما الاعلام بقواطع الاسلام) وهو لان حجر (والشفا) في أخلاق المصطفى وهو للقاضي عياض (اشياء) من أحكام الردة (كثيرة فينبذ الأتباع عليهما) أي على دينك الكتابين أي فينبذ ندبا مؤكدا لا يحسن تركه (فان من لم يعرف الشر) أي السوء والفساد والظلم (يقع فيه)



فمن الكفر ما لو قال لمن ظلمه انت ظلمتني فانه يظلمك او قال لمؤمن اخذ الله تعالى ايمانك او سلب  
الله تعالى ايمانك او قال لم اعلم اني مؤمن ام لا او قال اني مرتد او قال لا حد خلقك الله لظلم الناس او الله  
خلقك للظلم او قال لا حد ان لم تكن مؤمنا فكن كافرا او قال لا حد صلاتك تكفي او ماذا يجي من  
الصلاة او الدراهم والذهب خير من الصلاة وان دخلت الجنة تمسك بك وادخل معك الجنة هذا ما نقل  
عن المظفر بن ابراهيم (وحاصل اكثر تلك العبارات يرجع الى ان كل عقيد) في الضمير (او فعل او قول  
يدل على استهانة او استخفاف بالله او رسله او ملائكته او شعائره) اي اعلام دينه والمبراد  
بالشعائر الموضع التي يقام فيها الدين قاله سليمان الجمل (او معال) اي امارات (دينه) وهو عطف تفسير  
(او احكامه او وعده) اي اخباره بالثواب والجنة (او وعيده) اي اخباره بالعقاب والنار (كفر او  
معصية) فمن المعصية ما لو قال لمسجد مسجدا بصيغة التصغير او قال عند سماع الاذان او قراءة القرآن  
ما هذه المشغلة او قال ان الدنيا بقدر والآخرة نسيئة والتقدير خير من النسيئة او قال ان الدنيا معجلة والآخرة  
مؤجلة والمعجلة خير من المؤجلة ولو شتم حوينا من الماء كولات فعند ابي خنيفة يكفر لانه شتم نعم  
الله تعالى وعند ابي يوسف ومحمد لا يكفر بل هو معصية كذا نقل عن المظفر بن ابراهيم (فليحذر الانسان)  
اي فليخف (من ذلك) اي من المذكور من الأعماد والقول والفعل الدال على الاستهانة والاستخفاف  
(جهده) بفتح الجيم لا غير اي نهاية الحذر وغايته فهو مفعول مطلق . *mejamor*  
فصل في احكام المرتد (يجب على من) اي شخص رجل او امرأة (وقعت) اي صدرت (منه ردة  
العود فوراً) اي عقب الردة (الى الاسلام) اي الانقياد لما اخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم (بالنطق  
بالشهادتين) وظاهر كلام المصنف انه لا بد من تكرار الشهادة كما اعتمد الشرح املى وكما افادة الرملي  
ويجب على من لم يسبق حكمه باسلامه بعد تكليفه النطق بالشهادتين مرة في العمر وان طألك ليتحقق وجود  
الاسلام منه وتماسه في جواب الاشارة بهما مرة في حق الاخرس افاد ذلك الرملي مع سيدي احمد الزاهد  
(والاقلاع) اي النزاع والكف (عما وقعت به الردة) عليه في الحال (ويجب عليه الندم) اي الحزن  
والكف (على ما صدر منه) فيما مضى (والعزم) اي التصميم بالقلب (على ان لا يعود لمثله) اي المذكور  
من الردة فيما بقي من عمره (وقضاء مافاته) ان كان (من واجبات الشرع) كالصلاة والصوم والزكاة  
(في تلك المدة) اي مدة الردة (فان لم يتب) نفسه (وجبت استنابته) في الحال فلا يمثل لما فيه من بقائه على  
الكفر الا ان كان سكران فسن التأخير الى الصبح او كان مجنوناً فيمثل حتى يفيق احيا طار وهذا بخلاف  
تارك الصلاة كسلافان استنابته منه لان جرمة المرتد تقتضي الحلود في النار اذا مات على ردة فوجب  
عليه انقاذه منها وجرمة تارك الصلاة كسلافان تقتضي ذلك لانه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان  
شاء غفر له (ولا يقبل منه) اي المرتد (الا الاسلام او القتل) بضرب عنقه بنحو سيف ان لم يتب والقاتل  
له هو الامام فان لم يقتله وجب على الاحاد قتله على ما استظهره الشرقاوي عند القدرة وأمن العاقبة لانه من  
قيل النهي عن المنكر (ويبطل بها) اي الردة (صومه وتيممه) اي وسائر اعماله ان اتصل بالموت  
والا بان اسلم قبل موته فهي مبطله لثواب عمله فقط فيعود له العمل مجردا عن الثواب فلذلك لا يجب  
عليه قضاءه ولا يطألك به في الآخرة (ونكاحه) الموجود قبل ردة اذا كانت الردة (قبل الدخول)  
اي الوطء ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحرم بغيرها (وكذا بعده) اي بعد الدخول او بعد استدخال  
المني وكذا معه على ما استظهره الشرقاوي (ان لم يعد الى الاسلام في العدة) اما لو عاد الى الاسلام في العدة  
بان لم يقتل في الردة دام النكاح لان الارتداد اختلافت دين طرأ بعد الدخول او استدخال المني او معه  
فلا يوجب البطلان في الحال كالاسلام احد الزوجين للكافرين ويحرم وطؤها في مدة التوبة ولا حد في  
ذلك لشبهة بقاء النكاح ومن ثم وجبت لذلك عدة ووجبت عليه نفقة لما ان لم ترتد منه نعم يعز معتق  
التحرير (ولا يصح عقد نكاحه) اي تزوجه باحد او تزوجه باضافة نكاح الى الضمير من اضافة

وحاصل اكثر تلك  
العبارات يرجع الى ان  
كل عقد او فعل او قول  
يدل على استهانة او  
استخفاف بالله او رسله  
او ملائكته او شعائره  
او معالم دينه او  
احكامه او وعده او  
وعيده كفر او معصية  
فليحذر الانسان من  
ذلك جهده

فصل في احكام المرتد  
يجب على من  
وقعت منه ردة العود  
فوراً الى الاسلام بالنطق  
بالشهادتين والاقلاع  
عما وقعت به الردة ويجب  
عليه الندم على ما صدر  
منه والعزم على ان  
لا يعود لمثله وقضاء  
مافاته من واجبات  
الشرع في تلك المدة فان  
لم يتب وجبت استنابته  
ولا يقبل منه الا الاسلام  
او القتل ويبطل بها  
صومه وتيممه ونكاحه  
قبل الدخول وكذا  
بعده ان لم يعد الى  
الاسلام في العدة  
ولا يصح عقد نكاحه

علمان سي



المصدر لنا عليه او مفعوله وذلك لانه غير متي بخلاف الكافر الاصل فان نكاحه صحيح اي محكوم بصحة  
 (ونحرمة ذبيحته) كما تحرم من نكحته بخلاف الكافر الاصل فانها تحل اذا حلت منا كحنا لاهل ملته (ولا  
 يرث) من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر اصلي لانه ليس بينه وبين احد مناصرة في الدين (ولا يورث)  
 اي لا يرثه احد لذلك (ولا يصلي عليه) اي لا يجوز الصلاة عليه لتحريمها على الكافر بائنا انواعه قال  
 تعالى ولا تصل على احد منهم مات ابدا (ولا يفصل) اي لا يجب غسله لخروجه عن اهلية الوجوب  
 بالردة لكنه يجوز (ولا يكفن) اي لا يجب تكفنه لذلك لكنه يجوز (ولا يدفن) اي لا يجب دفنه  
 أصلا كالحربي فيجوز اغرا الكلاب على جثثهما ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه  
 عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر الكفار (وماله) اي المرتد بعد موته (في) اي راجع للمسلمين  
 وانما سمي المال الراجع من الكفار الى المسلمين بالنبي لان الله خلق ما في الدنيا للمسلمين  
 ليستنبوا به على طاعته لحقه ان يكون تحت أيديهم كما كان تحت أيدي الكفار فطريقه الرد الى المسلمين  
 فاذا حصل كمن قد رجع اليهم ويخمس خمسة أخماس متساوية فيعطى أربعة أخماسه للاخوان الذين  
 عنهم الامام للجهاد ويقسم الخمس الباقي على خمسة انهم لهم رسول الله صلى الله عليه وآله بصره بعد وفاته صلى الله عليه وآله  
 لمصالح المسلمين كالقضاء الحاكمين في البلاد وكالعلماء بعلوم الشرع كتفسير وحديث وفقه والمؤذنين  
 ومعلمي القرآن والارامل وغيرهم وسهم لذوي قرى رسول الله صلى الله عليه وآله ومنهم بنو هاشم وبنو المطلب  
 وسهم للنبي ومنهم صغار الارب لهم سمع ووق شرعافندرج ولد الزنا والقطيع والمنى بلعان او خلف وسهم  
 للمساكين والفقراء وسهم لآبناء السبيل بشرط الحاجة ولا بشرط عدم قدرتهم على الاقتراض ويقضى  
 من ذلك المال دين لزمه قبل الردة باتلاف او غيره وبذلك ما آتته فيها واما قبل موته قال موقوف ولا يصير  
 محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه ويكون كجبر الفليس لا جل حق اهل النية فبان  
 من ذلك المال ماله من نفسه وماله وزوجاته لانها حقوق متعلقة به واما نصرة فان لم يحتمل الوقت  
 بان لم يقبل التعليق كبيع رهبة ورهن وكتابة باطل وان احتمله بان قبل ذلك كعتق وتبديل ووصية  
 فموقوف ان اسلم تبين نفوذه والافلا  
 (فصل في وجوب اداء الواجبات وترك المحرمات) (يجب على كل مكلف) اي بالغ عاقل (اداء جميع  
 ما اوجبه الله تعالى) عليه كالصلاة والزكاة والصوم والحج ورد المظالم (ويجب عليه) ايضا (ان يؤديه  
 على ما امره الله به من الاتيان باركانه وشروطه) فالمركن ما وجب وانقطع او الشرط ما وجب واستمر  
 (ويجوز مطلقا) اي يبعد عنها (ويجب عليه) اي كل مكلف (امر من رآه تارك شيئا منها) اي الاركان  
 والشرائط بادائه (او) يترك شيئا منها بالكلية لكن (بأني بها على غير وجهها) اي طريقها كاتيان الركوع  
 والسجود بغير اقامة صلبه كما في الحديث انه صلى الله عليه وآله رأى رجلا لا يتم ركوعه وينقر في سجوده وهو يصلي  
 فقال صلى الله عليه وآله لو مات هذا على حاله مات على غير ملة محمد صلى الله عليه وآله وفيه ايضا انه صلى الله عليه وآله قال لا ينظر الله الى  
 صلاة عبد لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده وفيه ايضا انه صلى الله عليه وآله قال انما انما الناس سكرقة الذي يسرق  
 من صلاته قالوا يا رسول الله كيف يسرق من الصلاة قال لا يتم ركوعها ولا سجودها روى الاول الطبراني  
 والثاني الامام احمد والثالث جمع منهم ابن خزيمة افاد ذلك الرملي (ويجب عليه) اي كل مكلف (قهره)  
 بأمر قوي (على ذلك) اي اداء شي بمترك بالكلية او ما انى على غير طريقه من الاركان والشروط بطريقه  
 (ان قدر عليه) اي المذكور من الامر والقهر (والا) يقدر على ذلك (فيجب عليه الانكار) اي الكراهة  
 والنهي عن ذلك الفعل (بقوله ان عجز عن القهر والامر بذلك) اي الانكار بالقلب (أضعف الايمان اي  
 اقل ما يلزم الانسان) اي ما يجب عليه (عند العجز) اي الضعف عن ذلك (ويجب) اي على كل مكلف  
 (ترك جميع المحرمات) كمنقوق الوالدين وقطيعة الرحم وشرب الخمر وقيل النفس واكل الربا والزنا

ونحرمة ذبيحته ولا يرث  
 ولا يورث ولا يصلي عليه  
 ولا يفصل ولا يكفن  
 ولا يدفن وماله في...  
 لا فصل في يجب على كل  
 مكلف اداء جميع ما  
 اوجبه الله عليه ويجب  
 عليه ان يؤديه على  
 ما امره الله به من  
 الاتيان باركانه وشروطه  
 ويجوز مطلقا ويجب  
 عليه امر من رآه تارك  
 شيء منها أو يأتى بها على  
 غير وجهها ويجب  
 عليه قهره على ذلك ان  
 قدر عليه والا فيجب  
 عليه الانكار بقلبه ان  
 عجز عن القهر والامر  
 وذلك أضعف الايمان  
 اي أقل ما يلزم الانسان  
 عند العجز ويجب ترك  
 جميع المحرمات.

ج اهل المعنى  
 نحو قول



وكافعال قوم لوط الذين اهلكهم الله تعالى بذنوبهم وهي اللواط ومهايش الديكة ومناطحة الكباش  
 ونقصان المكال والميزان ودخول الحمام بلا منزر (و) يجب ايضا (نهى من تكبها) اي المحرمات اي فاعليها  
 ولو صبيها (ومنع نهى عنها) اي المحرمات (ان قدر عليه) اي النهي والمنع باليد او باللسان (والا) بان عجز  
 من النهي والمنع مع القهر بذلك (وجب عليه) اي العاجز عن ذلك (ان ينكر ذلك) اي المذكور من  
 المحرمات وفاقليها اي ان ينكره وينهاه (بقوله) لما روي مسلم عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه انه قال  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من راي منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع فقلبه  
 وذلك اضعف الايمان فقوله صلى الله عليه وسلم من راي اي انصرا وعلم وهذا اقرب وقوله منكم اي من هذه الامة  
 لا المخاطبين فقط وقوله منكرا هو ما ليس فيه رضا الله تعالى من قول او فعل او معروف ضده وقوله فليغيره  
 اي فلزله بيده فان لم يستطع الازالة بما ذكر فليسهه فان لم يستطع فقلبه وقوله وذلك اضعف الايمان اي اقل  
 ثمرات الايمان اذ فيه الكراهة فقط وقد جاء في رواية وليس وراء ذلك من الايمان حجة خردل اي لم يبق  
 ثورا هذه المرتبة مرتبة اخرى لانه اذا لم ينكره بقلبه فقد رضي بالمعصية وليس ذلك من شان الايمان فعمل  
 من ذلك انه لا يكتفي الوعظ لمن امكنه ازالته باليد ولا كراهة القلب لمن قدر على النهي باللسان (وتنبه)  
 لا تعارض بين قوله صلى الله عليه وسلم من راي منكم منكرا فليغيره الى آخره وبين قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا عليكم  
 انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهديتكم اذ كنتم عند المحققين انكم اذا فعلتم ما كلفتم به لا يضركم تقصير غيركم  
 واذا كان كذلك فيما كلف به الا امر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعل ذلك ولم يمثل بالمخاطبة فلا عيب  
 بعد ذلك على الفاعل لكونه قد ادى ما عليه فانما عليه الا امر لا القول هكذا افادة احد الفتي (و) يجب على  
 كل مكلف (مقارنة موضع المعصية) اي تجنب مجالس السوء خصوصا مجالس الزور والباطل ورشوة قضاء  
 السوء الذين بدلوا او عن الحق عدلوا وللحرام اكلوا اقاله الفتي (والحرام) من حيث وصفه بالحرمة  
 (ما توعد الله من تركه) اي فاعله بلا عذر (بالعقاب) اي بوقوع العقاب في الآخرة عذلا منه تعالى وبكنى  
 في صدق العقاب وجوده لو احدى من المعصاة مع العفو عن غيره افادة المحل (ووعده تاركه) اي امتثالا  
 (بالثواب) فالامثال هو بان يكف نفسه عن الحرام لدا عني نهي الشرع بخلاف ما لو تركه لنحو خوف  
 من مخلوق او حياء منه او عجز عنه فلا يثاب عليه وكذا ان تركه بلا قصد كما في تقرير الشيخ احمد الدبياطي  
 الفصل في اوقات الصلاة المكتوبة وما يذكركم معها الصلاة ام العبادات ومقراج المؤمنين ومناجاة  
 رب العالمين افاده سليمان الجمل (فمن الواجب) على كل مكلف (خمس صلوات في اليوم واليلة) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبت الله تعالى على عباده قال السائل هل على غير ما قال لا الا ان تطوع رواه الشيخان  
 وقوله صلى الله عليه وسلم فرض الله على امتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعها واحاله التخفيف حتى جعلها  
 خمس في كل يوم وليلة قال الشيخ عطية فقوله صلى الله عليه وسلم امتي اي امة الدعوة لان الكفار مخاطبون بفروع  
 الشريعة ايضا وقوله ليلة الاسراء هي ليلة السابع والعشرين من رجب وكانت قبل الهجرة تسنة وكانت  
 هذه الخمسون في كل وقت من الخمس عشر صلوات وكل صلاة ركعتان فالحلقة مائة ركعة لانها فرضت  
 ركعتين ركعتين واستمر الى ما بعد الهجرة ثم حصلت الزيادة بوحي في الرابعة وزيد في المغرب ركعة وقيل ان  
 المغرب فرضت ثلاثا ابتداء انتهى (الظهر) اي صلاة الظهر (توكلها اذ زالت الشمس) وذكرها المأمليها  
 عن كيد السماء الى جهة المغرب فيما يظهر لنا لا في نفس الامر ويعرف ذلك بطول الظل بعد تهاهي قصره  
 قال عطية فالزوال ليس من وقت الظهر اه وفي حاشية الكردى نقلا عن شرح البخاري للقسطلاني  
 وهو ناقل عن القوي لابي طالب الزوال ثلاثة زوال لا يعلمه الا الله تعالى وزوال تعلقه الملائكة القربون  
 وزوال تعلقه الناس وجاء في الحديث انه صلى الله عليه وسلم سأل جبريل هل زالت الشمس قال لا نعم قال فما معنى  
 لا نعم قال يا رسول الله قطعت في فلكها بين قولي لا نعم ميرة خمسمائة عام انتهى (الى) زيادة (مصر ظل)

ونهي من تكبها ومنعه  
 فها انها ان قدر عليه  
 والاوجب عليه ان ينكر  
 ذلك بقلبه ومفارقة  
 موضع المعصية والحرام  
 ما توعد الله من تركه  
 بالعقاب ووعد تاركه  
 بالثواب

فصل في فن الواجب  
 خمس صلوات في اليوم  
 واليلة ه الظهر ووقتها  
 اذا زالت الشمس الى  
 مصير ظل كل شيء مثله  
 غير ظل الاستواء ه

١٠ يوفون الامون ايم الله

داواني ايم الله



كل شيء مثله غير ظل الاستواء. أي غير ظل الشيء وحالة الاستواء. أن وجد كما في أكثر البلاد وفي بعضها لا يوجد أصلاً في بعض الأيام كسكة فإن لم يوجد فلا حاجة لهذا الاستثناء وهو قوله غير ظل الاستواء. فإضافة ظل للاستواء لأدنى ملازمة لوجوده عنده والافتراض لا يستلزم الاستثناء لأن الظل له وإنما هو الشيء. المفروض أن الإنسان أو عوداً أو غيرهما فالمصير من وقت الظهر وهذه الزيادة من وقت العصر على الصحيح أفاد ذلك عطية (والعصر وقتها من بعد وقت الظهر) من غير فاصل بينهما وقال الشيخان لا خلاف في دخول وقت العصر حين يخرج وقت الظهر عند نال كمن خرج وقت الظهر لا يكاد يعرف إلا بتلك الزيادة في الزيادة المذكورة ثلاثة أوجه أحدها أنها من وقت العصر والثاني أنها من وقت الظهر والثالث أنها فاصلة بينهما ذكره الدميري (إلى مغيب الشمس) لقوله ما يطلع وقت العصر ما لم تغرب الشمس (والمغرب وقتها من بعد مغيب الشمس) أي عقب غروب جميع قرصها ولا يضر بعد الغروب بقاء شعاع خلأ فاللوردى (إلى مغيب الشفق الأحمر) الأحمر صفة كاشفة لأن الشفق في اللغة هو الحرة كما نقله الكردى عن العلماء لقوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة المغرب ما لم يغيب الشفق رواه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص (والعشاء وقتها من بعد وقت المغرب) لما روى الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة حكاة الدميري (إلى طلوع الفجر الصادق) لقوله ليس في النوم تفریط وإنما التفریط على من لم يصل الصلاة حتى يحجى وقت الصلاة الأخرى رواه مسلم ظاهرة يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الحين غير الصبح وقال شيخنا يوسف أي وغير المغرب أيضاً على القول بأن وقتها واحد انتهى وعند الاصطخري وقتها نصف الليل حكاة الدميري (والصبح وقتها من بعد وقت العشاء) وهو مطلق الفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه لمعترضاً بنواحي السماء وخرج بذلك الفجر الكاذب وهو ما يطلع قبل الصادق مستطيلاً ثم يذهب وتبقى ظلمة (إلى طلوع الشمس) لقوله صلى الله عليه وسلم وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس رواه مسلم وقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح وعند الاصطخري يخرج بالأسفار حكاة الدميري والأسفار هو الإضاءة بحيث يميز الناظر القريب منه أفاده الكردى (فتجب هذه الفروض الخمسة) في أوقاتها على كل مسلم (أي ولو قبل مضي فنيشمل علمه) (بالعقل عاقل طاهر) أي عن حبس ونفاس (فيحرم تقديمها على وقتها) بل ولا تصح تلك الفروض (و) يحرم أيضاً (تأخيرها عنه) أي عن وقتها (لغير عذر) أما التأخير كعذر فلا يحرم وكذلك أما النوم إذا لم يتعد به أو نسيان إذا لم ينشأ عن تقصير فالمرء يجب بدخول الوقت أحد أمرين إما الفعل أو العزم على الفعل في الوقت ولا يكف العزم على مطلق الفعل في الخروج من الأثم فإن لم يفعل ولم يعزم على الفعل في الوقت أثم وأما إذا عزم على ذلك ثم مات لم يكن عاصياً إذا لم يخرجها عن وقتها المحدود الطرفين وهذا ما لم يخبره معصوم بموته في الوقت والأفلا بكفه وهذا العزم خاص فلا يكفي عنه العزم العام وهو الواجب على المكلف عند البلوغ بأن يعزم على فعل الواجبات وترك المحرمات وحمل ذلك في الصلاة أما في الحج فإذا مات نسي عصابه من آخره في المكان لأن وقته العصر أفاد ذلك عطية (فإن طرأ مانع كحضر) أو نفاس أو جنون أو غيباء أو سكر أو ردة (بعد ماضي من وقتها) أي الصلاة (ما سبها) بأخفى ممكن (وطهرها نحو سلس) لا يصح معه تقديم الظهر على الوقت كسبم وطهر المستحاضة (لزمه قضاؤها) مع فرض قبلها أن صلح لجمعة معها وأدرك قدره لأنه أدرك من وقتها ما يمكن فيه فعلها فلا يسقط بما طرأ بعده وكذلك بالنسبة للجنون إذا كانت منقطعة واستغرق وقت الأولى وطرأ في الثانية بعد مضي زمن يسع الصلاتين ولا يجب معها ما بعد ما أن صلح لجمعة معها فإن صبح تقديم طهره على الوقت كوضوء رفاة لم بشرط أدراك قدر وقته لا مكان تقديمه عليه أما إذا لم

والعصر ووقتها من بعد وقت الظهر إلى مغيب الشمس. والمغرب وقتها من بعد مغيب الشمس إلى مغيب الشفق الأحمر والنشاء وقتها من بعد وقت المغرب إلى طلوع النجر الصادق. والصبح وقتها من بعد وقت العشاء إلى طلوع الشمس فتجب هذه الفروض في أوقاتها على كل مسلم بالغ عاقل طاهر فيحرم تقديمها على وقتها وتأخيرها عنه لغير عذر فإن طرأ مانع كحبس بعد ماضي من وقتها ما يسعها وطهرها نحو سلس لزمه قضاؤها.

سنة صلاة الوقت

في الجنون



يدرك قدر ذلك فلا يجب لعدم تمكنه من فعله وإذا استغرق الصلوات الكفر الأصلي وقت الأولى ثم زال  
 في وقت الثانية ومضى مقدار الصلاة فقط ثم طرأ نحو جنون من حيض أو غيره وجب قضاءهما إن أمكنه  
 تقديم طهر وأفاده الكردي ولو طوالت المرأة صلاتها فحاضت فيها وقدمت من الوقت ما يسعها لو خفت  
 أو مضى للسافر من وقت المقصورة ثمانية عشر كعتين أو منها القضاء نقله الكردي عن شرح الروض (أو زال  
 المانع) من الموانع السبعة التي هي الكفر الأصلي والصلوات الجنون والاعتمام والسكر والحض والغاس  
 (وقد بقي من الوقت قدر) (من تكبيرة) للتحريم فأكثر وخلا الشخص منها قدر الطهر والصلوة (لزمه)  
 أي وجبت صلاة الوقت عليه لا درك جزء من وقتها كما يلزم المسافر إتمامها بأقربائه بمقيم في جزء منها  
 (وكذا ما) أي الصلاة التي (قلها) دون ما بعدها وإنما تلزم التي قبلها معها (أن تجتمع) أي تلك الصلاة  
 (معها) أي مع صلاة الوقت وخلا الشخص من الموانع قدر تلك الصلاة أيضا على أخف ممكن لأن وقت  
 الصلاة صاحبة الوقت وقت تلك الصلاة في حالة الجمع تأخيرها حالة الضرورة أولى فيجب الظهر مع العصر  
 والمغرب مع العشاء والعشاء مع الصبح ولا الصبح مع الظهر ولا العصر مع المغرب لا تنفاه صلاحية الجمع  
 فصل في ما يجب على صاحب الولاية (يجب) على طريق فرض الكفاية (على ولي الصبي والصبية  
 المميزين أن يأمرهما) أي المميزين (بالصلاة) ولو قضاء (ويعلمهما) أي المميزين (أحكامها) أي الصلاة  
 من الشروط وغيرها (بعد) تمام (سبع سنين) ولا بد من التهديد بالضرب ونحوه مع الأمر والمراد  
 بالولي كل من أبويه أو من قبل الأم فيسقط الوجوب بفعل أحدهما لحصول المنعوت به وإنما  
 خوطبت بذلك الأم وإن لم يكن لها ولاية لأنه من الأمر بالمعروف ولذلك وجب ذلك على الجانب  
 أيضا على ما ذكره الزركشي وإنما خصوا الأمهين بذلك لأنهما خص من بقية الأجانب نقله الكردي  
 عن الأعيان وحده التميز أن يكون كل من الصبي والصبية بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي  
 وحده وقيل إن يفهم الخطاب ويرد الجواب وقيل أن يعرف يمينه من شماله حتى ذلك عطية والمراد أن  
 يعرف ما ينفعه وما يضره ولا يجب إلا من قبل تمام السبع وأن مزر قبلها (ويضرهما على تركها بعد)  
 شروع (عشر سنين) أي إذا وصل إليها تمام التسعة لأنها مظنة الاحتلام والراجع أنها يضر بان بقدر  
 الحاجة وإن كثرت لكن بشرط أن يكون غير مبرح فلا يفقد ثلاث حرات خلا فالأمر سريع حيث قيده  
 بها أخذ من حديث غطفان بن أبي العباس عليها الصلاة والسلام ثلاث مرات في ابتداء الوحي ذكره الشافعي  
 ولو لم يقدّر إلا المبرح تركهما على المعتد قاله الكردي (كصوم أطاها) بان لم تحصل لها به مشقة  
 لا تحمل عبادة وإن لم تبع التيمم أفاده ابن حجر في فتح الجواد قال صلى الله عليه وسلم إذا طاق الغلام صيام ثلاثة أيام  
 متتابعات فقد وجب عليه صوم شهر رمضان رواه أبو نعيم والديلمي وقال عطية ولا يضر الزوجة  
 في حقوق الله بل يقتصر على الأمر بخلاف حقوق غيره (ويجب عليه أيضا) أي على من مر (تعليمهما)  
 أي الصبي والصبية (ما يجب عليهما) أي وما يندب لهما من سائر شرائع الإسلام ويجب أمرهما بذلك فهو  
 واجب في الواجب ومندوب في المندوب (و) يجب تعليمهما (ما يحرم) أي يجب بيانها لهما ونهيها عنه  
 ولا ينتفي بذلك الوجوب إلا بالبلوغ مع الرشد والجرة تعليمهما ذلك كالقرآن والآداب في ما لهما ثم على  
 أبيهما ثم أمهما أفاده ابن حجر (ويجب على ولاية الأمر) من الإمام أو نائبه (قتل تارك الصلاة) أو تارك  
 شرط من شروط الجمع عليه أو ركن من أركانها كذلك ودخل فيها الجمعة في عمل الإجماع عليها (كلا)  
 أي تساهلا ونهائيا بان بعد ذلك سهلا منها (أن لم يبق) أي لم يمثل الأمر ولم يصل ويتوعد بالقتل أن  
 تركها فان فعلها بعد ذلك ترك والإقتل يضرب عنقه بنحو السيف ولا يقتل بالفاقة إلا أن توعد على تركها  
 قبل وإذا قال صليت قبله وإن كان جالسا عندنا ولم نشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال أنه طرأ عذر وجوز له  
 الصلاة بالإلزام بخلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقتل منه لأنه من خوارق العادات التي لا يعتد بها شرعا

أوزوال المانع وقد بقي  
 من الوقت قدر تكبيرة  
 لزمه وكذا ما قبلها إن  
 جمعت معها.  
 فصل في ما يجب على ولي  
 الصبي والصبية المميزين  
 أن يأمرهما بالصلاة  
 ويعلمهما أحكامها بعد  
 سبع سنين ويضرهما  
 على تركها بعد عشر سنين  
 كصوم أطاها ويجب  
 عليه أيضا تعليمهما  
 ما يجب عليهما وما يحرم  
 ويجب على ولاية الأمر  
 قتل تارك الصلاة كلا  
 الب لم ينب.

ذلك



أفاده الشراوى ولا يقتل إلا إذا أخرج الصلاة عن جميع وقتها حتى عن وقتها الضروري فلا يقتل ترك  
 الظاهر حتى تغرب الشمس ولا يترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس وفي العصر  
 بغير الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر (وحكمه) أي تارك الصلاة عكلاً (مُثل) فيجب دفنه في مقابر  
 المسلمين لأنه منهم ويرفع قبره بقدر شربه ويجب أيضاً غسله وتكفيله والصلاة عليه قال <sup>عليه السلام</sup> صلوا  
 خلف كل بار وفاجر وصلوا على كل بار وفاجر واجهوا مع كل بار وفاجر رواه البيهقي وقال <sup>عليه السلام</sup> صلوا  
 على من قال لا إله إلا الله وصلوا ورأه من قال لا إله إلا الله رواه الدارقطني والطبراني وغيرهما (ويجب  
 على كل مسلم أمر أهله) أي زوجته ومخبره (بها) أي بالصلاة لقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة (وقهرهم)  
 على فعلها (وتعليمهم أركانها) أي الصلاة (وشروطها ومطلباتها) ومثل الصلاة سائر شرائع الإسلام  
 قال الدميري ومقتضى كلام الروضة أن الزوج ليس له ضرب زوجته على ترك الصلاة لكن في فتاوى ابن  
 البارزى أنه يجب عليه أمرها بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها (و) يجب الأمر والقهر والتعليم أيضاً  
 على (كل من قدر عليه) أي المذكور من الأمر والقهر والتعليم (من غيرهم) أي المذكورين من الولي وولادة  
 الأمر والزوج وذو محرم وذلك كصلحاء المسلمين.

**فصل في فروض الوضوء** (ومن شروط الصلاة) ولو صلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر  
 (الوضوء) هو بضم الواو اسم للتنظيف والتوضؤ وهو المراد هنا وأما بفتحها فهو اسم لما هي وأعد لذلك  
 كما المصاة بكسر الميم وسكون اليا و بالهمز وماء الحنفية والابريق بخلاف ما في معناه كالبحر والبرق فلا  
 يسمى بذلك لفاده محطية (وفروضه) أي الوضوء (ستة الأولى نية الطهارة للصلاة) ولا يكتفى بنية الطهارة  
 الواجبة على ما اعتمده ابن حجر في بعض كتبه واعتمد في بعض كتب آخر إلا كتفاء بذلك حكاه الكردي  
 ولا يكتفى بنية الطهارة فقط نعم لو نوى بنية الطهارة جميع أنواعها جزءاً كان نقله الكردي عن الأيعاب  
 (بالقلب) لأن محل النية القلب وتعلق بها أحكام سبعة ونظمها الثاني المالكى أو ابن حجر العسقلاني في قوله.

سبع سنن الات أتت في نية تأتي لمن قارنها بلا وسن.  
 حقيقة حكم محل وزمنه كيفية شرط ومقصود حسن.

(أو) نية (غيرها) أي غير نية الطهارة للصلاة (من النيات المجزئة) كنية أداء الوضوء أو فرضه والمراد  
 بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة وليس المراد بالفرض هنا الزوم الاتيان به واللام يوضح  
 وضوء الصبي بهذه النية بل فعل شرط نحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضاً أفاد ذلك الكردي نقلاً عن  
 الامداد وقال عطية فاذا قال نويت فرض الوضوء كفى وإن كان قبل الوقت بناء على أن موجه الحدث وإن  
 كان المعتمد أن موجه الحدث مع القيام للصلاة انتهى وكيفية استباحة مفتقر إلى الوضوء كقوله نويت  
 استباحة من المصحف أو نحوه ولو قال نويت استباحة مفتقر إلى وضوء أجزأه وإن لم يخطئ شيء له  
 من مفرداته أفاده الكردي نقلاً عن التحفة والنهاية ثم قال الكردي نقلاً عن المجموع شرط نية استباحة  
 الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة بوضوءه فهو تلاعب لا صار اليه وكنية الوضوء  
 لكن الإقتصار على ذلك خلاف الأولى لقوة الخلاف في الأجزاء حيث ذكرنا نقله الكردي عن الأيعاب  
 ولا يمتنع النية إلا في حال كونه (عند غسل الوجه) أي غسل أوله فالتقدم على النية من الوجه لا غنى  
 قارئها هو أوله فيجب إعادة ما غفلت من قبلها فوجوب قرنها بالأول بعد ذلك المنقول لألصحة النية  
 والأوجه فيمن سقط عنه غسل وجهه سقط له ولا جبره وجوب قرنها بأول منقول من اليد فان سقط  
 أيضاً فالأيسر فالجمله لا يكتفى بنية التيمم في أول جزء من الوجه لا استقلاله كما لا تكتفى بنية الوضوء عن تيمم  
 نحو اليد وأما أن كانت جبرة فتجزئ النية عند مسحها بالماء لأنه يدل عن غسل ما مسحها أفاده الكردي نقلاً  
 عن التحفة والعباب (الثاني غسل) ظاهر (الوجه جميعه) مرة واحدة ويجب غسل جزء من سائر ما يحيط

العلمة الميضية  
 بالجزء من فاعله

وحكمه مسلم ويجب على  
 كل مسلم أمر أهله بها  
 وقهرهم وتعليمهم أركانها  
 وشروطها ومطلباتها  
 وكل من قدر عليه من  
 غيرهم.

**فصل في شروط**  
 الصلاة الوضوء وفروضه  
 ستة الأولى نية  
 الطهارة للصلاة بالقلب  
 أو غيرها من النيات  
 المجزئة عند غسل الوجه  
 الثاني غسل الوجه جميعه.

في السرد بها السائر

غسل اليد



بالوجه ليتحقق غسل جميعه لأن ما لا يتم الواجب الآله وكان مقدوراً عليه فهو واجب ولو سقط غسل  
الوجه مثلاً لم يجب غسل ما لا يتم الواجب الآله لأنه إذا سقط المتروع سقط التابع كما أفاده الجعري هـ  
أو حده (من منابت شعر رأسه إلى الذقن) بفتحين ومعجمه (ومن الأذن إلى الأذن) ودخل في الوجه محل  
الغسل وهو جهة الأعم التي بنيت عليها الشعرة إذا لا عبرة بنباتة في غير محله كما لا عبرة بانحسار شعر الناصية  
وخرج الزرعان وهما خضبان محطبان بالناصية وعلى حد يفي أي حذف الشعر وضابطه أن يوضع طرف  
خط على أعلى الأذن والطرف الآخر على أعلى الجبهة متصلاً بالرأس ويفرض هذا الخط مستقيماً فانزل  
عنه إلى جانب الوجه فهو محل التحذيف سمي تحذيفاً لأن بعض النساء يعتدن تحذيفه ليسع الوجه والعمامة اليوم  
يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التحذيف أفاده الكردي نقلاً عن شرح الغياب (شعراً) أي من سبعة  
عشر الأهداب الأربعة والحاجبان والعذاران والعارضان والخدان والسبالان والشارب والنفقة  
واللحية وزاد الغم في الأغم وهو ما يذم به لأنه يدل على الجبن والبخل والبلادة فكس الزرع غالباً أفاده عطية  
فوجب غسل ذلك ظاهر أو باطناً وأن كفى ما لم يخرج عن حد الوجه بخلاف باطن الكيف الخارج عنه بأن  
حل فيه التواء وانعطاف من جهة نزوله بالقوة أو بالقليل بأن تدلى وانعطف إلى غير جهة استرساله فانه  
لا يجب غسله (ويشترى الأباطن لمحج الرجل وعارضه إذا كفت) وإن لم يخرج عن الوجه ولا باطن بعضها  
الكيف لرجل وقد شغل أفراداً بالفصل عن بعضها الآخر فلا يجب غسل باطن ذلك لقصر اتصال الماء  
عليه فكفى غسل ظاهره أما إذا لم يسهل أفراد البعض الكيف عن الخفيف فوجب غسل الجميع (الثالث  
غسل اليدين) من الكفين والذراعين (مع المرفقين) مرة واحدة ولو فقد أعتذر قدرهما من غالب الناس  
وكذا الوجداني غير محلها المعتاد كأن لا صفاً للكب وكذا يقال في الكعب والحشفة على ما استقر به  
الشرقاوي ورضي عن ذلك شيخنا يوسف (و) غسل (ما عليهما) من شعروا أن كفى وظفار وأن طالت  
وسلعة بنيت محل الفرض وإن خرجت عنه وباطن ثقب أو شق لأنه صار ظاهراً نعم ماله تجوز في اللحم  
يجب غسل ما ظهر منه فقط وكذا أسنن الأعضاء (الرابع مسح الرأس) مرة واحدة (أو بعضه) أي ولو  
الجزء الذي لا يتم غسل الوجه الآله ويكفي مسح البياض الذي وراء الأذن لأن المسح في الآله يجهل وهو  
ينطبق على القليل والكثير وروى مسلم عن المغيرة بن شعبه أن النبي ﷺ توضأ فمسح بياضه وعلى عمامته  
فلو كان الاستيعاب واجباً لما اقتصر على بعضه ولأن قول القائل قبل قلان رأس اليتيم ومسحها أو ضرب  
رأسه صادق بالبعض فكذلك هذا أو يجب المزني مسح جميعه كذهب مالك وأحمد واختار البغوي وجوب  
قدر الناصية كذهب أبي حنيفة لأن النبي ﷺ لم يمسح أقل منه أفاده ذلك الدميري (ولو شعرة) أي  
واحدة أو بعض شعرة واحدة لأنه بعد ذلك ما سحا للرأس عرفاً وقيل يتقدّر الواجب بثلاث شعرات  
كالخلق في الأحرام وفرق الأصحاب بأن المطلوب في الخلق الشعر ونقد بر قوله تعالى مخلقين رؤوسكم هو  
مخلقين شعروكم والشعر اسم جمع أو اسم جنس وأقل الجمع ثلاثة بخلاف المسح فانه غير منوط بالشعر  
أفاده ذلك الدميري وإنما يجزى مسح الشعرة إذا كانت (في حده) أي الرأس جال المسح بحيث لا يخرج  
ذلك الممسوح عن الرأس بمد من جهة نزوله من أي جانب كان فلا يضرب باله الشعرة بالخلق بعد المسح ولا  
خروجها عن الحد بطولها بعد المسح أيضاً وذلك بخلاف البشرة فلو طالت بشرة رأسه وخرجت عن حده  
أو بنيت له سلعة فدأيه وخرجت عنه كفى مسح ما خرج في هاتين الصورتين ويكفي غسل الرأس لأنه  
محصل لمقصود المسح من وصول البلل (الخامس غسل الرجلين مع الكعبين) مرة واحدة فلو قطع  
القدم وجب غسل الباقي وأن قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي وهذا الفرض  
في محصور من غير لابس الخف أما لآله في مدة المسح وهو يوم ولبلة لقيم ومسا فرسراً عبر قصر أو ثلاثة  
أيام وليلتين لمسا فرسراً قصر طيس الفل فرضاً متبناً عليه بل الواجب أما غسل الرجلين

① برهوس  
② لعله لا يزرع  
③ أعاد أن ركبوت  
④ سيقون  
⑤ وقع سيقون

من منابت شعر رأسه  
إلى الذقن ومن الأذن  
إلى الأذن شعراً وبشراً  
لاباطن لحية الرجل  
وعارضه إذا كفت هـ  
الثالث غسل اليدين مع  
المرفقين وما عليهما هـ  
الرابع مسح الرأس أو  
بعضه ولو شعرة في حده هـ  
الخامس غسل الرجلين  
مع الكعبين

⑥ ولو شعرة الخ



(أو مسح الحنف إذا كملت شروطه) وهي خمسة أن يكون له بعد كال طهر من الحدثين وأن يكون الحنف  
 شارباً محل الفرض وهو القدم بكتفيه من كل الجانب لا من أعلى وأن يكون طاهراً لكن يعني عن خروجه  
 بشعر الخنزير وأن يمنع نفوذ الماء من غير محل خروجه إلى الرجل لو صب عليه وأن يمكن فيه تردد مسافر  
 لحاجته ولو كان لا به مقعد أو للفعل أفضل من المسح نعم قد ينسب كان شك في جوارحه أو كان ضمن بقدي  
 به أو وجد في نفسه كراهة أو خاف فوت الجماعة وقد يجب المسح كما إذا كان لا يلبس الحنف بشروطه ثم دخل  
 الوقت ومعه من الماء ما يكفي لمسح ولا يكفي لغسل وإنما وجب ذلك لقدرته على الطهارة الكاملة  
 بخلاف من لم يلبس الحنف وكان خاف لغسل قدميه فوت عرفة أو فوت الرمي أو طواف الوداع  
 أو انقضاء أسير أو الجمعة أو الوقت أو انفجار ميت تعيين الصلاة عليه على لا يس الحنف أفاده ابن حجر  
 في فتح الجواد (السادس الترتيب هكذا) أي المذكور من البداية بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين  
 لأنه لما نزل عن النبي صلى الله عليه وسلم علماء المسلمين وروى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبداً بما بدأ الله به ورواه النسائي  
 بصيغة الأمر أفاد ذلك الدميري في تنبيهه لا يجب يقن عموم الماء لجميع العضو بل يكفي غلة الظن أفاده ابن  
 حجر في فصل في نواقض الوضوء (وينقض الوضوء) أربعة أشياء أحدها ما خرج (ما خرج) يقينا  
 (من السيلين) أي من أحدهما أي من فكه أو دبره على أي صفة كان ولو نحو عود وودودة أخرجه رأسها  
 وأن رجعت ورجع ولو من قبل (غير المني) أي الأمني الشخص نفسه الخارج منه أولاً بنحو نظر فلا  
 ينقض لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو الفسل بخصوص كونه ميا فلا يوجب أدونها وهو الوضوء  
 بعموم كونه خارجاً وينقض الولد الخاف على الأوجه خلافاً للزركشي لأن فيه من مئ الرجل وخروج  
 غير من الشخص ينقض ولو فصل فيه ثم عاد إليه وخرج منه نقض أفاد ذلك ابن حجر (و) ثانياً  
 (مس قبل الأدمي) أو الجني أو من جزء منه من فكه أو غيره من رجل أو امرأة ولو ما نال من الأسم  
 والأفلا ومن ذلك القلفة والبطر وهو اللحمة في أعلى الفرج حيث كانا متصلين والأفلا ينقض بمسهما  
 (أو) مس (حلقة دبره) أي الأدمي وكذا الجني والمراد بهما باطن الكف دون ماعداه من باطن الألية  
 وكما القلفة محل قطعها وما يشرته السكين بالقطع ولا ينقض وضوء المسوس وينقض قبل الصغير وحلقة  
 دبره ولو كان ابن يوم وقيل الميت وحلقة دبره بقاء الاسم وشمول الحرمة ولا ينقض قبل البهيمه كما  
 لا يجب ستره ولا يحرم النظر إليه لأنه لا يشبه وعند القول القديم ينقض من المشقوق منه لأن الفسل  
 يلزم بالابلاج فيه كف قبل المرأة أما بغير البهيمه فلا ينقض بلا خلاف أفاد ذلك الدميري (يظن الكف)  
 وهو الراحة والأصابع لما روى الشافعي عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فضي أحدكم يده إلى ذكره  
 فليترصاً ولا يفضاء في اللغة إذا أضيف إلى الكف كان عبارة عن المس يابطنها والكف مؤنثة والمراد  
 بالباطن مما يستتر عند اطلاق إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير أفاد ذلك الدميري (بلا حائل)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من فاض يده إلى ذكره ليس دون ستره قد وجب عليه الوضوء رواه الشافعي وأحمد وأما لو كان  
 هناك حائل ولو رقيقاً منع المس فلا ينقض بخلاف الشعر الكثير النابت على بطن الكف فلا يبعد حائلاً (و)  
 ثالثاً (مس بشرة الأجنبية) يقينا وهي كل امرأة حل نكاحها والمراد بالشرة ظاهر الجلد وفي حكمها  
 اللسان والثة (مع كبر) يقينا فلا ينقض صغيرة لا تشبه لأنها ليست في مظنة الشهوة والمرجع في  
 المشبهة وغيرها إلى العرف على الصحيح قال الشيخ أبو حامد التي لا تشبه من لها أربع سنين فأدونها أفاد  
 ذلك الدميري وقال شيخنا يوسف السبلاوي فإذا بلغ الولد سبع سنين فإنه ينقض باتفاق ذكره كان  
 أو أنثى وإذا بلغ خمس سنين فلا ينقض باتفاق وأما إذا بلغ ست سنين فله خلاف قبل ينقض وقيل  
 لا وهذا يرجع إلى طابع الناس حتى أن الولد الذي بلغ خمس سنين فقط ينقض لكن يشبهه ولا ينقض لغيره  
 انتهى وينقض وضوء اللامس والملوس لا شترأ كهما في لذة اللس كالشتر كين في لذة الجماع ولا

أو مسح الحنف إذا كملت  
 شروطه . السادس  
 الترتيب هكذا .  
 فصل في نواقض  
 الوضوء . ما خرج  
 من السيلين غير المني .  
 ومس قبل الأدمي  
 أو حلقة دبره ببطن  
 الكف بلا حائل .  
 ولمس بشرة الأجنبية  
 مع كبر .



ينقض وضوء الميت (و) أبعها (زوال العقل) أي التميز والادراك بخن أو اغيابه ولو مع التمكين  
 ولو حال الذكر المسمى بالاستغراق أو نوم غير ذلك (لا يؤتم قاعده ممكنة) فلا ينقض  
 سواء كان على أرض أو دابة ودخل في ذلك ما لو نام محتيا أي ضامًا ظهره وساقه بعمامة مثلاً أو مستنداً إلى  
 شيء ولو زال السقط كدار وعمود ولا ينقض بذلك إلا من جند من خروج شيء من دبره ولا يمكن لمن نام  
 قاعداً من يلائم بعض مقبذه ومقبذه بحاف ومثل المزبل السمين سنام مفرطاً بان يحصل التجافي المذكور  
 أفاد ذلك عطية ولا يمكن أيضاً لمن نام على قفاه ملصقاً بمقبذه بمقبذه فينقض وضوءه قال الدميري  
 ولو تحفظ بحرقه ونام غير قاعداً تنقض وضوءه وقال أيضاً وكان الأحسن أن يغير بالقلعة على العقل ليصح  
 استثناء النوم فإنه لا يزال العقل انتهى (فصل) فيما يجب الاستنجاء وفي شروطه (يجب الاستنجاء)  
 لا على الفور بل عند القيام نحو الصلاة (من كل رطب) أي يشترط أن يكون في رأي العين لمخرج  
 ما لا يشاهد تلوينه ولكن هو موجود في نفس الأمر كذا نقله الكردى عن المطلب لابن الرفعة سواء  
 اعتد كبر أو نذر كدوى (خارج من السيلين) أي القبل والدبر باق عليهما (غير المني) أما المني فلا يجب  
 الاستنجاء منه لقوات مقصوده من إزالة النجاسة إذا كان بالماء أو تخفيفها إذا كان بالأحجار بل يسن أفاده  
 عطية فني الأدي طاهر على المذهب رجلاً كان أو امرأة لأن عائشة رضي الله عنها كانت تفرّكه من ثوب  
 رسول الله صلى الله عليه وآله فركاً فيصلي فيه رواه مسلم ولو كان نجساً ما اكتفى منه بالفرك ولأنه لا يليق بالآدمي نجاسة  
 أصله وقيل هو نجس يكتفى فيه بالفرك حتى ذلك الدميري (بالماء) ويشترط فيه أن يكون ظهراً (إلى  
 أن يظهر المحل) بحيث يذهب أثر النجاسة (أو يمسحه) أي المحل (ثلاث مسحات) بفتح السين ولا يجزى  
 الاستنجاء بدونه ولو حصل الانتقاء بذلك (أو أكثر) منهن إذا لم ينق المحل من (إلى أن ينق المحل)  
 وسن الإيتار بواحدة بعد الانتقاء أن لم يحصل بوتر (وأن ينق الأثر) بحيث لا يزيله إلا الماء أو صغار  
 الحزف فيبقى حينئذ عن هذا الأثر ولا يكلف استعمال الماء أو صغار الحزف فيه بخلاف ما لو خرج هذا  
 القدر ابتداء فلا بد فيه من الماء أو الحجر وإن كان كبيراً ولم يزل شيئاً فلا بد من ثلاث مسحات لأنه يتقرر  
 في الدوام ما لا يتغير في الابتداء أفاد ذلك عطية لقوله صلى الله عليه وآله إنما أنا لكم مثل الوالد أعلمكم إذا أتيتم الغائط  
 فلا يسئل أحدكم القبلة ولا يستدبرها ولا يستنجي بدون ثلاثة أحجار ليس فيها روث ولا رمة ولا عظم  
 رواه ابن خزيمة وروى الشافعي وغيره قوله صلى الله عليه وآله وليستنج ثلاثاً أحجاراً والمراد بالحجارة الجنس  
 ويجزى الحجر مع وجود الماء خلافاً لابن حبيب من المسألة أفاد ذلك الدميري ويكون مسح المحل  
 (بقالغ) لعين النجاسة ولو ذهباً أو فضة وخرج بذلك نحو الفخم الرخو والتراب المتأثر ونحو القصب  
 الأملس إذا لم يثقب (طاهر) خرج بذلك العر والحجر المتجر (جامد) خرج بذلك المانع كماء الورد  
 والحل (غير محترم) أي غير معظم خرج به المحترم كطعوم لنا أو لنا وللها ثم سواء أول الجن كالعظم وحرمة  
 الاستنجاء بالمطعوم لنا وللها ثم سواء اعتد هاشم شيخ الإسلام والخطيب الشريفي والجمال الرملي وكذا  
 ابن حجر في شرحي الأمداد والعباب قاله الكردى ومن المحترم كتب العلم الشرعي وما يتفقه به فيه  
 كالحديث والفقه والنحو والحساب والطب والعروض أفاده الباجوري قال ابن حجر في الأمداد  
 والذي يظهر أن المراد بغير المحترم هنا غير الحرب والمرد وأن جازقله حكم ذلك الكردى ويكون  
 الرطب الخارج من السيلين كائناً (من غير انتقال) عن محله الذي استقر فيه عند الخروج (وقبل جفاف)  
 على المحل بأن ينقله الحجره وحاصل ما ذكره المصنف ثمانية شروط (أثنان باعتبار الحجر وأجزاءها) مما  
 أن يمسح ثلاث مرات وأن ينق المحل وأربع باعتبار ذات الحجر وهي أن يكون قاعداً طاهرًا جامداً غير  
 محترم وأثنان باعتبار المحل الذي يستنجي فيه وهما أن لا يكون الرطب الخارج متقللاً وأن لا يحف  
 ثمان فقد شرط من هذه الشروط تعيين الاستنجاء بالماء هذا عند الإقتصار على الحجر (تية) يجوز

وزوال العقل لا نوم  
 قاعد ممكن مقبذه  
 فصل يجب الاستنجاء  
 من كل رطب خارج  
 من السيلين غير المني  
 بالماء إلى أن يظهر المحل  
 أو يمسحه ثلاث مسحات  
 أو أكثر إلى أن ينق المحل  
 وأن ينق الأثر بقالع طاهر  
 جامد غير محترم من غير  
 انتقال وقبل جفاف



تأخير الاستنجاء عن الوضوء في الأصح بشرط أن لا يمس شيئاً ناقضاً والأفضل تقديمه على الوضوء  
 اقتداء برسول الله ﷺ وللخروج من الخلاف فإن بعض العلماء اشترط تقديمه ولو تأخيره  
 عن التيمم فلا يجوز على الأصح لأن التيمم موضوعه استباحة الصلاة ولا استباحة مع وجود  
 النجاسة ويستثنى وضوء دائم الحدث لأنه كالتيمم أفاد ذلك الذي يرى.  
**فصل** فيما يوجب الغسل وفي فروضه (ومن شروط الصلاة الطهارة من الحدث الاكبر) أي لاجله  
 لقوله ﷺ لا يقبل الله صلاة بلا طهور رواه مسلم (وهو) أي الطهارة لاجل الحدث الاكبر  
 (الغسل والذي يوجب) أي الغسل (خمس أشياء خروج المني) أي مني الإنسان نفسه إلى خارج الحشفة  
 في الرجل وإلى ظاهر الفرج في البكر وإلى محل يجب غسله في الاستنجاء في الثيب ولو قطرة ولو على لون الدم  
 في بقطة أو منام بمجامع أو غيره لقوله ﷺ إنما الماء من الماء رواه مسلم وغيره ولو استدخلت منياً ثم  
 خرج فلا شيء على الصحيح ولو احتس الرجل بانتقال المني فلا غسل حتى يتحقق خروجه فلا أحد ولو  
 خرج المني بعد أن اغتسل لزمه إعادة الغسل خلافاً لما لك أفاد ذلك الذي يرى (والجماع) لما روى مسلم عن  
 عائشة رضي الله عنها أن رجلاً سأل النبي ﷺ بحضرتها رضي الله عنها عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل  
 أن يغسل فقال النبي ﷺ إنما هذه نفقة ثم يغسل ويقال أكسل الجميع بالالف إذا نزع ولم ينزل وفي  
 الصحيحين إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل والتقاءهما متحاذيهما وإن لم يتضاماً لأن ختان المرأة على  
 من مدخل الذكر ولو غلب الرجل حشفته في شفرى المرأة كان كالتطويلين لم يجب الغسل على كل منهما فلا  
 بد أن يغتسل حشفته في داخل الفرج وهو ما لا يجب غسله في الاستنجاء (والحيض) لقوله تعالى فإذا نظهرن  
 فاتن من فاكمراد بالتطهر الاغتسال وقال ﷺ لفاطمة بنت أبي حيش إذا أقبلت الحيضة فأتري الصلاة  
 فإذا ذهبت فذكرها فاغسلي عنك الدم وصلي رواه الشيخان (والنفاس) لأنه دم حيض مجتمع (والولادة)  
 أو القاء علقه أو مضغه ولو بلا بلك في الأصح لأن كلا منهما مني متعقد ولأنه يجب الغسل بخروج الماء الذي  
 يخلق منه الولد والقول الثاني وبه قال ابن أبي هريرة لا يجب الغسل بذلك إذا كان بلا بلك لما روى مسلم عن  
 أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال إنما الماء من الماء فالولد لا يستقي ماءً ولو ولد في نهار  
 رمضان ولم تر دماً فأكملت بطلان صومها وقيل لا يطل لأنها مغلوقة كالاختلام وقواه النوري في شرح  
 المذهب من جهة المعنى وضعفه من جهة التعليل حكى ذلك الذي يرى (وفروض الغسل) أي أركانها  
 (اثنتان) رفع الحدث الاكبر أي رفع حكم ذلك لعموم قوله ﷺ إنما الأعمال بالنيات ومحل وقت  
 التيمم أو جزئ من مفسول من البدن سواء كان من عاله أم من سافله ولو حاله استنجاء لأن بدنه كمضوء واحد  
 فلا ترتيب فيه فالمعتبر اقترانها بأول غسل جزء مفروض لا مندوب كما ظن قوم وأنف فلا اعتداد بغسل  
 سابق عليها وبعدتها فأمرها ويقيد المفسول قبلها ولا يضر عزوها عن الذهن بعد اقترانها بذلك ويستحب  
 استصحابها بالقلب إلى الفراغ من الغسل كالوضوء (ونحوها) أي كغير رفع الحدث عن جميع البدن  
 أو نية رفع الجنابة وإن لم يعين سببها أو الحيض والنفاس أو نية الغسل الواجب أو استباحة مفتقر إلى طهر  
 أو رفع الحدث وإن لم يقده بالأكثر فإن توى الغسل فقط فلا تكن هذا في حق السلم أما حكمه المني فينوي  
 الاستباحة فقط ويشرط دخول الوقت لصحته كالتيمم أفاده الرملي (وتعميم جميع) ظاهر (البدن بشرط)  
 والمراد به ظاهر الجسد فجب تعميمه مع الإظفار بالماء حتى ما تحت قلفة الألف التي تزال عند ختانه  
 (وشعرها) ظاهر أو باطناً (وإن كفف) أي سواء خفف الشعر أو كفف سواء قل أو كثر وسواء شعر  
 الرأس أو البدن وسواء أصوله أو ما استرسل منه حتى لو بقيت شعرة واحدة لم يصب الماء لم يصب غسله  
 فإن قلعت وجب غسل منبها لكن يتأخر تأطير العقد التي لا يصب الماء إليها إذا انعقد الشعر بنفسه سواء  
 كان قليلاً أو كثيراً فإن انعقد بفعل فاعل عن معنى القليل عرفاً واستثنى من ذلك ما نبت من شعر في أنف  
 أو عين فلا يجب غسله أفاد ذلك الرملي.

**فصل** ومن شروط  
 الصلاة الطهارة  
 من الحدث الاكبر  
 وهو الغسل والذي  
 يوجه خمسة أشياء.  
 خروج المني والجماع.  
 الحيض والنفاس.  
 الولادة وفروض  
 الغسل اثنان.  
 نية رفع الحدث الاكبر  
 ونحوها وتعميم  
 جميع البدن بشرط  
 وشعرا وان كفف

١٠ وأصله في تفسيره  
 ١١ مذكور من النية  
 ١٢ كقوليت  
 ١٣ سونتي وأج



فصل في شروط الطهارة من وضوء وغسل وتيمم وفي اركان التيمم (شروط الطهارة) من وضوء وغسل وتيمم (الاسلام) فلا تصح من كافر لانها عبادة لله فلا تصح من كافر لانها عبادة لله فلا تصح من كافر لانها عبادة لله  
بذلك في الكافر في زكاة الفطر عن نحو عده فانما تصح منه لان الزكاة عبادة ماله وخرج ايضا الكافر في الغسل من نحو الحيض للتمتع بان تصح منه لان ذلك للضرورة (والتميز) فلا تصح من غير المميز كطفل ومجنون لانه ليس أهلا للعبادة والاعمال سبع سنين فليس بشرط (وعدم المانع من وصول الماء الى المفسول) أي أو الممسوح كتيمم وعين جبر وجنا بخلاف مجرد لو نهما بحيث لا يتخلل بالحيث ثلاثي (والبلان) أي جريان الماء على العضو وأن لم يتقاطر نحو شرب المحل فلا يمكن أن يمتلأ بلا جريان لانه لا يسمى غسلا ومن ثم لم يجز الغسل بالنخل والترذا إلا أن ذابا وجريا على العضو أفاد ذلك محمد الكردى نقلا عن شرح العباب (وأن يكون الماء مطهرا) أي في نفس الأمر فلو توضع مثلا من ماء يعتقد طهوريته ثم بان عدمه لم يصح وضوؤه أفاد ذلك محمد الكردى فلا تصح الطهارة بمسعمل ولا بالمغير بغير أكثرا بالظاهر الخلط الذي يستغنى الماء عنه كالزعفران والجص ونحوهما (بان لا يلبس اسمه بمخالطة ظاهره يستغنى الماء عنه) قلنا المغير بشي من الطاهرات طاهر في نفسه غير مطهر ومخالطة أن كل تغير يمنع اسم الماء عن الاطلاق بسلب الطهورية والأفلا فلو تغير شيئا فلا يصح أنه طهور بقاء اسمه أما إذا تغير الماء بمجاورة ولو كان تغيرا كثيرا فإنه ياتي على طهوريته كما إذا تغير بد من أو شمع وهذا هو الصحيح لبقاء اسم الماء وأما إذا كان التغير بما لا يستغنى الماء عنه كالطين والطحلب والزربخ ونحوها في مفر الماء ومجره أو كان التغير بطول المكث فإنه طهور للغسل وبقاء اسم الماء وبكفي التغير بأحد الأوصاف الثلاثة الطعم أو اللون أو الرائحة على الصحيح وفي وجهه ضعيف يشتهر اجتماعها ولو تغير الماء بالتراب المطروح فيه نقدا كتراب المطر فهو طهور على الصحيح ولو تغير الماء بأوراق الأشجار المتساقطة بنفسها ان لم تفتت في الماء فهو طهور على الاظهر وان تفتت واختلطت فلا يصح أنه باق على طهوريته لعدم الاحتراز عنها فلو طرحت الأوراق في الماء قصدوا تغيرها كالمذهب أنه غير طهور سواء ملأ بها في الماء فحجته أو مدقوقة أفاد ذلك كله الحصني في كفاية الاخبار واعلم أن حدوث الاسم مع ترك الاسم الأول ظاهر أو صريح في سلب طهوريته أن نحقق نزول عين حارة فيه والافهم محتمل لأن ذلك الحدوث من مجاورته إذا تغير به لا بصرفه ولو مع حدوث الاسم أفاد ذلك محمد الكردى ثم قال وفي الشبراملى ولو تحلل بشي كالوتقع التمر في الماء فاكسبت الحلاوة منه سلب الطهورية اه قال شيخنا يوسف السنبلا وبني عبارة القليوبي على الجلال المحلى اعلم أن الشيء قد يكون مجاورا ابتداء ودواما كالأحجار أو دوا مالا ابتداء كالتراب أو ابتداء لادواما كورق الانجار ومنها الشاهي فيكون أو لا مجاورا ثم بعد خروج دونه بصير مخالطا هو الفرق بين المخالط والمجاور وأن المخالط مالا يمكن فصله عن الماء حالاً ولا مالا لا يخرج عن ذلك التراب وقبل المخالط مالا ينفرد رأي العين فدخل فيه التراب وقبل المغير المعروف والمجاور بخلاف ذلك (وان لا يتغير) أي الماء (بنجس) متصل به ولو قلتن فأكثرا فإذا تغير الماء بذلك فإنه نجس (ولو تغير بسيرا) أي لا فرق بين التغير اليسير والكثير وسواء تغير الطعم أو اللون أو الرائحة وهذا لا خلاف فيه هنا بخلاف ما مر في المغير بالظاهر وسواء كان النجس المتصل بالماء مخالطاً أو مجاوراً أفاد ذلك الحصني وأما إذا لم يتغير ذلك الماء الكثير بالنجس فإنه لا ينجس لقوله عليه السلام إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا واما ابن حبان وغيره وفي رواية لابي داود وغيره فإنه لا ينجس أي فستعمل جميع الماء على المذهب الصحيح وفي وجهه يفتي قدر النجاسة ولو وقع في الماء الكثير نجاسة جامدة فلا يظهر أنه يجوز له أن يعترف من أي موضع شاء ولا يجتنب التاعد عن النجاسة لأن الماء كله طاهر والقول الآخر أنه يتقاعد عن النجاسة قدر قلتن ولو تغير الماء الكثير فإن كان الباقي دون القلتن فنجس والا فظاهر كما أفاد ذلك الحصني في كفاية الاخبار (وان كان الماء دون القلتن زيد) في طهوريته شرط

فصل في شروط الطهارة الاسلام والتميز وعدم المانع من وصول الماء الى المفسول والبلان وأن يكون الماء مطهرا بان لا يلبس اسمه بمخالطة ظاهره يستغنى الماء عنه وأن لا يتغير بنجس ولو تغيرا بسيرا وان كان الماء دون القلتن زيد



آخر وهو (أن لا يلاقيه نجس غير معفو عنه) فإن لاقاه نجس مؤاخر غير أم لا فلا يضطر ملاقاة الماء بالمعفو عنه  
 كالتي لا يلاقيها مثل الذباب والخنافس ونحو ذلك وبالنجاسة التي لا يدرى كها الطرف المعتدل  
 حيث لم تحصل بفعله وكما إذا ولعت الحشرة التي تنجس فقام غابت واحتمل تطهارة فيها فإن الماء القليل لا  
 ينجس في هذه الصور (ولا استعمال) أي الماء الذي دون القلتين (في رفع الحدث) بخلاف ما إذا استعمل  
 في الغسلة الثانية والثالثة وفي الغسل المجدد والوضوء المسنون كفعل الجمعة (أو إزالة نجس) ولو مخففاً  
 ومفرواً عنه (ومن لم يجد الماء) حثاً كالحال بين الماء نحو سبع وترتب على كونه حثاً أن العاصي  
 يصح تيممه وأن لم يتب بخلاف الشرعي أفاده عطية أو شرعاً بأن وجده مثلاً للشرب (أو) وجده لكن  
 (كان يضره الماء) ضرراً يخاف معه من استعمال ماء تلف نفس أو عضو أو منفعة (تيمم بعد دخول الوقت)  
 أي وقت الصلاة ولو بمجموعة جمع تقديم إن فرغ منها قبل دخول وقت الثانية فإن دخل وقتها قبل الفراغ  
 منها بطل الجمع والتيمم ولا بد مع دخول الوقت أن يعلم بدخوله يقيناً ولا بد من أخذ التراب بعد دخوله  
 أيضاً لاقبله وإن مسح به في الوقت فلو تيمم أو أخذ التراب شاكاً في دخول الوقت لم يصح تيممه وإن  
 صادفه أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح (وزوال النجاسة) من جميع البدن فلو تيمم وعلى بدنه نجاسة  
 لم يصح تيممه قاله الرملي أي وذلك أن كان عنده من الماء ما يزيل بها به والإصحح تيممه عند ابن حجر مع  
 وجوب الإعادة عليه وعند الجمال الرملي يصلي صلاة فاقد الطهورين بطلا تيمم حكى ذلك محمد بن سليمان  
 الكردي (ومعرفة القبلة) بأن يجتهد في القبلة قبل التيمم وهذا ما اعتمدته ابن حجر في كتابه ونقله شيخه  
 في شرح الروض عن التحقيق واعتمده في التحرير ورجح في مواضع آخر من شرح الروض جواز التيمم  
 قبل الاجتهاد في القبلة واعتمده المغني والنهاية حكى ذلك محمد الكردي ويكون التيمم (بتراب) أي بجميع  
 أنواعه وإن اختلف لونه حتى لا يضر الماء كونه كلاً منها (خالص) من خلط  
 كرميل ناعم يلتصق بالعضو كالرميل الناعم الزعفران والدقيق ونحوهما وإن قل الخلط أفاد ذلك الرملي  
 (طهور) فلا يصح استعمال وهو ما يتق بالعضو الماسح والمسوح أو تاتر منه بعد إمساك البشرة أفاده  
 الرملي ولا بد مع طهوريته أن يكون (له غبار) بحيث يتعلق بالعضو المسوح به ويكون التيمم (في الوجه)  
 ويجب مسح ظاهر مرسيل لحته والمقبل من أنفه على شفته كالوضوء أفاده الشرقاوي (واليدين) أي  
 إلى المرفقين (يرتبهما) أي العضوين أي ولو عن حدث أكبر وأعم لم يجب الترتيب في الغسل لأنه لما كان  
 الواجب فيه التعميم جعل البدن كالعضو الواحد أفاده الشرقاوي ويشترط أن يكون التيمم (بضرتين) أي  
 بقلتين فلا يكفي بضربة وإن أمكن التيمم بها بخرقه ونحوها وحل الإكتفاء بالضرتين إن حصل  
 الاستيعاب بها فتركه الزيادة عليهما حينئذ والواجب الزيادة عليهما وقد تحرم وذلك بأن حصل  
 الاستيعاب وصاق الوقت أو كان التراب لا يكفي مع الزيادة فلتخص أن الزيادة على الضرتين تكون  
 واجبة ومكرهة ومحرمة أفاد ذلك محمد الكردي وأما بعد التيمم (ببينة استحالة فرض الصلاة) أي  
 ولو مطلقاً عن غير تعيين أو نقلها أو هما أو الصلاة لا بينة رفع الحدث ولا بينة التيمم وكذا ولا يستيح  
 الفرض إلا بينة واحدة أو مع النفل والإفانواقل فقط والحنابلة هنا كأنفل أفاده الرملي وتعتبر تلك البينة  
 إذا كانت (مع النفل) أي التحويل للتراب من نحو الأرض (و) يجب استدانتها استحضاراً إلى (مسح)  
 أول الوجه) لأنه المقصود وأما النفل وإن كان ركناً فليس مقصوداً في نفسه فلو عزبت فيما بينهما لم يضر  
 على المعتمد أفاد ذلك محمد الرملي في شرح هدية الناصح.

(فصل) فيما يحرم على من نجس حدث أصغر أو أوسط أو أكبر (ومن انتقض وضوؤه) من الغر وغيره  
 ما عدا دائمه الحدث وفاقد الطهورين (محرم عليه الصلاة) فرضاً أو نفلاً أو صلاة جنازة ومثلها سجدة  
 التلاوة والشكر وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة بناءً على أنها بدل من ركعتين وخرج بها خطبة غير هاتين عيد

الشيخ زكريا الإسماعيلي

أن لا يلاقيه نجس غير  
 معفو عنه ولا استعمال  
 في رفع الحدث أو إزالة  
 نجس ومن لم يجد الماء  
 أو كان يضره الماء تيمم  
 بعد دخول الوقت  
 وزوال النجاسة ومعرفة  
 القبلة بتراب خالص  
 طهور له غبار في الوجه  
 واليدين يرتبهما  
 بضرتين بنية استحالة  
 فرض الصلاة مع النفل  
 ومسح أول الوجه  
 لفصل ومن انتقض  
 وضوؤه (حرم عليه  
 الصلاة).



أو كسوف أو استسقاء فندب الطهارة لها أفاد ذلك محمد الرمي (و الطواف) بأنواعه فرضاً أو نفلاً ولو  
 في نكاح لا نه في معنى الصلاة (و حمل المصحف) و قوله في ذلك ما كتب للدراسة كلوح وحمل الحرمة ما لم  
 تدع ضرورة إلى تحمله والآمله مع الحديث حيث لم يمكن من الطهارة كخوفه من غرق أو حرق أو نجاسة  
 أو كافر أو سارق بل قد يجب لا نه ممن تعظييه أما إذا تمكن من التيمم فإنه يكون واجباً وحمله كخوفه من  
 مكان إلى مكان آخر فيحرم ويحوز حمل حامل المصحف أفاد ذلك كله محمد الرمي (ومنه) بأعطاء الوضوء  
 وغيره ولو غير المكتوب كالخراشي وما بين الأسطر ويحرم مس جلده وعلاقته وخربطه وحنديق  
 كخوفه وخرج منسوخ التلاوة والتوراة والابجيل والآحاديث (الالصى) أى المميز (للدراية) أى  
 الحاجة التعلم لأن تكلفت استصحاب الطهارة تعظم فيه المشقة أما غير المميز المتيمم فلا يجوز للولى تمكينه  
 وأما إذا كان المستبرأ أو الحمل لا تعرض أو تعرض آخر كالتبرك فيحرم كما أفاد ذلك الدميرى (و) حرم (على  
 الجنب هذه) الأربعة (وقراءة القرآن) بما لم ينسخ تلاوته باللسان لا بالقلب ولو كان المقروء بعض آية ولو  
 قصيرة قاله الرمي وقال البجيرمى ولو حرراً أن قصد أن يأتي بما بعده إهـ ثـ كانت القراءة أو جهر أو محل  
 ما ذكر في غير فاقده الطهورين أما كونه فيقرأ الفاتحة فقط في الصلاة إلا أنه يجب عليه إيقاعه الصلاة خارج  
 المسجد للحرمة المكث وأجمع العلماء على جواز الذكر للحديث والجنب والحائض والنفساء ويكره الذكر  
 حال الجماع وحال قضاء الحاجة ولا يكره في الطريق والحمام (ومكث) بأرض (المسجد) ولو لحظة  
 أو جداره أو مواته ولو بالأشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد لأن الغالب فيها هو كذلك أنه  
 مسجد فإذا رأنا صورة مسجد يصلى فيه من غير منازع ولا غلثنا له وأفافليس لا حد أن يمنع منه لأن  
 استبراره على حكم المساجد دليل على وقفه ويؤخذ منه أن حرّم من زمره يخرج على أحكام المسجد  
 وكالمسجد ملوقف بعضه وإن قل مسجداً شائعاً على ذلك ابن حجر في التحفة وعند أحمد إذا توضأ الجنب  
 جازله الجلوس في المسجد ولو بلا ضرورة حكاه عطية (و) حرم (على الحائض والنفساء هذه) السنة  
 (والصوم قبل الانقطاع) بالاجماع ويجب قضاؤه بخلاف الصلاة والفرق بينهما تكرر هافتشدة المشقة  
 في قضائها بخلافه (وتمكين الزوج والسيد من الاستمتاع) والحرادة المتأثرة وهي التقاء البشريين وأن  
 كانت بدون شهوة أدل النظر شهوة استمتاع وليس بحرّم أفاد ذلك الرمي (بما بين سرتها وركبتها قبل  
 الفسل) ولو بعد الانقطاع وعلم من البينة أخرج السنة والركبة وهو الأصح ولا يكون استمتاعها بما  
 بين سرتها وركبتها كاستمتاعه بملك خلافاً للأمنوى أفاد ذلك محمد الرمي.

والطواف وحمل  
 المصحف ومه الا  
 للصلى للدراسة وعلى  
 الجنب هذه وقراءة  
 القرآن ومكث المسجد  
 وعلى الحائض والنفساء  
 هذه والصوم قبل  
 الانقطاع وتمكين  
 الزوج والسيد من  
 الاستمتاع بما بين سرتها  
 وركبتها قبل الفسل.

فصل في شروط الصلاة الطهارة عن  
 النجاسة في البدن  
 والثوب والمكان  
 والمحمول له فان لاقاه  
 نجس أو لاقى نجاسه أو  
 محموله بطلت صلاته إلا  
 أن يلبثه حالاً أو يكون  
 معفو عنه كدم جرحه.

فصل في النجاسة وكيفية إزالتها (ومن شروط الصلاة الطهارة عن النجاسة في البدن) حتى داخل أفعه  
 أوفه أو عينه أو أذنه (والثوب) أى الملبوس من ثوب وغيره وإن لم يتحرك بحركته (والمكان) وهو  
 ما يلاقى شيئاً من بدنه أو ملبوسه لقوله تعالى والجزء النجس (والمحمول له) فلو حمل  
 مستنجراً في صلاته بطلت إذا لحاجة لحمله فيها سواء كان الحامل مستنجراً أو مستنججاً أما الفض فيبطل  
 به صلاة المستنجى دون المستنجس سواء كان القابض هذا أو هذا الاتصال بمتصل بنجس خلافاً لمن قال يبطل  
 صلاة المستنجس إذا قبض عليه المستنجى أفاد ذلك عطية (فان لاقاه) أى المصلى (بما بين سرتها وركبتها) أى النجس  
 (نجاسه أو محموله بطلت صلاته إلا أن يلبثه) أى النجس بقلع ثوب من غير قبض ولا حمل له سواء كان رطبا  
 أو يابساً أو ينفذه من غير ذلك أيضاً إذا كان نجاساً (حالا) أى بسرعة أى قبل مضي أقل طائفة الصلاة  
 فلا يبطل (أو يكون) أى النجس (معفو عنه كدم جرحه) بضم الجيم فلا يبطل للصوم البلوى بذلك ومشقة  
 الاحتراز وحمل العنبر عن دم الجرح إذا كان قليلاً أما إذا كان كثيراً فافان كان من نفيه فمعفو عنه أيضاً وإن كان  
 بفعله أو بفعل ماذونه كان عصر الدم لم ينف عنه الشهاب الرمي في شرح منظومة ابن العماد وتعرف  
 القلة والكثرة بالمادة فلا يقع التلطيح به غالباً وعصر الاحتراز عنه قليل وما زاد فكثر لأن أصل المعفو إنما



أنتشاء لتعذر الاحتراز انتهى (ويجب إزالة نجس لم ينف عنه) من المحل من ثوب أو بدن  
 (بإزالة النجس) والمراد بالعين مما قابل الحكمة فيشمل الأوصاف كما قاله عطية ولذلك قال  
 المسنف (من طعم ولون وريح بالماء المطهر) فلا تكن بالنار ولا بالريح واعلم أن اشتراط إزالة النجس  
 عند الإلهام كان حتى لو توقف ذلك على تحق أو قرص أو أنسان أو صابون وجب والأحكام متجانسة  
 إزالة اللون وحده يكون دم الخبض أو الريح وحده كراحتة المنزلة العتقة وبعض أنواع الغائط لم يضر بقاؤه  
 للضرورة فيصير طاهر حقيقة لا نجسا معفو عنه حتى لو أصابه بلل لم يتنجس ولا فرق بين المغلظة وغيرها  
 وإن اجتمع اللون والريح ضرر لدلالة ذلك على بقاء العين فلا يظهر المحل وإن بقي الطعم وحده يضر أيضا  
 لما ذكره أفاد ذلك الرمي في شرح هدية الناصح (و) النجاسة (الحكمة) وهي ما لا تحس كنقطة بول جف  
 (بمجرى الماء) أي يكتفي فيها جري الماء (عليها) أي على محلها (و) النجاسة (الكلية) من كلب وخنزير  
 وفروعهما سواء في ذلك حملتها ولعابها وعرقها ودمها وغير ذلك (بفسلها) ولو بتحريريكها في الماء الكثير  
 الراكد (سبا) أي سبع مرات وتكفي وإن تعددت أو لا قاهما نجاسة أخرى (أحدا من مزوجة  
 بالتراب) بحيث يتكدر به الماء ويصل بواسطته إلى جميع أجزاء المحل ولا فرق بين الرطب وغيره ويكتفي  
 غارر رمي أفاده الرمي (الطهور) فلا يكتفي بتنجس ولا مستعمل ولا يكتفي بذر التراب على المحل ولا دلالة من  
 غير ما قبل لا بد من الماء (و) القسلة (المزيلة للعين وإن تعددت) فهي (واحدة) ويكمل السبع (ويشترط)  
 في تطهير النجاسة (ورود الماء) بنفسه أو بإبراده (إن كان قليلا) فإن وردت عليه تنجس بملاقاتها  
 فلو طهر أثناء إدار الماء على جوانبه أما الماء الكثير فلا فرق فيه بين كونه واردا على المحل المتنجس أو لا  
 فصل في شروط طه الصلاة وهي ما توقف عليها صحة الصلاة وليست منها (ومن شروط الصلاة  
 استقبال) عين (القبلة) يقيناً في القرب وظناً في البعد أي بجميع عرض البدن في القيام والقعود لا بالوجه ولا  
 باليد ولا بالرجل أما في الركوع والسجود فبجملته البدن أما الوصل مضطجعا فالاستقبال بالصدر والوجه  
 أو مستلقا فالأخصمين والوجه بان يرفع رأسه والمراد بالقبلة الكعبة وهو لوها إلى الأرض السابعة  
 والسماء السابعة لمن هو خارجها فلا يشترط تحاذية الناء والجدار بل الميراد سمتها وهو ما أفاد ذلك عطية  
 (ودخول الوقت) أي معرفته دخول الوقت المحدد بشرعا يقيناً أو ظناً فمن صلى بدو المعرفة لم تصح  
 صلاته وإن وقعت في الوقت بخلاف الإذان فيصح إذا صادف الوقت أفاده عطية (والإسلام) فلا تصح  
 من كافر كقعة العبادات (والتمييز) وهو أن يصير الطفل بحيث يأكل وحده ويستنجي وحده فلا تصح  
 من غير تمييز لعدم صحة عبادته بنفسه (والعلم بفرضيتها) أي العلم بكونها فرضاً في الصلاة المفروضة والفرض  
 ما ثاب فاعلم أمثالا وتعاقب مشيئة الله تعالى تارك أي شوا كان غاميا أو عالما فالعلم هو من لم يحصل من  
 الفقه شيئا يندى به إلى الباقي (وأن لا يعتقد) ولا يظن (فرضا) بعبه (من فروضها) أي الصلاة (سنة)  
 وإن كان غاميا فلو اعتقد العلم أو العالم على الوجه أن جميع أفعالها فرض صح أو تفل فلا أو البعض فرض  
 والبعض نفل صح ما لم يقصد بفرض معين نفلا أفاد ذلك ابن حجر في التحفة (والستر) ولو خاليا أو في ظلة  
 (بما) أي يحرم فلا يكتفي بلون حياء أو صبغ أو حبر أفاده عطية (ستر به لون البشرة) بحيث لا يعرف  
 ياصها من نحو وادها في مجلس التخاطب (لجميع بدن الحرة) حتى باطن القدمين سواء كانت كثيرة أو صغيرة  
 (إلا الوجه والكفين) ضرر أو بظنا إلى الكوعين (وسر ما بين السرة والركبة للذكر والامة) لقوله  
 رواه البيهقي فقوله إلى عورته أي أحد وجهه البعد المزوج لا الزوج لأنها تنظر إلى عورة زوجها وقوله  
 والعورة الخ هو من الحديث وهو محل الشاهد أفاده عطية ويكون ستر ذلك (من كل الجوانب) أي  
 ومن الأعلى (لا الأسفل) أي الذيل وأب روى ذلك باللفظ حال سجوده أفاده عطية

ويجب إزالة نجس لم ينف عنه  
 عنه بإزالة العين من طعم  
 ولون وريح بالماء المطهر  
 والحكمة بمجرى الماء  
 عليها والكلية بفسلها  
 سبا أحدا من مزوجة  
 بالتراب الطهور والمزيلة  
 للعين وإن تعددت  
 واحدة ويشترط ورود  
 الماء إن كان قليلا

فصل في شروط الصلاة  
 استقبال القبلة ودخول الوقت  
 والإسلام والتمييز  
 والعلم بفرضيتها  
 وأن لا يعتقد فرضا  
 من فروضها والستر  
 بما يستر به لون البشرة  
 لجميع بدن الحرة إلا  
 الوجه والكفين وسر  
 ما بين السرة والركبة  
 للذكر والامة من  
 كل الجوانب لا الأسفل



والمراد بالتردد أن يطرأ شك منافض للجزم ولا مؤاخذه بوسايس قهري في الصلاة (وبأن يمضي ركن) من أركان الصلاة (مع الشك في نية التحريم) أي في أصل الأيمان بها أو في كمالها أو في المتري كالمشكك هل نوى ظهر أو غصراً أو كذا الشك في التحريم سواء طال زمن الشك أو لا وسواء مع الجهل أو لا (أو يطول زمن الشك) أي في النية وإن لم يمض ركن سببي

**فصل** في شروط لقبول الصلاة (وشروط مع مأمراً) من الشروط (لقبولها) أي الصلاة (عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد بها وجه الله تعالى) أي ذاته (وحدته) لا للطمع في الثواب في الجنة ولا للهرب من العقاب والخوف من النار بل لكونه تعالى إله وهو عبده تعالى أو أن يطلب بها الثواب والجنة خوفاً من العقاب بالنار أو أن يتشرف بها وينسب إليه تعالى فلا أول أعلى درجات الإخلاص والثاني أرسطها والثالث أدناها فوراً ذلك ربه وسمعة (وأن يكون مأكله وملبوسه ومصلاته حلالاً) قال الإمام سهل بن عبد الله لم يكن مقطوعة من حلال فلم يكشف عن قلبه حجاب وتساوت إليه العقوبات ولا تنفقه صلاته ولا صيامه ولا صدقته وقال الشيخ علي الشاذلي من أكل الحلال لأن قلبه ورق ونار وقل نومه ولم يحجب عن حضرة الله تعالى ومن أكل غير الحلال فساق قلبه وغلظ وأظلم وحجب عن حضرة الله تعالى وكثر نومه وقال علي الخواص من أكل الحرام وأطال العادة فهو كالجمام الذي يقيد على يضرب فاسد فهو يتعب نفسه في طول المقام لا يفرخ شيئاً بل يخرج مذكراً أو قال مذكراً من محلي في ثوب بعثرة دراهم وفيها درهم من حرام لم تقبل له صلاة روى الإمام أحمد وقال ابن مسعود ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال (وأن يحضر قلبه فيها) فإن حضور القلب هو روح الصلاة كما قال سهل بن عبد الله من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يرد من الله إلا البعد قال الغزالي وصلاة الغافل لا تمنع من الفحشاء والمنكر وقال سهل بن عبد الله من قام حفظه من صلاته التعب والنصب قال الغزالي وما أراد سهل بن عبد الله بذلك إلا الغافل وروى عن الحسن أنه قال كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي إلى العقوبة أسرع (فليس له) أي المصلي (من صلاته إلا ما عقل) بفتح الحرف الثلاثة أي تدبر وعلم (منها) أي الصلاة قال سهل بن عبد الله ليس للعبد من صلاته إلا ما عقل منها وقال سهل بن عبد الله أن العبد ليصلي الصلاة لا يكتب له سدسها ولا عشرها وإنما يكتب للعبد من صلاته ما عقل منها (وأن لا يتعجب بها) فالأعجاب بها هو بأن يرى أنه استحق الثواب والجنة به بل لا بد أن يرى أنه استحق التعذيب بالنار بصالح أعماله عنده فضلاً عن سيئها لما يشهده فيها من سوء الأدب مع الله تعالى وقد ورد أن عيسى عليه الصلاة والسلام كان يقول كم من سراج أطفأته الرياح وكم من عبادة قد أفدها العجب

**فصل** في أركان الصلاة (أركان الصلاة سبعة عشر) ركنها وسبعة عشر ثبوتها ما كان داخل الماهية ونقضها شيئاً بخلاف الشرط فإنه ما كان خارج الماهية (الأول النية) وهي تشمل على ثلاثة شروط وواجبين أما الشرط فالتقصد (بالقلب للفعل) أي فعل الصلاة (وبعين ذات السب) كالأستقاء أو التجهية أو سنة الوضوء أو الاستخارة ونحو ذلك (والوقت) من ظهر أو غصراً ومحوه (وبنوي) أي المصلي المكلف (الفرضية في الفرض) فيقصد كون الصلاة فرضاً لتمييز عن النفل ولتمييز عن ظهر الصبي أما هو فلا تشترط فرضية في حقه وأما الواجبان فمقارنة التكبير حقيقة بأن يستحضر فعل الصلاة وأيقاع قصد ما ونية الفرضية مع همزة الجلالة إلى تمام الرأى من أكبر فلا تكن المقارنة العرفية عند العوام وإن جرى عليه جمع أفاد ذلك الرأى في شرح هدية الناصح ونائبهما استصحاب النية ذكره بعضهم إلا أن حتى يفرغ من التكبير (ويقول بحيث يسمع نفسه ككل ركن قول الله في كبر وهو بأن أركلها) والحاصل أن التكبير يشتمل على ستة عشر شرطاً وعلى ستين قاله شرط الأيمان بجميع حرورها فأنما عند وجوب القيام فإن وقع حرف منها في غير القيام لم تنفد صلاته والستون في إجماع نفسه بها والثالث كونها يلفظ الجلالة

وبأن يمضي ركن مع الشك في نية التحريم أو يطول زمن الشك. **فصل** وشروط مع مأمراً لقبولها عند الله سبحانه وتعالى أن يقصد بها وجه الله تعالى وحده وأن يكون مأكله وملبوسه ومصلاته حلالاً وأن يحضر قلبه فيها فليس له من صلاته إلا ما عقل منها وأن لا يعجب بها. **فصل** أركان الصلاة سبعة عشر الأول النية بالقلب للفعل وبعين ذات السب والوقت وبنوي الفرضية في الفرض ويقول بحيث يسمع نفسه ككل ركن قول الله أكبر وهو ثاني أركانها



**فصل في بطلان الصلاة** (و تبطل الصلاة بالكلام) لا بالاشارة ولو من آخر س أي بكلام بشرعاً  
 مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة (ولو بحرفين) أي ان توالياً عرفاً وان لم يفهما (أو بحرف مفهم)  
 أي في نفسه وإن قصد به عدم الافهام نقله محمد الكردى عن حواشى المحلى وذلك كلف من الوقوف من  
 الوقايه أي أن يلاحظ ذلك وكذا ان أطلق أماً اذا لاحظ كونه من القلق أو العلق أو القرباطن فلا تبطل  
 وإن قصد به الافهام وكثير من الوشى وع من الوعى ومن الدية وهكذا أفاد ذلك عطية ولو قال قاف  
 أو صاد فان قصد كلام الادميين بطلت وكذا اذا لم يقصد شيئاً أو القرآن لم تبطل نقله محمد الكردى عن  
 شرح التنبيه للخطيب وعن النهاية (الا ان نسي) أنه في الصلاة كان سلك منها ثم تكلم قليلاً معتقداً كما لها وكذا  
 ان جهل اذا قرب اسلامه فلا تبطل (و) محل عدم ابطال الكلام الصلاة بالنسيان والجهل والعذر اذا (قل)  
 كيت كلمات صغرية ومادونها لأن معاوية بن الحكم السلى تكلم جاهلاً بقوله وانكسر أمارة مملشاً ثم  
 تنظروا الى ومضى في صلاته بحضرة مكية ولم يأمره بالاعادة ولأنه لم يسمع من ركعتين شهراً  
 من صلاة الظهر تكلم بقليل معتقداً الفراغ من الصلاة (وبالافعال الكثيرة المتوالية) أي في غير صلاة شدة  
 الخوف ونقل السفر وصيال نحو حية عليه (كثلاث حركات) ولو بأعضاء متعددة كان حرك رأسه  
 ويديه وكثلاث خطوات وثلاث مضغبات فانها تبطل الصلاة ولا فرق في ذلك بين العمود والنسيان لأن  
 العمل الكثير يغير نظمها ويذهب الخشوع وهو مقصودها بخلاف القليل فلا يبطلها لأنه في محل الحاجة  
 وأيضاً فلان ملازمة حالة واحدة مما يعسر بخلاف الكلام فانه لا يعسر فهذا بطلت بالكلمة دون  
 الخطوة كما أفاده الحصني (وبالحركة المفرطة) وان لم تتعد الحاقاً لها بانكسر في منافاة كل منهما الصلاة  
 واشعاره بالاعراض وذلك كونه وحركة كل البدن أفاده عطية (وبزيادة ركن فاعلى) أي عمدة الغير  
 متابعة مسبوق لا مائة وان لم يطمئن لثلاثة واعراضه عن نظم الصلاة (وبالحركة الواحدة) خطوة ولو  
 غير مفرطة وتصفية وان لم تكن بضرب الراحين أفاده ابن حجر في فتح الجواد اذا كانت (لللب) لان  
 فضلوا للعب أو رثا لخشى في المعنى كما أفاده محمد الكردى ونقله عنه في الامداد (وبالافعال) بضمين أي  
 المأكول وأما بالفتح فهو من الافعال فهو داخل في قوله وبالافعال الكثيرة (والشرب) أي بوصول  
 أحدهما الى الجوف مجرداً عن نحو المضغ أو المضغ فعل وقد تقدم حكمه أفاده محمد الكردى (الا ان نسي)  
 أي أو جهل التحريم أو قرب عهده بالاسلام أو نحوه فلا تبطل به (و) هذا اذا (قل) فان كثر فالاصح  
 البطلان قال القاضي حين ان أكل أقل من ربع سمعة لم تبطل وفي السمعة وقدرها وجهان  
 الصحيح البطلان أفاد ذلك الحصني في كفاية الاختيار والشرب كالاكل وبضرب بلع ماداب من  
 سكرة بخلاف مجرد الطعم وحده فلا يضرب كان مضرباً وبني الطعم وحده فلا يضرب  
 تكيف الرينق هو اما لو يتبقى لون نحو قهوة فيضرب منه ما يتبقى في ماء الوضوء فان بني  
 أثر من الماء وبكلمة ضربه أو مجرد برودة لم يضرب أفاده عطية (وبنية قطع الصلاة) ولو الى صلاة  
 مثلها (وبتعلق قطيعاً) أي بحصول شيء ولو محالاً محالاً لا عقلياً لأن الاول قد بنا في الجزم لا مكان  
 وقوعه بخلاف الثاني فانه لا بنا في ذلك لعدم امكان وقوعه ومثل المحال العقلي المحال الشرعي قال محمد  
 الكردى ويصور هذا بما اذا نوى تعليق قطيعاً أو تكلم به وهو جاهل معذور فيكون الأبطال في حقه من  
 حيث انه تعليق لا من حيث كونه لفظاً لا غفاره في حق المعذور ثم قال وأعلم ان المحال فبان محال لذاته  
 ولغيره فالمحال لذاته هو المستع عادة وعقلاً كالجوع بين السواد والياض والمحال لغيره فبان تمتع عادة  
 لا عقلاً كالشي من الزمن والطير ان من الانسان كمنهما تمتع عقلاً لا عادة كالابن من علم الله أنه لا يؤمن  
 (وبالتردد فيه) أي في قطعها أي أو الاستمرار فيها فبطل محالاً لمناقاة الجزم المشروط دوامه كالابن

**فصل في بطلان الصلاة**  
 بالكلام ولو بحرفين  
 أو بحرف مفهم الا ان  
 نسي وقل وبالافعال  
 الكثيرة المتوالية ككثلاث  
 حركات وبالحركة  
 المفرطة وبزيادة ركن  
 فعل وبالحركة الواحدة  
 للعب وبالاكل والشرب  
 الا ان نسي وقل وبنية  
 قطع الصلاة وبتعلق  
 قطعها وبالتردد فيه.



والرابع كونها بلفظ أكبر والخامس كونها بصفة أفعل والسادس كونها باللغة العربية لقادر عليها قال ابن حجر ومن عجز عن النطق بالتكبير بالعربية ولم يحسن التعلم في الوقت تزعم عنه وجوب بابأي لغة ولا يعدل لذكر آخر انتهى والسادس تقديم لفظ الجلالة على أكبر والثامن عدم مدهمة الجلالة والتاسع عدم مد الباء من أكبر والعاشر عدم تشديد الباء من أكبر والحادي عشر عدم زيادة أو إسكانه أو متحركين ككتبتا والثاني عشر عدم الفصل بينهما ضمير الفصل فلو قال الله هو أكبر لم تنفك صلاته والثالث عشر عدم وقفه طويلا بين كتبتا والرابع عشر دخول وقت الصلاة والخامس عشر إيقاعها بجميع حروفها بعد الاستقبال الواجب والسادس عشر تأخيرها في الاقتداء عن تكبيرة الإمام هـ والسنن أدراجها بسرعة ومبادرة المأموم بها بأن يشتغل بها عقب تحريم إمامه من غير وسوسة ظاهرة والجهربها للإمام بحيث يسمعها من خلفه ليأمره بالتكبير مع محبة وجزم الراي من أكبر خلا فاجمع متأخرين بتعالا بن يونس فانه أوجه وعدم تشديد الرأي على المعتمد خلا فالبعض العلماء فانه اشترط ذلك ورفع اليدين عندها (الثالث القيام في الفرض للقادر) عليه ولو معادة أو صلاة صبي وشربة الاعتناء على قدميه أو أحدهما ونصب فقار ظهره فان تقوس ظهره لكبر أو مرض حتى صار كركع وقف كذلك وجوبا وزاد انحناء للركوع ولو يسيرا بحسب قدرته ويزيد عليه لأجل السجود ان قدر (الرابع قراءة الفاتحة) وتشتمل على أحد عشر شرفا أحدها قراءة كل آياتها وهي سبع آيات (بالسمة) و(ثانيها مراعاة) (التشديدات) التي هي أربع عشرة شدة فالحرف المشدد حرفان أو لهما شأنا كن (و) ثالثها مراعاة (مواالاتها) أي الآيات السبع بان تتصل كلماتها (و) رابعها مراعاة (ترتيبها) أي الآيات السبع في قراءتها (و) خامسها مراعاة (إخراج الحروف من مخارجها) فلو أبدل حرفا بحرف مع القدرة على النطق لم تصح قراءته والأصح ولو قال صراط الدين بالدال المهملة لم تصح صلاته كانه عليه الأسنوي أفاد ذلك الرملي (و) سابعها سلامة من اللحن المنع كانه المصنف على ذلك بقوله (و) (عدم اللحن الخلل) أي المغير (بالمعنى) كضم تاء أنعمت أو كسرها أو كسر كاف اباك (و) يحرم اللحن الذي لم يخلل كرفع هاء الحمد لله وفتح دال تعبد وكسرها بها ونونها (ولا يطل) السابع قراءتها بالعربية على النظم المخصوص فلو قرأها باللغة غير ما بطلت صلاته وإن لم يحسن سوى ذلك بل يجب العدول إلى البدل والثامن عدم قراءة بالشاذة المغيرة للمعنى والتاسع عدم الصارف فلو عطف فحمد الله تعالى لم يصح البناء عليه ولزمت استئنافها والعاشر إسماعه نفسه لجميع حروفها ان كان صحيح السمع ولا مانع والحادي عشر إيقاعها بجميع حروفها بعد القيام الواجب (الخامس الركوع) ويشتمل على أربع فرائض أحدها تصور بقوله (بان ينحن) أي القائم المعتدل الخلقه مع قدرته على الانحناء الصريف (بحيث تنال راحته) أي باطنا كفيه (ركبته) أي لو أراد وضعهما فلا تكن إلا صابع و(ثانيها) ان لم يقدر على الانحناء الصريف لوجه الاستعانة عليه أو باعتماد على شيء أو بان ينحن على شقفه الايمن أو الايسر لزمت ذلك الانحناء إلى الحد المذكور ثالثها ان عجز عن الانحناء أو ما حينئذ ببصره من قيام ونوي بقلبه بذلك الإيماء الركوع وكذا بعها أن لا يقصد بهويه من قيامه غير الركوع فان قصد بهويه غيره كان هوئ لا تخذ شيء أو وضعه أو أصلاجه بطلت لزيادته فعلا من جنس أفعالها (السادس الطمأنينة فيه) أي الركوع فاقفلها الخجزي شكوى بعد حركة أعضائه وهذا حقيقة التي لا يجزى صواها قاله الرملي وأشار المصنف إلى حدتها (بقدر سبحان الله) ولا كلها الزيادة فيها بما ورد في الركوع من قول سبحان ربي العظيم ثلاثا وكذلك أدنى السكال (السابع الاعتدال) ويشتمل على فرضين الأول مذكور بقوله (بان ينتصب قائما) أي أن يعود بقصد ذلك الاعتدال إلى ما كان عليه من الهيئة قبل الركوع من قيام أو قعود نحو ما كانت قواما أو تنفلا فلو لم يقصده بأن رفع من الركوع فزعا من شيء

هـ الثالث القيام  
في الفرض للقادر هـ  
الرابع قراءة الفاتحة  
بالسمة والتشديدات  
ومواالاتها وترتيبها  
واخراج الحروف من  
مخارجها وعدم اللحن  
الخل بالمعنى ويحرم اللحن  
الذي لم يخل ولا يطل هـ  
الخامس الركوع بأن  
ينحن بحيث تنال راحته  
ركبته هـ السادس  
الطمأنينة فيه بقدر  
سبحان الله هـ السابع  
الاعتدال بأن  
ينتصب قائما هـ

الصلوة



لم يصح الثاني أن لا يطول ذلك الاعتدال لانه ركن قصير فان طول سكوت أو بدكر غير مشروع بطلت  
صلاته أما تطويله بذكر مشروع كقنوت ونحوه فلا تبطل به أفاد ذلك الرملي بل يثبت تطويل القنوت  
قال <sup>عليه السلام</sup> طوله القنوت يخفف سكرات الموت رواه الديلمي (الثاني من الطمانينة فيه) أي الاعتدال  
فأقلها بقدر سبحان الله ولا كلها أن يأتي بما ورد فيه من قول ربنا لك الحمد حمدا كبيرا كثيرا طيبا مباركا  
فيه مرة السوات ومرة الأرض ومرة ما نشأت من شيء بعد (التاسع السجود مرتين) في كل  
ركعة ويشتمل على عشرة شروط الأول مصور بقوله (بأن يضع جبهته) أي بعقبها ولو بما يقع عليه  
الاسم من اعلاها أو من أسفلها لا طرفها قليلا منها (على مصلاة) أي موضع سجوده ولو عودا  
(مكشوفة) أي مكشوفة فاذنك البعوض حيث لا عذر (و) الثاني أن يكون (متساويا) أي متحايلا  
بالجهة على موضع السجود بقل رأيه وعقبه حتى يستقر جبهته بحيث لو كان السجود على قطن أو شيء  
مخشوب لا ينكسر وظهوره (و) أن يكون مع ذلك (منكبا) بأن يرفع أسافلته على أعاليه فلو كان به  
عذارة لا يقدر على السجود معها إلا برفع أعاليه أو بمقدوره (و) الثالث والرابع أن (يضع شيئا) أي  
جزأ يسيرا (من ركبته) (و) الخامس والسادس أن يضع جزأ يسيرا (من بطون كفيه) (و) السابع  
والثامن أن يضع جزأ يسيرا (من بطون أصابع رجله) فلو سجد على حرف الكف أو رؤوس أصابع  
قدميه لم يصح لله على ذلك أن يركب في شرح هدية الناصح والتاسع أن لا ينقص ربه من اعتداله غير  
السجود فلو سقط إلى الأرض مع الاعتدال والعاشر أن لا يسجد من غير قصد الهيوى للسجود لم يحسب  
سجوده ووجب العود إلى الاعتدال ويسجد من الهيوى والعاشر أن لا يسجد على شيء متصل به بحيث  
يتحرك بحركته في قيامه أو قعوده مع غلبه وعمده فان كان مجاملا أو ناسيا لم تبطل لكن يجب إعادة  
السجود وخرج بقيد التحرك بحركته انتفاضة فصيح لانه حينئذ كالانفصال ومثله ما لو سجد على عود  
أو منديل بيده أفاده الرملي (والعاشر الطمانينة فيه) أي في السجود فأقلها كما مر وهو بقدر سبحان الله  
ولا كلها أن يأتي بما ورد فيه من قول سبحان ربنا الأعلى ثلاثا (الحادي عشر الجلوس بين  
السجدتين) ويشتمل على فرضين الأول أن لا يقصد برفع رأسه من السجدة شيئا آخر على الجلوس  
فلو رفع فزعاً من شيء لم يكنه بل يجب عودته إلى السجود كغيره بقصده الثاني أن لا يطوله لانه ركن  
قصير فان طوله براند على ذكره المأثور بطلت ولا يمتد لصحته كونه بعد رفع يديه بعد السجدة ولو  
فعله مع وضعهما على الأرض صح أفاده الرملي (الثاني عشر الطمانينة فيه) أي في الجلوس فأقلها  
بقدر سبحان الله ولا كلها أن يأتي بما ورد فيه من قول رب اغفر لي وارحمني وأجبرني وارزقني  
وأهدني وعافني لانه عليه السلام كان يقول هذه الألفاظ السبعة بين السجدتين ومعنى اغفر لي استر ذنبي  
واحبه عني من مؤاخذه ومعنى أرحمني أنبني بفضلك ومعنى أجبرني أغني وسد وجوه فقرى  
ومعنى أرزقني زرع المسكنة أي أجعلها لديك رفعة ومعنى أرزقني أعطني من خزان فضلك ما قسمت  
لي في الأزل خلا لا بحيث لا تعذبني عليه ومعنى أهدني أدني علي هذا منك إلى الإسلام اليه هي أعظم  
النعم ومعنى عافني أرفع عني كل ما يكره أفاده ذلك الرملي (الثالث عشر الجلوس للتشهد الأخير وما بعده)  
وهو الصلاة على النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> والسلام الأول (الرابع عشر التشهد الأخير) سمي به من باب إطلاق الجزء  
وهو الشهادتان على الكل (فيقول النجيات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي  
ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن  
محمداً رسول الله) فقوله المباركات وتالياه مثنون في كل من التشهد الأول والأخير قال الرملي  
والمرجع في رواية المهاج أسقاط لفظة أشهد الثانية من الواجب لثبوت ذلك في حديث مسلم بدونها

logemus ad 11

الثامن الطمأنينة فيه .  
التاسع السجود مرتين  
بات يصع جهته على  
مضلا بمكشوفة متناظلا  
بها ومنكسا ويضع  
شيئا من ركبته ومن  
بطون كفيه ومن بطون  
أصابع رجله . العاشر  
الطمأنينة فيه . الحادي  
عشر الجلوس بين  
السجدين . الثاني  
عشر الطمأنينة فيه .  
الثالث عشر الجلوس  
للتشهد الأخير وما بعده .  
الرابع عشر التشهد الأخير  
فيقول سبحان  
المباركات الصلوات  
الطيبات لله السلام  
عليك أيها النبي ورحمة  
الله وبركاته السلام  
علينا وعلى عباد الله  
الصالحين أشهد أن  
لا إله إلا الله وأشهد أن  
محمدًا رسول الله .

⑤ دو صا الحون

(11) والآن فقير الموت



وقصة كلام المهاج وجوب الاتيان بالظاهر في رسول الله لكن المتعمد الا كتفاء بالضمير في قوله  
 وأن محمدا رسول الله انتهى (الحامس عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) وتبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 في التشهد الاول لانها ركن في الاخير فسنت في الاول كالتشهد ولا تسن الصلاة على الال في التشهد  
 الاول لئلا يثقل على التخفيف وتسن في الاخير افاد ذلك ابن حجر في التحفة (واقلمها) أي الصلاة على  
 النبي أي لفظها الواجب (اللهم صل على محمد) قال الرمي أو صلى الله على رسول الله كما في الروضة أو صلى الله  
 على النبي كما في التحقيق والافضل الاتيان بالسيادة كما أفنى به المحقق الجلال المحلى ولا بد من تأخير  
 الصلاة على النبي عن التشهد كما في المجموع انتهى وقال محمد الكردى نقلا عن ابن قاسم ومن عجز  
 عن التشهد والصلاة ترجم وجوبا فاذا عجز عن الترجمة لم يلزمه الاتيان بذلك بل يقعد انتهى  
 وقال ابن حجر في التحفة مع المهاج ويترجم العاجز عن النطق بالعربية الدعاء المأثور عنه صلى الله عليه وسلم  
 في محله من الصلاة والذكر المأثور كما يترجم عن الواجب لحاجة الفضلة لا العاجز عن غير المأثور  
 منهما فلا يجوز أن يترجم عنه جزم ما يفتل بها صلاته ولا القادر على مأثورهما فلا يجوز له الترجمة  
 عنه وتبطل بها صلاته اذا لا حاجة اليها حينئذ اهـ (الكادس عشر الصلاة) أي الاول (واقلمها) أي لفظه  
 الواجب (السلام عليكم بالتعريف) وتلو معكوسا فلو اخل بحرف من هذه الحروف لم يجزه ويحسب  
 أيقاعه مستقيل القلة بصدده فلو تحول به عنها قبل اكماله بطلت افاد ذلك الرمي (السابع عشر الترتيب)  
 أي في الاركان الا في النية وتكبيرة الاحرام فلا ترتيب بينهما وكذا لا ترتيب بين القيام والقراءة افاد  
 ذلك الرمي (فان تعمد تركه) أي الترتيب بتقديم ركني قولي هو السلام أو فعلى (كان سجدة قبل  
 ركوعه) أي مثلا (بطلت) أي الصلاة اجتمعا لثلاثه (وان سها) بتركة الترتيب (فلبعد اليه) أي الى  
 الركن المتروك (الا أن يكون) أي السامي لم يتركه كذلك الا بعد شروعه (في ركن) مثله أي الركن  
 المتروك في ركعة أخرى (أو) بعد شروعه في ركن (بعده) أي بعد المثل المتروك في ركعة  
 أخرى أيضا (فتتم به) أي بالمثل المفعول (ركعتيه) ان كان آخرها كسجدة الثانية فان كان وسطها  
 أو أولها كالقيام أو القراءة أو الركوع حب المفعول عن المتروك وأني بما بعده وتدارك الباقي  
 من صلاته (ولغا ما سابه) أي ما فعله سابها وهو ما بين المتروك والمثل المفعول  
 في فائدة قال الرمي والموا لا شرط لاركن وصورها الامام بان لا يطول الركن القصير فتطويله  
 قاطع لها لزوماته في الصلاة ما ليس منها لكن ليس فيه بيان ضبط الطول وحكي الخوارزمي عن الاصحاب  
 أن ضابطه أن يلحق الاعتدال بالقيام لقراءة الفاتحة والجلوس بين السجدة تن يجلس التشهد اهـ  
 فصل في شروط وجوب اقامة الجماعة والجمعة وفي شروط صحة الجمعة وفي أركان الخطبتين  
 وشروطهما (الجماعة) في أداء مكتوبة (على الذكور الاحرار المقيمين) ولو ببادية (البالغين)  
 أي العقلاء المستورين بغير ما يورى كطين وحشيش (غير المعذورين) بشيء من الاعذار التي هي كمشقة  
 مرض ومطر وشدة ريح وجلبيل ووحل وحر وبرد وجوع وعطش بحضرة طعام (فرض كفاية)  
 في الركعة الاولى فقط لا في جميع الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاثه في قرية أو بدو ولا تقام فيها الجماعة الا  
 استحوذ عليهم الشيطان فعليك بالجماعة فانما يأكل الذئب من الغنم القاصية رواه ابن حبان وغيره فيؤخذ  
 من قوله صلى الله عليه وسلم ان الجماعة فرض كفاية اذ لم يقل صلى الله عليه وسلم لا يقيمون فقوله فيهم صادق بان يقيموها  
 جميعا وأن يقيمها اثنان منهم ولو كانت فرض عين لقال لا يقيمون وليس محل الاستدلال بقوله  
 صلى الله عليه وسلم بالجماعة افاد ذلك الشيخ عطية واما قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الصلاة على المنافقين صلاة العشاء  
 والفجر وأوبعكون ما فيها فلا يروها ولو حبوا ولقد همت أن أمر بالصلاة فتقام ثم أمر رجلا

الحامس عشر الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم واقلمها  
 اللهم صل على محمد هـ  
 السادس عشر السلام  
 واقلمه السلام عليكم هـ  
 السابع عشر الترتيب فان  
 تعمد تركه كان سجدة  
 قبل ركوعه بطلت وان  
 سها فليعد اليه الا ان  
 يكون في مثله أو بعده فتم  
 به ركعتيه ولغا ما سابه هـ  
 الفصل في الجماعة على  
 الذكور الاحرار  
 المقيمين البالغين غير  
 المعذورين فرض  
 كفاية



فصل بالناس ثم انطلق معي برجال منهم حزم من حطب الى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق  
عليهم بيوتهم بالنار فلا يدل على أنها فرض عين لأنه لو فرض عين لكانت من جملة ما لا بد منه  
ولا يصلون أصلاً قوله فتقام أي بالكلمات المخصوصة التي هي أخت الاذان أفادة عطية فتجب  
الجماعة بحيث يظهر الشعار أي علامة إقامة الجماعة وهي فتح الابواب وعدم احتشام الناس من  
الدخول والخروج في محل إقامتها وهو الذي يسهل فيه الحضور لها وإن قصرت الصلاة قبل مجازته  
كذا قاله عطية خلافاً لابن حجر حيث قال ولا يكفي إقامتها خارج محل الإقامة في محل لا يجوز إقامة  
الجمعة فيه ويحصل ظهور الشعار بأن تقام بمحل واحد في القرية الصغيرة عرفاً ولو غير مسجد كبيت  
وفي محال متعددة في الكبيرة ولو غير مساجد قال بعض العلماء بخد القرية الصغيرة هو أن يكون فيها  
ثلاثون رجلاً فلو أطلقوا على إقامة الجماعة في البيوت ولم يظهر بها الشعار لم يسقط الفرض وإن  
امتنعوا من إقامتها فإقامتهم الإمام أو نائبه قتال البغاة فلا يقام عليهم حتى يأمرهم ويمتنعوا  
فرع في الإمام صفات مستحبة وصفات مشروطة فالمستحبة هي الفقه والقراءة والورع  
والسبب والنسب والمهجرة فقدم الفقه وإن لم يحفظ سوى الفاتحة على الأقل القليل الفقهاء والمحدثون بالافراد  
من يحفظ القرآن وصحح السبب أن المراد به الأصح قرينة أي الاجود تأدية أفاد ذلك الرمي والمشرطة  
خمسة أحدها وثانيها أن لا يكون محدثاً ولا جنسياً وثالثها أن لا يكون غلي ثوبه أو بدنه نجاسة غير معقولة عنها  
ورابعها أن لا يترك الاعتدال والطمأنينة في الصلاة ولو نفلاً وحقيقاً وخامسها أن لا يترك قراءة  
الفاتحة مع إمكانها أو يقرأ بغيرها كالحنفي ولو أماً أعظم فلا يصح اقتداء شافعي به ومشرط الاقتداء  
أن لا تقدم المقدي على الإمام في جهة القبلة في غير الاستدانة حول الكعبة فإن تقدم المأموم ابتداء لم  
تنتقد صلاته أو في خلافها بطلت في الجديد لأنه أخش من المخالفة في الأفعال والاعتبار في التقديم للقائم  
بالمعنى المعتمد بالأرض وأن تقدمت الأصابع وشرط صحة قدوة المأموم أن ينوي الاقتداء بالإمام  
أو الاتيان ولو في خلاف صلاته في غير الجمعة أو مأموماً أو مؤتمماً به وسواء نوى مع ذلك بالإمام  
الحاضر أم لا ولو نوى الجماعة كني وهي وإن كانت صالحة للإمامية والمأمومية لكن تتين لأحد هما  
بالقرينة الحالية كالنقدم والتأخر فإن تابع بان وقف أفعاله على أفعال الإمام بغير التيمع انتظاراً  
طويلاً بطلت لا مع سيره أما إذا اتفق انقضاء فعله فلا تبطل قطعاً لأنه لا يستلزم متابعة وحقيقة المتابعة  
المتابعة أن لا يخفى المأموم ظهره للركوع حتى يرى الإمام ركعاً ولا يرفع رأسه منه حتى يستدل  
الإمام قائماً ولا يخفى ظهره للسجود حتى يضع الإمام سجدة على الأرض ساكناً أفاد ذلك أحد  
الزاهدين في هدية الناصح والرملي في شرحها (١) الجماعة (في الجمعة فرض عين عليهم) أي المذكور  
الاحرار المقيمين على سبيل التوطن البالغين غير المعذورين فلا جمعة على امرأة اجماً ولا على  
مجنون ولا على أجنبي ولا على عبد ومدير ومكاتب ومبعض ولا على من لم يستوطن بمحل  
جمعة وهو ما لا تقصر الصلاة قبل مجازته ولا على صبي ولا على من له عذر كمرض أو ذلك إذا كانوا  
أربعين أي ولو بالإمام ولا بد أن يكونوا (مكلفين) فلا جمعة على مجنون ومعنى عليه لعدم  
التكليف ونزوم السكر أن المكندى بسكره وإن لم يكن مكلفاً ويجب عليه قضاءها ظهر إذا لا يتصور  
قضاءها جمعة ويشترط أن تكون إقامتها (في أبنية) أي منازل يستوطنها العدد المعتد سواء كانت من  
حجر أو طين أو خشب من بلد أو قرية ولا بد وأن تكون الأبنية مجتمعة في العرف فإن كانت الأبنية  
متفرقة لم تصح الجمعة فيها بخلاف أنها ليست قريبة ويرجع في الاجتماع والتفرق إلى العرف ولا  
يشترط إقامتها في مسجد أو كن بل يجوز في قضاء معدود من خطة البلد وأما الموضع الخارج عن خطها  
الذي ترخص منه المسافر فلا يجوز إقامتها فيه وإن طرأ انقطاعه عن العمران أفاد ذلك الرمي  
المرتبك لمرادها الذي

وفي الجمعة فرض عين  
عليهم إذا كانوا  
أربعين مكلفين في أبنية.



(و) الجماعة في الجمعة فرض عين أيضا (على من نوى الإقامة عندهم) أي المذكورين (أربعة أيام صحاح) لكن لا تنفرد الجمعة به وتصح منه (و) فرض عين أيضا (على من بلغه نداء صحت) أي أذان شخص قوي الصوت (من) واقفي (طرف يله) لا طرف آخر ولا وسط البلد (من بلدها) أي من محل تقام فيه الجمعة والمعتز سماع واحد فاكتر من ذلك المحل بالقوة لا بالفعل مع اعتدال الصوت واستواء المكان وعدم المسايغ من هواء وشجر مثلا ولا يعتبر العلو كان كان المحل على عال يسمع أهل البلد النداء للعلو ولو فرض على مستو لم يستعملوا لم يلزمهم بخلاف عكسه أي فتلزم الجمعة من ذكر بحضوره إلى بلد الجمعة فإن سمع النداء من محلين قديم إلا كثر جمعًا فالأقرب إليه هذا إذا لم يبلغ أهل بلده أربعين والأكثر منهم الجمعة في بلده ويحرم عليه تعطيله منها وأن صلواتها في غيره أفاد ذلك الشرحاوي (وشرطها) أي شرط صحة الجمعة أربعة الأول (وقت الظهر) فيشرط التحريم بها وهو باقي بحيث يسمعها جميعها فلو ضاق عنها بان لم يبق منه ما يسمع خطبتين وركعتين أحرم القوم بالظهر ولو شكوا في خروج الوقت بعد أحرامهم أتموها الجمعة وأن كان مانعًا من انعقادها أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح وقال الحصني ولو خرج الوقت وهم فيها أتموها ظهر أو أن صلوا ركعة في الوقت ولو شكوا هل خرج الوقت أم لا لم يشرعوا في الجمعة وصلوا ظهرًا نص عليه الشافعي في الام (و) الثاني (خطبتان قبلها) أي صلاة الجمعة (فيه) أي في الوقت أي وقت الجمعة وهو ما بعد الزوال فلو وقع حرقا منها قبله لم يصح لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ كما في الصحيحين حكاة الرملي (يسمعهما) أي الخطبتين (الأربعون) والمراد بذلك الاستماع بالقوة لا بالفعل بدليل استحباب الأصغاء ولو خطب سرا أو رفع صوته لكن كانوا أو بعضهم صليًا أو بعدوا منه فلم يستمعوا له لم يصح على الصحيح أفاد ذلك الرملي قلله سليمان الجلي نقلًا عن الحلبي لا فرع لو خطب شخص وأراد أن يقدم شخصًا غيره ليصلي بالقوم فشرطه أن يكون ممن سمع الخطبة وأن ينوي الجمعة أن كان من الأربعين والأبواب كان زائدًا على الأربعين فلا يشرط عليه نية الجمعة إذ يجوز صلاة الجمعة خلف مصلي الظهر انتهى ويكره ذلك أعني أن يكون الخطيب غير الإمام أفنى بذلك الشيخ التحرير اللوذعي محمد صالح بن إبراهيم (و) الثالث (أن تصلي جماعة بهم) فلا تصح فرادى ولا يعتبر السلطان ولا اذنه فيها ولا تقدم أحرام الكاملين على أحرام الناقصين خلافًا للقاضي ومن تبعه حكاة الرملي (و) الرابع (أن لا تقارنها) أي الجمعة وتسبقها الجمعة (أخرى بلدها) وأن عظمت فإن قارنتها أو سبقها الجمعة لم تنفد إلا إذا كثرت الجماعة وعسرا اجتماعهم في مكان واحد فيجوز حينئذ بقدها بحسب الحاجة على الصحيح لا مطلقًا فإن اكتفى بجمعتين لم يجز ثالثة وهكذا ومقابله عدم استثناء هذه الصورة (و) لكان الخطبتين (خمس الأولى) (حمد الله) لثبوته عنه ﷺ في خطبة الجمعة كما في مسلم حكاة الرملي (و) الثاني (الصلاة على النبي ﷺ) لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله افتقرت إلى ذكر رسول الله ﷺ كالإذان والصلاة (و) الثالث (الوصية بالتقوى) فلا احتياط ذكر لفظ الوصية مع لفظ الطاعة كأوصيكم بتقوى الله وطاعته ولا بد من الإتيان بالحمد والصلاة مع الحث على طاعته والمنع من المعصية (فيها) أي في كل من الخطبتين قطعًا (و) الرابع (آية مفهومة) ولو قصيرة فلو قرأتم نطرة فلا تجزئه (في أحدهما) لكن الأولى أن تكون في الخطبة الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فإنه حينئذ يكون في كل منهما أربعة أركان (و) الخامس (الدعاء للؤمنين) أي والمؤمنات أيضًا فالمراد بالمومنين الجنس ويمكن منه ما يقع عليه الاسم ولو رجمكم الله (في الثانية) لكونه لا نقابًا بحالة الختام (وشرطها) أي الخطبتين شيعة أحدها (الطهارة عن الحدثين) أي الأصغر والأكبر (وعن النجاسة) التي لا يبق عنها (في البدن والمكان والمحمول)

① ثعلبونا راط

وعلى من نوى الإقامة عندهم أربعة أيام صحاح وعلى من بلغه نداء صحت من طرف يله من بلدها وشرطها وقت الظهر وخطبتان قبلها فيه يسمعها الأربعون ه وإن تصلى جماعة بهم وإن لا تقارنها أخرى ببلدها وأمكن الخطبتين ه حمد الله والصلاة على النبي ﷺ والوصية بالتقوى فيهما وآية مفهومة في أحدهما والدعاء للؤمنين في الثانية وشرطها الطهارة عن الحدثين وعن النجاسة في البدن والمكان والمحمول.

سورة المدثر  
٢١



من ثوب وغيره (و) ثانيا (ستر العورة) بناء على أنها بدل عن ركعتين (و) ثالثا (القيام) أي فيهما مع القدرة عليه للاتباع فان عجز عنه خطب قاعدا أو فصل بينهما بسكتة أفاد ذلك الرمي (و) رابعا (الجلوس بينهما) للاتباع في ذلك والطمانينة فيه واجبة فلو تركها الزم العود إليه مطمئنا به على ذلك أحمد الزاهد والرمي (و) خامسا (الولاء بينهما) أي الخطبتين بأن لا يطول فصل عنهما وضبط طوله بقدر ركعتين باخف ممكن فان نقص عن ذلك لم يضر (و) سادسا (الولاء بينهما وبين الصلاة) وهو كما تقدم (و) سابعا (أن يكونا) أي الخطبتان (بالعربية) بآتيه قال أحمد الزاهد ومحمد الرمي واختلف في إيجاب أمور في الخطبة منها كون الأركان المشترطة اسماءها (بالعربية) والمراد بذلك غير ركن القراءة أما هي فلا تكون إلا بالعربية قطعا فلم يكن يفهم ممن يحسن العربية فهو كالعاجز عن التكبير فان مضت مدة لا مكان التعلم ولم يتعلموا عصوا كلهم ولا جمعة لهم ولو سمعوا الخطبة ولم يفهموا معناها صححت ومنها في الخطبة رنية فرضيتها على ما قاله القاضي حسين ولا يصح خلافه ومنها الترتيب بين الأركان الثلاثة بأن يكون المدة به الحمد لله ثم الصلاة ثم الوصية ولا يصح عدم ذلك ولا يجب الترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما انتهى قول أحمد الزاهد

وسر العورة والقيام والجلوس بينهما والولاء بينهما وبين الصلاة وأن يكونا بالعربية

فصل في يجب على كل من صلى مقتديا في جمعة أو غيرهما (سبعة أمور) أحدها (أن لا يتقدم) المأموم القائم أو القاعد أو المضطجع أو المستلقي (على إمامه) المتصف بواحد من هؤلاء الأربع فالحلقة ست عشرة (في الموقف) أي في المكان الذي وقف عليه ولا تضر فيها واته لكنها تكروه وتفتقر فضيلة الجماعة وهي السبع والعشرون درجة أي صلاة (والإحرام) فيحرم تقدم إحرامه على إحرام إمامه (بل تبطل المقارنة) وتمنع من الانعقاد إذا كانت (في الإحرام) ولو شكافيجب أن يتأخر ابتداء تحريم المأموم عن تمام تحريم الإمام يقينا أو ظنا أفاد ذلك عطية (وتكره) أي المقارنة (في غيره) أي الإحرام من السلام والأفعال وتفتقر فضيلة الجماعة فيما قارن الإمام فيه فقط فاذا قارنه في الركوع مثلا كان ركوع الفذ بخلاف غيره كالسجود سبع وعشرون أفاد ذلك عطية (الالتأمين) فإن المقارنة فيه مندوبة (ويحرم تقدمه) أي المأموم على الإمام (بركن فعلي) تام كان ركع ورفع والإمام قائم (وتبطل) أي الصلاة بالتقدم عليه (بركنين) أي فعليين ولو غير طويلين ركوع وسجدة والتقدم بهما يقاس في التصوير والتثيل بما يأتي في التأخر بهما خلافا للعراقيين فانهم مثلوا ذلك بما إذا ركع قبل الإمام فلما أراد أن يركع رفع فلما أراد أن يرفع سجد وهو تمثيل ضعيف فلا يصح قياس التخلف عليه فانه تقدم بركن فقط أفاد ذلك عطية (وكذا التأخر) أي التخلف (عنه) أي الإمام (بهما) أي بركنين فعليين ولو غير طويلين كما مر كان ابتداء إمامه هو السجود وهو في قيام للقراءة (لغير عذر) من جملة العذر الجمل والبيان وغيرهما (و) التأخر (بأكثر من ثلاثة أركان طويلة) فلا يعد منها إلا اعتدال والجلوس بين السجدين لأنها قصيران (له) أي العذر (و) ثانيا (أن يعلم بانتقالات إمامه) يتمكن من متابعتها برؤية له أو لبعض صف أو يسمع لصوته أو صوت مبلغ ثقة أي بالغ عاقل مسلم عدل روايه أن كان غير متصل فلا يكن الضيق والفاسق إلا أن وقع في القلب صدقهما أفاد ذلك عطية (و) ثالثا (أن يجتمعا) أي الإمام والمأموم (في مسجد) وفيه سجدة وركعة وهي هنا ما خرج عنه لكن حجر لاجله إن لم يعلم كونه شارعا قبل ذلك وأن جهلت وقصتها ومنازته التي بها تفرقه أو في رجه ولا يضر بتفاد المسألة وهو أكثر من ثلثمائة ذراع تقريبا وحلولة الأبنية التي في المسجد النافذة الأبواب إليه أو إلى سطحه ونحوها أغلقت تلك الأبواب أم لا بخلاف ما إذا سمعت أفاد ذلك محمد بن زياد الوضاحي (أو) في (ثلثمائة ذراع) أي تقريبا بذراع الآدمي فلا تضر زيادة ثلاثة أذرع كالحاصل أن الأحوال سبعة فالحال المسجد ثلاثة لأنه إما أن يكون في مسجد أو الإمام في المسجد والمأموم خارجه أو بالعكس وأحوال غيره أربعة لأنه إما

وغيره



أن يكونا في فضاء أو في بناء أو الإمام في الفضاء والمأموم في البناء أو بالعكس فإن هذه الأربعة حكمها واحد (و) رابعها (أن لا يحول بينهما) أي الإمام والمأموم (شأن منع الاستطراق) أي المرور العادي بأن لم يكن له نحوونه فاحشة أو النزول المعتاد إذا كان أحدهما في السطح بأن كان له من السطح ما يعتاد المرور إليه بخلاف نحو المتعلق منه إليه أفاده محمد الكردى نقلا عن القليوبي وعن ابن قاسم فالخلاص أن كانا بمسجد فالشرط أن لا يكون ثم ما يمنع الاستطراق إلى الإمام وإن كان لا يمكن التوصل إلى الإمام إلا بأزوار وانعطاف أي استدبار القبلة وإن كانا بغيره زيد على ذلك القرب وهو ثلثمائة ذراع تقريبا وإن لا يلزم على وصول المأموم للإمام ما ذكر (و) خامسها (أن يتوافق نظم صلاتيهما) أي تنقيهما في الأفعال الظاهرة وإن اختلفا عددا وخرج باتفاق النظم باختلافه فيضركم ككتوبة خلف كسوف أن صلى بر كوعين وقيامين أما إن صلى كنة الظهر فصح الاقتداء فيه أو مكتوبة خلف جنازة ولو بعد التكبير الرابعة خلافا لابن حجر أفاد ذلك الشيخ عطية وخرج بالأفعال الاختلاف في الصفات فلا يضر كإقتداء المقرض بالمتنفل والمؤدى بالقاضي وفي طويلة بقصيرة ومع العكس وخرج بالظاهرة الاختلاف في الأفعال القلبية وهي إليه فلا يضر كان نوى الإمام الظهر والمأموم القصر (و) سادسها (أن لا يتخالفا) أي الإمام والمأموم (في سنة تفحش المخالفة فيها) كسجدة تلاوة وسجود سهو وتشهد أول بخلاف ما لا تفحش فيه المخالفة كجلسة الاستراحة وكالقنوت وكالتسبيحات والتكبير (و) سابعها (أن ينوي الاقتداء) أو الائتمام بالإمام أو المأمومة أو الجماعة فللمأموم أربع نيات ولا يشترط تعيين الإمام ولا ينسب بل الأول تركه وأما الإمام فله أن يقول آمنا أو جماعة لجماعة مشتركة بينهما والمقرآن كالقائم والتأخر يخص النيات مع التحريم في الجمعة وقبل المتابعة في فعل أو سلام (و) قبل (طول الانتظار في غيرها) أي الجمعة فلو ترك هذه النية أو شك فيها وتابع في فعل أو سلام بعد انتظار كثير لقصد المتابعة كان أحرم المأموم ولم ينو الاقتداء بالإمام وقرأ الإمام مثلاً سورة البقرة والمأموم ينتظره لأجل المتابعة بطلت صلاته (ويجب على الإمام نية الإمامة) أو الجماعة (في الجمعة) لا شرائط الجماعة فيها في الركعة الأولى (والمعادة) وهي المكتوبة المؤداة أو النافلة التي تنسب فيها الجماعة لأن الجماعة فيها كالتطاهرة فيجب أن يقع كلها بجماعة من أولها إلى آخرها حتى لو تأخر سلام المأموم عن سلام الإمام بحيث عد منقطعاً عنه بطلت صلاته وحتى لو كان المعيد آمناً فساها المأموم في إحرامه بطلت صلاة الإمام وإن كان يمكن الاقتداء بالراكي لأن ذلك أول صلاته (وتنسب) أي نية الإمامة (في غيرها) لحوز فضيلة الجماعة وتصح نية الإمام للإمامة مع تحرمة وإن لم يكن آمناً في الحال لأنه يصير آمناً وينسب له ذلك إذا رجح من يقتدي به أفاد ذلك عطية وإذا نوى الإمام في غير الجمعة الإمامة في أثناء الصلاة حار الفضيلة من حيث بخلاف المأموم فيكره له ذلك ولا ثواب لانه بعد أن كان مستقلاً صار تابعا أفاد ذلك الشيخ عطية

وأن لا يحول بينهما حائل يمنع الاستطراق وأن يتوافق نظم صلاتيهما وإن لا يتخالفا في سنة تفحش المخالفة فيها وأن ينوي الاقتداء مع التحريم في الجمعة وقبل المتابعة وطول الانتظار في غيرها ويجب على الإمام نية الإمامة في الجمعة والمعادة وتنسب في غيرها

فصل في غسل الميت وتكفنه والصلاة عليه ودفعه فرض كفاية إذا كان مسلماً ولد حياً

فصل في تجهيز الجنازة (غسل الميت) أو بدله وهو التيمم (وتكفنه) بعد غسله (والصلاة عليه) بعد غسله أيضاً وحمله (ودفعه) أي في قبره (فرض كفاية) بالاجتماع والفرق بين فرض العين وفرض الكفاية أن الخطاب في فرض العين يتعلق بكل أحد بعبه كالصلوات الخمس وأما فرض الكفاية فهو الذي يتناول بعضاً غير معين كالجهاد وتسمى كفاية لأن فعل البعض كاف في تحصيل المقصود إذا عرفت هذا فحق مؤت المسلم المبادرة إلى تجهيزه أفاد ذلك الحنفى قال مالك إذا مات أحدكم فلا يحسره وأسر عوايه إلى قبره رواه الطبراني وغيره وقال مالك من مات بكرة فلا يقبلن إلا في قبره ومن مات عنه فلا يبيتن إلا في قبره رواه الطبراني ذكر ذلك عبد الوهاب بن أحمد في الدر المنير (إذا كان) أي الميت (مسلماً) كبراً أو طفلاً إذا (ولد حياً) بأن علت حياته بنحو صياح أو ظهرت كأن اختلج أو تحرك







ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه ثم يقول الله أكبر السلام عليكم ولا بد فيها من شروط الصلاة وترك المبطلات ه وأقل الدفن حفرة تكتم راحته وتحرمه من الباع ويسن ان يعق قدر قامة وبسطة ويوسع ويجب توجيهه الى القبلة فصل في وجب الزكاة في الابل والبقر والغنم والتمر والزبيب والزروع المقتانة حالة الاختيار والذهب والفضة والمعدن والركاز منهما وأموال التجارة والفطرة ه وأول نصاب الابل خمس ومن البقر ثلاثون ومن الغنم أربعون فلا زكاة قبل ذلك ولا بد من الحول بعد ذلك ولا بد من السوم في كلاً مباح وأن لا تكون عاملة.

ووروس في باع

والمؤمنات بعدها تقريباً للاجابة وهذا من خامس الاركان (ثم يقول الله أكبر اللهم اغفر له وارحمه) ويذكر الضمير ان كان الميت ذكر أو بؤته ان كان أنثى وهذا سادس الاركان (ثم يقول الله أكبر السلام عليكم) وهذا سابع الاركان ويسن تطويل الدعاء بعد الرابعة بقدر ما بين التكبيرات وما يفعله أكثر الناس من الاسراع بالسلام عليها خلافاً لثبته على ذلك الرمي وما يسن فيها اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده أي بالمعاصي واغفر لنا أي ما علمت من ذنوبنا وزاد السلف اللهم ربنا آتينا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وهذا وإن كان محالاً لم يذكره الشافعي رضي الله عنه كذا قاله الرمي وحسنة الدنيا العلم والعبادة أو العافية أو المال أو المرأة الجميلة أو ال ولد وحسنة الآخرة الجنة اجماعاً أفاد ذلك الرمي (ولا بد فيها) أي الصلاة على الميت (من شروط الصلاة) أي الحس وغيرها كطهر وستر للصلى وغيرهما (وترك المبطلات) لأنها صلاة شرعية (وأقل الدفن) أي القبر (حفرة تكتم) بعد ردمها (وتلحقه) أي ظهورها منه فتؤدي الحس (وتحرمه من الباع) أي من ينشأ لها قامة كل الميت فتترك حرمة (ويسن ان يعق قدر قامة وبسطة) أي بان يقوم فيه ويستطيقه مرتفعة (ويوسع) أي يزاد في طوله وعرضه والمراد التوسيع بقدر ما يسع الميت ومن ينزله ويعينه أفاد ذلك عطية (ويجب توجيهه) أي الميت (الى القبلة) تنزيلاً لمزلة المصلي فلو وجهه لغيرها ينشأ ما لم يتغير وكذا لو وجهه لم يتغير ولو متوجهها بوجهه وأخصيه أفاد ذلك عطية وتنب ان يسند وجهه الى جدار القبر وظهره بطنه ونحوها حتى لا ينكب ويستلق ويرفع رأسه بطنه ونحوها ويفضي بحذو الأيمن مكشوفاً اليها أو الى التراب ويحيط رباطاً كفافه بعد وضعه في قبرة لأنه يكره ان يكون معه شيء معقود كآبته على ذلك ابن حجر وكرة فرش أو حذو أو صدق لم ينجح إليه ولا تنفذ وصيته شيء من هذه الثلاثة أفاده ابن حجر.

فصل في الزكاة ه (وتجب الزكاة في الابل) غراباً وبخاني وهي ابل الترك (والبقر) غراباً وجواميس (والغنم) ضأناً ومغزاً (والتمر والزبيب) أدهما من الأقوات المدخرة (والزروع المقتانة حالة الاختيار) أي في وقت الحصب ولونادراً (والذهب) وإن لم يكن مضروباً كثر وقراضة (والفضة) وإن لم تضرب (والمعدن) بفتح الميم وكسر الدال اسم لما أسكنه الله في طباق الأرض يسمى بذلك لعدونه أي سكونه فيها وهو ما استخرج من ذهب أو فضة وأن تصل بطنه ويضم بعضه الى بعض أن انحدر محل وتابع عمل أو قطعه بقدر والأقل ضم لما ملكه بجهة أخرى ويذكر الثاني فقط أفاد ذلك الرمي (والركاز) وهو مرفوف الجاهلة وضربهم (منها) أي الذهب والفضة (وأموال التجارة) وهي ثقلب المال بالمعاوضة فطره الرمح بجهة التجارة عند كل تصرف (والفطرة) وهي البكن (وأول نصاب الابل خمس) أول النصاب (من البقر ثلاثون) أول النصاب (من الغنم أربعون فلا زكاة قبل ذلك) لحديث ليس فيما دون خمس من الابل زكاة لما روى الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن فأمرني أن أخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين نبيلاً ولما نقل الشافعي ان أهل العلم لا يختلفون في نصاب الغنم (ولا بد) في وجوب الزكاة (من الحول) وقوسنة كاملة فلا تجب قبل تمامه ولو ملحظة (بعد ذلك) أي النصاب (ولا بد) أيضاً (من السوم) بفتح السين المهملة هو الرعي (في كلاً مباح) فلا زكاة في المعلقة كل الحول أو أكثره نعم ان علفت قدراً تعيش بدونه بلا ضرر وبين وجب والا فلا فان علفت قدراً يسيراً غير متحول لم يؤثر في السوم (ولا بد) من (أن لا تكون) أي السائمة (عاملة) أي في حث الأرض ونضج الماء فلا زكاة فيها الحاقاً لما يباب الدن وأمنه الدار



(فوجب في كل خمس من الابل) الى خمسين وعشرين (شاة) ضائن ذوسنة او ما عرذ وسنتين ولو ذكرا  
 ومجزى عنها بقية الزكاة (وفي اربعين من الغنم) الى مائة واحدى وعشرين (شاة) جذع ضان (وهو)  
 ماله سنة (او ثني معز) وهو ماله سنتان وله ان يخرج عن ضان معز او عكره ان تساوي باقية لا اتحاد الجنس  
 وكذا سائر انواع النعم لا يجزى عن نوع عن نوع الا برعاية القيمة وما بين النصابين يسمى وقصا افاد ذلك  
 ابن حجر (وفي كل ثلاثين من البقر) الى اربعين (تبعية) ذوسنة كاملة وفي كل اربعين بقرة الى ستين  
 مسنة ذات سنتين كاملتين وهكذا فلو اخرج بدل التبعية تبعية فقد زاد خيرا ولو اخرج بدل المسنة  
 تبعية جاز على الصحيح وتسمى التبعية بذلك لانه يتبع امه في المرعى وقيل لان قرنه يتبع اذنه اي يساويها  
 وتسمى المسنة بها لتكامل اسنانها وقال الازهرى لطلوع سنها افاد ذلك الحصى (ثم ان زادت ماشيته  
 على ذلك) اي المذكور (ففي ذلك الزائد) تفصيل اما ان يصل الى فريضة ثانية ام لا فان لم يصل الزائد  
 اليها فلا زكاة فيه وان وصل اليها وجبت الزكاة (ويجب عليه ان يتعلم ما اوجه الله تعالى عليه فيها) اي  
 الماشية (واما التمر والزبيب والزروع فأول نصابها خمسة اوسق وهي) بالوزن ألف وستمائة رطل  
 بغدادى ورطل بغدادى مائة درهم وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم لأن الوسق يستون  
 صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وتلك بالبغدادى فحكمة ذلك بالكيل (ثلاثمائة صاع بصاعه  
 عليه الصلاة والسلام ويضم زرع العام) اي انواع زرع العام (بعضه الى بعض) في اكمال النصاب ان  
 اتحد الجنس ووقع الحصاد في عام واحد اثني عشر شهرا اعربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذ الحصاد  
 هو المقصود (ولا يكمل جنس بمجنس) اي لا يضم في اكمال النصاب فريضة او شعير وسلت فجنسان  
 لأن تركب السلكت من شبه البركونا ونعومة ومن شبه الشعير طغيا فمقتضى تركبها فجنسان برية واما المهر  
 والعكر فهما نوعان لا جنسان فيكمل نصاب أحدهما بالآخر (وجبت الزكاة) وجوب الاستقرار  
 (ببدن الصلاح) اي صلاح بعضه وان قل وهو في التمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة والتلون  
 (واشتداد الحب) في ملكه فحينئذ تجب الزكاة لانهما قد صارا قوتين وقبلهما كائنا من الخضراوات  
 فلا زكاة في نصاب اخذه من مباح ولو بدا صلاح في ملك مشتركة زكاة هو اي المشتري لا بائعه فان  
 بدا في مدة الخيار لزمت من كان الملك له وان لم يستمر ولو بدا في ملك مشترك فملا ثم ردد بنحو  
 عيب لم تجب زكاة على أحد افاد ذلك ابن حجر واما وجوب أداء الزكاة فالتام من الاداء  
 ويحصل التمكن بحضور مال ومستحق لقبض الزكاة وبحصول جفاف في التمر وتنقية من نبت وقشر  
 لا يؤكل معه غالبا وغيرهما في حب (ويجب فيها) اي التمر والزبيب والزروع (العشر ان لم تنق بمؤنة)  
 كما اذا سقيت بماء السماء أو السبع (ونصفه ان سقيت بها) اي بالمؤنة كما اذا سقيت بماء مشتري  
 أو منسوب أو بدو لآب وهو ما يدبره الحيوان أو الادميون أو نضج وهو ينقل الماء من عليه الى  
 الزرع بجو ان بان يحمل الماء على ظهره سواء كانت الارض خراجه ام لا الا الارض الموقوفة  
 على غير معين فلا زكاة في زرعها ونمازها لعدم الملك المعين (وما زاد على النصاب) خمسة  
 اوسق (اخرج عنه) اي الزائد (بقسطه) ولو سيرا لانه لا وقصر في غير الماشية (ولا زكاة  
 فيما دون النصاب) لحبر الشيخين ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة (الا ان يتطوع) قال الله تعالى  
 ومن تطوع خيرا فان الله شاكر عليم اي من فعل غير المفترض عليه من زكاة وصلاة وطواف  
 وغيرها من انواع الطاعات فان الله يحاز بعمله عليم بنية والشكر من الله تعالى ان يعطى فوق ما يستحق  
 شكر اليسير ويعطى الكثير افاد ذلك القوي (واما الذهب فبصاياه عشرون مثقالا) خالصة  
 بوزن مكة تحديدا والمثقال اثنتان وسبعون حبة من الشعير وهو أربعة وعشرون مثقالا

تمس + زبيب

عاملة فيجب في كل  
 خمس من الابل شاة  
 وفي اربعين من الغنم  
 شاة جذع ضان او ثني  
 معز وفي كل ثلاثين من  
 البقر تبعية ثم ان زادت  
 ماشيته على ذلك ففي  
 ذلك الزائد ويجب عليه  
 ان يتعلم ما اوجه الله تعالى  
 عليه فيها واما التمر  
 والزبيب والزروع فأول  
 نصابها خمسة اوسق وهي  
 ثلاثمائة صاع بصاعه  
 عليه الصلاة والسلام  
 ويضم زرع العام بعضه  
 الى بعض لا يكمل جنس  
 بمجنس وتجب الزكاة  
 بدو الصلاح واشتداد  
 الحب ويجب فيها  
 العشر ان لم تنق بمؤنة  
 ونصفه ان سقيت بها  
 وما زاد على النصاب  
 اخرج منه بقسطه ولا  
 زكاة فيما دون النصاب  
 الا ان يتطوع  
 واما الذهب فبصاياه  
 عشرون مثقالا

تمس + زبيب



قال الحصص والمثقال لم يختلف قدره في الجارية ولا في الاسلام وهذا التقدير على سبيل التحديد حتى  
لو نقص حبة أو بعض حبة فلا زكاة وإن راجح رواج النصاب التام أو زاد على التام الجوده نوعه ولو  
نقص في بعض الموازين ونقص في بعضها فالصحيح أنه لا زكاة فيه وقطع به جماعة ولا زكاة في المشوش  
من الذهب حتى يبلغ الخالص منه عشرين مثقالاً وحينئذ فتجب ويخرج من الخالص كل ما أخرج  
من المشوش فالشرط أن يبلغ الخالص منه قدر الواجب انتهى (والفضة) فنصابها (مائة درهم)  
خالصة بوزن مكة تحديداً أيضاً والدرهم خمسون حبة من الشعير وخمسة عشر حبة من القمح أو  
خمس قيراط فمضى زيد عليها ثلاثة أسباعها كان مثقالاً قال الحصص والدرهم ستة دراهم فكل عشرة  
دراهم شعبة مثاقيل من ذهب وإدعى ابن المنذر أن الإجماع منعقد على أن نصاب الفضة مائة درهم  
وعلى أن نصاب الذهب عشرون مثقالاً إذا بلغت قيمتها مائتي درهم ولا زكاة في المشوش من الفضة حتى  
يبلغ الخالص منها مائتي درهم وحينئذ فتجب ويخرج من الخالص كل ما أخرج خمسة مشوشة عن  
مائتي درهم خالصة لم يجزئه ولو ملك مائتي درهم مشوشة فلا زكاة فإذا بلغت قدر ما يكون الخالص قدر  
نصاب وجبت وإذا أخرج منها فيجب أن يكون المخرج فيه من الخالص قدر ربع العشر انتهى (ويجب  
فيهما) أي الذهب والفضة (ربع العشر) لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين  
نصف دينار وقوله صلى الله عليه وسلم وفي الرقة ربع العشر ولا زكاة في حلي مباح لأنه معد لا استعمال مباح  
(وما زاد) على النصاب (فحسابه) ولو قل بخلاف الزائد على النصاب في المواشي حيث كانت  
الأوقاص غفراً والفرق ضرراً المراكمة في المواشي وهنا لا مشاركة أفاد ذلك الحصص (ولا بد فيهما) أي  
الذهب والفضة (من الحول الأمام) أي ذهبا وفضة (حصل) أي أحدهما (من معدن أو ركاز) فلا بد  
بشرط في ذلك الحول المؤنه في نفسه كما أشار إلى ذلك بقوله (فيخرجها) أي الزكاة (حلالاً) وبعد  
التنقية من التراب في معدن (و) يجب (في الركاز الحيس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر  
في المعدن لعدم المؤنه أو خفتها أفاد ذلك ابن حجر (وأما زكاة التجارة فنصابها نصاب ما اشترت  
أي التجارة (به من النقدين) سواء كان ثمن مال التجارة نصاً بأم لا فان بلغ بها ثمن المالك في تقويمه  
بائتماشاء على المعتمد وقوم ما قابل النقد به وما قابل العرض بغالب نقد البلد ويضم الزكاة إلى الأصل أن لم  
ينقص والزكاة تتعلق بالمال تعلق شوكه فلا يجزئ أحد النقدين عن الآخر وإن ترفع بالأعلى ويعلم منه عدم  
أجزاء القومس بالأولى على أنها عروض أفاد ذلك الرملي في شرح هدية الناصح (ولا يعتبر) أي النصاب  
(الآخر الحول) على الصحيح لأن الوجوب يتعلق بالقيمة لا بالعين وتقدير العرض في كل لحظة  
يشق ويحتاج إلى مداومة الأسواق ومراقبة ذلك فاعتبر في الوقت الوجوب وهو آخر الحول وقيل  
بغير مجيبه وقيل بطريقة فعل الصحيح أن كان مال التجارة اشتراه بدرهم أو دينار وكان النقد نصاباً  
قوم به آخر الحول فان بلغت قيمته نصاباً زكاه والإفلا ولو كان رأس المال نقداً ولكنه دون النصاب  
قوم بالنقد أيضاً على الصحيح أفاد ذلك الحصص (ويجب فيها) أي التجارة (ربع عشر القيمة) أما أنها  
ربع العشر فكما في النقدين وأما أنه من القيمة فلأنها المضطه أفاد ذلك ابن حجر ولأن عمر رضي الله عنه  
قال لمن يبيع الأدم قومه وأدركته رواه الشافعي رضي الله عنه (وما ل) الشخصين (الخططين) أي  
الشريكين بالشروع أو الجاورين مجاورة المال الواحد (أو) الأشخاص (الخططين) أي الشخصين  
(المنفرد في النصاب والمخرج) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة  
أي خشية قلنها أو كثرتها (إذا كملت شروط الخلطة) بأن اتحد مراح ومراح ومزجي وخل  
ومشرب وحالب وموضع حلب وبأن كان الشخصان من أهل الزكاة وبأن مضى الحول من وقت  
خلطهما إذا كان المال حوياً وبأن كان المائتان نصاباً كاملاً أو أقل من نصاب ولا حد هما نصاب

والفضة مائة درهم  
ويجب فيهما ربع  
العشر وما زاد فحسابه  
ولا بد فيهما من الحول  
الاما حصل من معدن  
أو ركاز فيخرجها حلالاً  
وفي الركاز الخمس وأما  
زكاة التجارة فنصابها  
نصاب ما اشترت به  
من النقدين ولا  
يعتبر الا آخر الحول  
ويجب فيها ربع عشر  
القيمة ومال الخليطين  
أو الخططين كمال المنفرد  
في النصاب والمخرج اذا  
كملت شروط الخلطة.

٥٥٥

٥٥٥



عائذ بالله

هَذَا فِي الْمَوَاشِي وَأَمَّا فِي الْمَعْرِاتُ فَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا تَمُتَ الْأَطْوَرُ وَالْأَمَّارُ وَهُوَ الْفَلَّاحُ وَالْمُتَالُ وَالْمَلْقَحُ  
وَالْقَاطُ وَالنَّهْرُ وَالْجَرِينُ وَالْبَدْرُ وَأَمَّا فِي النَّقْدِ وَغَرَضُ تَجَارَةِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَمُتَ الدَّكَانُ وَالْحَارِسُ  
وَالْمِيزَانُ وَالرَّوْزَانُ وَالنَّقَادُ وَالْمَنَادِي وَالْحَمَالُ فَإِذَا كَانَ كُلُّ مِمَّا نَكَيْتُ فِيهِ يَهْدِي فِي صَدُوقٍ وَاحِدٍ  
أَوْ كَانَ لِكُلِّ مِمَّا أَمْنَتْهُ بِجَارَةٍ فِي مَخْرَجٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَمُتْ أَحَدٌ مِمَّا عَنِ الْآخِرِ بَشَى مِمَّا سَبَقَ بَشَى بِهِ  
الْجَلْطَةُ (وَزَكَاةُ الْفِطْرِ) أَيُ فَطْرُ شَهْرِ رَمَضَانَ (تَجِبُ) أَجْمَاعًا وَلَا عِتَابًا بِمَنْ شَذَّ فِي ذَلِكَ وَكَرَّ جَوْبًا  
(بَادِرَاكُ جِزْءٍ مِنْ رَمَضَانَ وَجِزْءٍ مِنْ شَوَالٍ) وَحِينَئِذٍ يُخْرِجُ عَنْ مَاتَ بَعْدَ الْغُرُوبِ وَكَانَ عِنْدَهُ  
فِي حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ الْأَذْرَعِي دُونَ مَنْ تَوَلَّى بَعْدَهُ أَفَادَ ذَلِكَ الرَّمْلِي (عَلَى كُلِّ مِسْلٍ عَلَيْهِ)  
أَيُ عَنْ نَفْسِ كُلِّ مِسْلٍ (وَعَلَى مَنْ) أَيُ عَنْ أَشْخَاصٍ وَجِبَتْ (عَلَيْهِ) أَيُ عَلَى مِسْلٍ (نَفَقَتِهِمْ) وَجَوْبُ  
عَيْنِ بَزْوَجَةٍ أَوْ قَرَابَةٍ قَوْلُهُ عَلَى كُلِّ مِسْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَجِبُ وَالْمَرَادُ بِكُلِّ مِسْلٍ الْخُرْجُونَ  
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ بَيَانٌ لِلتَّخْرِجِ عَنْهُ فَكُلُّ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي يُعْنَى عَنْ (إِذَا كَانُوا) أَيُ مَنْ  
وَجِبَتْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ (مُسْلِينَ) بِخِلَافِ الْقَرِيبِ الْكَافِرِ الَّذِي تَجِبُ نَفَقَتُهُ وَالْعَبْدُ الْكَافِرُ وَالْأَمَةُ الْكَافِرَةُ  
وَالزَّوْجَةُ الْكَافِرَةُ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ دُونَ فَطْرَتِهِمْ (عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ صَاعٍ) أَيُ مَعَارِيرُ بِالصَّاعِ الَّذِي كَانَ  
يُخْرِجُ بِهِ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَجِدْ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ قَدْرًا يَقْبَضُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ وَقَالَ  
بِجَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ قَدْرُ أَرْبَعِ حَفَنَاتٍ يَكُونُ رَجُلٌ مُعْتَدِلُ الْكَفِينِ أَفَادَ ذَلِكَ الْحَصْنِيُّ وَيَكُونُ الصَّاعُ  
(مِنْ غَالِبِ قُوَّةِ الْبَلَدِ) أَيُ بِلْدِ الْخُرْجِ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِ تَلْزِمُهُ ثَمُونَةُ إِذَا كَانَ حَاضِرًا وَالْإِفَالِكَةُ بِقُوَّةِ  
الْمُؤَدِّي عَنْهُمْ بِحَمْلِهَا عَنْهُ الْمُؤَدِّي بِحَمْلِ حَوَالَةِ لَاضْمَانِ وَالْمَرَادُ بِقُوَّةِ الْبَلَدِ جَمِيعُ السَّنَةِ لَا وَفَتْ الْوَجُوبِ  
فَقَطُّ أَفَادَ ذَلِكَ الرَّمْلِيُّ وَأَعْلَمُ أَنَّ شَرْطَ الْخُرْجِ أَنْ لَا يَكُونَ مُسَوِّيًا وَلَا مَعْبِيًا كَالَّذِي لِحَقِّهِ مَاءٌ أَوْ نَدَاوَةٌ  
الْأَرْضِ وَبِحَوْلِ ذَلِكَ كَالْعَبْقِ الْمَتَغِيرِ اللَّوْنُ وَالرَّاحَةُ كَذَا الْمُدَوَّدُ وَأَنْ يَكُونَ حَيًّا فَلَا يَجْزِيهِ الْقِيَمَةُ  
بِلا خِلَافٍ وَكَذَا لَا يَجْزِيهِ الدَّقِيقُ وَلَا السُّوْبِقُ وَلَا الْخُزْزَةُ لِأَنَّ الْحَبَّ يُصْلَحُ لِمَا تَصْلَحُ لَهُ تِلْكَ السَّلَاةُ  
أَفَادَ ذَلِكَ الْحَصْنِيُّ وَتَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْكَافِرِ عَنْ مَوْنِهِ الْمُسْلِمُ كَزَوْجَتِهِ بَأْسَلَتْ وَتَخْلَفُ وَتَجْزِي عَنْهَا  
بِلَا نِيَّةٍ لِنَعْدَرُهَا مِنَ الْمُؤَدِّي عَنْهُ دَائِمًا وَمِنْ الْمُؤَدِّي مَا قَطَّبَ فِيهِ سِدَا لِلْحَاجَةِ هَذَا فِي كَافِرٍ أَصْلِي أَمَّا  
الْمُرْتَدُّ فَإِنْ أَسْلَمَ لَزِمَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَوْنُهُ وَالْإِفَالَةُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَكَذَا مَنْ مَرَّتْ فَلَا تَجِبُ عَنْهُ إِلَّا أَنْ يَسْلَمَ  
أَفَادَ ذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتْحِ الْجَوَادِ وَإِنَّمَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى مَنْ يَمْلِكُ ذَلِكَ الصَّاعَ (إِذَا فَضَّلَتْ عَنْ دِينِهِ)  
فَإِنَّهُ يَمْنَعُ وَجُوبَهَا وَلَوْ مُؤَجَّلًا وَإِنْ رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالْأَخِيرِ كَمَا أَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى نَفَقَةِ الْقَرِيبِ يَمْنَعُ وَجُوبَهَا  
هَذَا مَا اعْتَمَدَ ابْنُ حَجَرٍ وَقِيلَ لَا يُعْتَبَرُ الْفَضْلُ عَنِ الدِّينِ وَالْأَدَمِيُّ لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَجْبَابَ النَّفَقَةِ وَالْفِطْرَةِ  
الذَّائِبَةِ لِمَا كَذَلِكَ هَذَا مَا اعْتَمَدَ الْأَذْرَعِيُّ (وَكِسْوَتُهُ) وَكَسْوَةُ مَوْنِهِ (وَمُسْكَنُهُ) يَفْتَحُ الْكَافُ وَكُسْرُهَا  
(وَقُوَّةٌ مِنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ) أَدَمِيًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ نَبَى عَلَى ذَلِكَ الْحَصْنِيِّ (يَوْمَ الْعِيدِ وَلِيَّتِهِ) لِأَنَّ الْقُوَّةَ فِي هَذَا  
الزَّمَنِ ضَرُورِيٌّ فَاعْتَبَرَ الْفَضْلُ عَنْهُ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ وَحِكْمَةُ أَجْبَابِ الصَّاعِ أَنَّ الْفَقِيرَ لَا يَجِدُ مِنْ سَتْعَتِهِ  
بِالْأَجْرَةِ يَوْمَ الْعِيدِ وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ وَدَقِيقُ الصَّاعِ مَعَ مَاءٍ يَعْجَنُ بِهِ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ وَهِيَ  
تَكْفِيهِ تِلْكَ الْأَيَّامَ الْأَرْبَعَةَ أَنْتَهَى (وَتَجِبُ النِّبَةُ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الزَّكَاةِ بَعْدَ الْإِفْرَازِ) قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ  
عَزَلَ مَقْدَارَ الزَّكَاةِ وَنَوَى عِنْدَ الْعَزْلِ جَازًا وَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُهَا عَلَى التَّفْرِقَةِ كَالصَّوْمِ لِعَسْرِ الْإِقْرَانِ بِاعْطَاءِ  
كُلِّ مَسْحُوقٍ وَلِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الزَّكَاةِ سُدُّ حَاجَةِ مُسْتَحِقِّهَا وَلَوْ نَوَى بَعْدَ الْعَزْلِ وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ أَجْزَاءُ  
أَيْضًا وَأَنْ لَمْ تَقَارِنْ النِّبَةُ أَخَذَهَا أَنْتَهَى قَالَ صَاحِبُ أَفْشَاءِ السَّرْمِصُونِ فِي شَرْحِ مَنَاجِ الْرَاغِبِينَ لَا بِنَ قَاضِي  
يَعْمَلُونَ الْأَصَحُّ أَنَّ مَحَلَّ نِيَّةِ الزَّكَاةِ الْقَلْبُ كَمَا فِي غَيْرِهَا وَقِيلَ يَكُونُ اللَّسَانُ لَشَبْهِ الزَّكَاةِ بِالْمَاءِ وَضَاتٍ وَلَا يَدُ  
مِنْ كَوْنِهَا جَازِمَةً أَوْ مَعْتَدَةً بِأَصْلِ فَلَوْ عُلِقَتْ عَلَى مَوْتِ مُوَرِّثِهِ عَنْ مَالِهِ فَإِنْ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزِيهِ وَكَذَا  
لَوْ جَزَمَهَا وَهِيَ لَا يَكُونُ مَوْتُهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ هَذِهِ زَكَاةُ مَالِ الْغَائِبِ حَيْثُ يَجْزِيهِ أَنْ كَانَ بِأَقْبَا

وزكاة الفطر تحب  
بادراك جزء من رمضان  
وجزء من شوال على  
كل مسلم عليه وعلى من  
عليه نفقتهم اذا كانوا  
مسلمين على كل واحد  
صاع من غالب قوت  
البلد اذا فضلت عن دينه  
وكسوته ومسكنه  
وقوت من عليه نفقتهم  
يوم العيد وليت تجب  
النبة في جميع انواع  
الزكاة بعد الافراز

مركبي

نوى اى واع ١٥١



والفرق أن الأصل بقاء المال في هذه وبقاء الحياة وعدم الازدياد في التي قبلها ونظيره أن يقول في آخر  
 شهر رمضان أصوم غدا عن شهر رمضان أن كان منه فيصح ونو قال في أوكله أصوم غدا أن كان من شهر  
 رمضان لم يصح انتهى (ويجب صرفها) أي الزكاة (إلى من وجد من الفقراء) جمع فقير وهو من لا مال له  
 ولا كتب يقع موقعاً من كفايته كمن يحتاج إلى عشرة ولا يجد إلا نحو درهمين ولا يمنع الفقر مسكنه  
 وخادمه ومثلثة للتعجيل وأن تعدد أفاد ذلك الرمي في شرح هدية الناصح (والمساكين) جمع مسكين  
 وهو من له مال أو كتب حلال لا يقع موقعاً من كفايته ولا يكفي كمن يحتاج إلى عشرة ولا يجد إلا  
 سبعة أو ثمانية وسواء كان ماله نصيباً أم لا والمراد بالكفاية كفاية العمر الغالب والفقير والمساكين كامل  
 الحرية ليخرج المعص من حكمه البلقني عن النص أفاد ذلك الرمي (والعالمين عليها) جمع عامل وهو  
 الذي يتبعه الإمام لاخذ الزكاة فيعطى ولو غنياً لأنها أجرة وعلم من تسميته عدم استحقاقها لوفرها المالك  
 أو دفعها للإمام وتولاها الإمام بنفسه فيسقط سهمه ولو لم يأخذها الإمام (والمؤلفة قلوبهم) وهو من  
 أسلم ونزته ضيقة في أهل الإسلام أو له شرف يتوقع بإعطائه إسلام غيره أو كان يقاتل يثمن ورايه  
 من الكفار أو مانعي الزكاة فكل هؤلاء الأربعة فيعطى من الزكاة (وفي الرقاب) وهم  
 المكاتبون لغير المذكي كتابة صحيحة فيدفع لهم ليعتقهم على الحرية إن لم يكن معهم ما يفي بالنجوم  
 ولو قبل حلول النجوم وإن لم يأذن السيد أفاد ذلك الرمي (والغارمين) جمع غارم وهو من استدان  
 في غير المعصية فيعطى ما يقضي به دينه حيث احتاج إلى وفائه مع حلوله فلا يعطى المؤجل ويشارف  
 جواز إعطاء المكاتب قبل حلول النجوم بأن الشارح منظر إلى فك الرقاب من الرق فإن استدان  
 في معصية ثم تاب أعطى والأفلا ولا بد لإعطاء المكاتب والغارم عند عدم ثبوت مدعاها من أخبار  
 عدلين إلا الغارم لا صلاح الفسادين القوم فتشبهه مغنية عن البينة أفاد ذلك الرمي (وفي سبيل الله)  
 وهم الغزاة الذين لا رزق لهم في النية فيعطون ولو مع غناهم ويعطى الغارم قدر حاجته (وابن  
 السبيل) وهو من أنشأ سفر أباه من بلده أو من بلد كان مقبلاً بها فيعطى قدر حاجته ولا يتقدر المعطى من  
 الزكاة بنصف درهم أفاد ذلك الرمي وقال الحصني وبشرط أن لا يكون معه ما يحتاج إليه فيعطى  
 من لا مال له أصلاً وكذا من له مال في غير البلد المستقل منه انتهى (تنبيه) وبمنع الإقتصار على  
 أقل من ثلاثة من كل صنف لأن الله تعالى ذكرهم بلفظ الجمع وأقله ثلاثة وبشرط الإجزاء كونهم  
 ببلد المال وإن كانوا غرباء وحيث وجدوا فيه امتنع بقلها ولا يجزى. أفاد ذلك الرمي (تنبيه ثان)  
 قال أحمد الزاهد ومحمد الرمي وحكم زكاة الفطر في الصرف للأصناف كزكاة المال بأن يجمع  
 جماعة فطرهم وتصرف لهم واختار جماعة من المتأخرين صرفها إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين  
 ولو مع وجود بقية الأصناف وعليه يعمل في الإحصار وكل الأمصار لغير نفقة الصاع على جميعهم  
 وقد لا يجد من يجمع فطرته معه والأول هو المذهب أي أن تصرفها مصرف زكاة المال انتهى (ولا  
 يجوز ولا يجزى) صرفها أي الزكاة (لغيرهم) أي المذكورين من الأصناف الثمانية كمن يتنسب  
 لبني هاشم وبني المطلب ولو عاملاً لخبر أنما هذه الصدقات أو شاخ الناس وإنما لا تحمل لمحمد ولا لآل محمد  
 أفاد ذلك الرمي (إلى فرع) قال ابن مزروع في فتاويه أن كان الغريب المقيم ببلد الزكاة والمجتازون بها  
 موجودين في البلد حال وجوب الزكاة فلهم حكم أهلها فيجوز الدفع إليهم وإن حدثوا في البلد بعد  
 وجوب الزكاة وقبل القسمة لم يجز دفع إليهم بل يختص بالموجودين المحصورين بحالة الوجوب وليس  
 هذا الحكم خاصاً بالغرباء بل المكافرون من أهل البلد إذا قدموا إليها حكمهم كذلك وبمقربين وجودهم  
 في البلد حالة الوجوب وحدوثهم بعده فيها هكذا كله إذا كان المستحقون من أهل البلد محصورين فاما إذا  
 كانوا غير محصورين فيجوز الدفع إلى الغرباء المقيمين بالبلد والمجتازين بها مطلقاً من غير تفصيل وإن

ويجب صرفها إلى من  
 وجد من الفقراء  
 والمساكين والعاملين  
 عليها والمؤلفة قلوبهم  
 وفي الرقاب والغارمين  
 وفي سبيل الله وابن  
 السبيل ولا يجوز ولا  
 يجزى صرفها لغيرهم.



كان يدفع الى المستوطنين افضل صرح بذلك في زيادة الروضة نقلاً عن الاصحاب والله اعلم انتهى  
(فصل في الصيام وما يذكركم معه) بحث صوم شهر رمضان بالكتاب والسنة والاجماع وهو معلوم  
من الدين بالضرورة (على كل مسلم مكلف) فلا يجب على الكافر الاضلي ولا على مجنون مالم يتعد بمنزلة  
عقله شراباً أو غيره فيجب ويلزمه قضاؤه بعد افاقه ولا يجب على صبي الا أنه يؤمر به لشيء ان اطاقه  
ويضرب على تركه لعشر كالصلاة فان بلغ في اثناء يوم وكان صائماً لزومه اتمامه بلا قضاء. أفاد ذلك الرمي  
(ولا يصح) أي الصوم (من حائض ونفساء) لأن خروج الدم مضعف للبدن والصوم مضعف له أيضاً  
فلو أمرت بالصوم لاجتمع عليها مضعفان والشارع ناظر لحفظ الصحة أفاده الرمي (يجب عليهما  
القضاء) بعد انقطاعه وقبل الفسل وهو بأمر جدير أفاد ذلك الرمي لأنه <sup>لأنه</sup> أمر عائشة رضي الله  
عنها بقضاء الصوم (ويجوز الفطر للمسافر بقصر قصر) بأن يكون طويلاً وفارق العمران ونحوه قبل الفجر  
على ما أفاده الرمي وذلك بالنص والاجماع دون مسافر قصر وسفر مقصية وكل ما لا يبيح القصر أفاد  
ذلك ابن حجر (وإن لم يشق عليه الصوم) فلو أصبح مقياً ثم سافر فلا يقطر لأنه عبادة اجتمع فيها للمسافر  
والحضر فقلنا الحضر وقال الزنى يجوز له الفطر قياساً على من أصبح صائماً فرض نيم لو أصبح المسافر  
صائماً فله الفطر لأن السبب المرخص موجود وقيل لا يجوز ولو أقام المسافر حرم الفطر على الصحيح  
لزوال سبب الإباحة ومثل المسافر في الحكم المريض أفاد ذلك كله الحصى (ولمريض وحامل ومرضع  
يشق) أي الصوم (عليهم مشقة لا تحتمل) أي عادة عند الزيادة أو مشقة بيع التيمم عند ابن حجر  
والرمي كان خشي من الصوم بطله براء (الفطر) ويلزم كل مترخص بالفطرة الترخص لتمييز الفطر  
المباح عن غيره نبه على ذلك ابن حجر في فتح الجواد (ويجب عليهم القضاء) أي عند زوال أعذارهم  
(ويجب التبيت والتعيين في النية) فاملا التبيت فهو ايقاع النية بين آخر الغروب وأول طلوع الفجر فإن  
قارنت أحدهما أو شك عند ما في المقارنة لم يكف بخلاف ما لو شك فيها بعد النية أو شك نهاراً هل نوى  
ليلاً وتذكر قبل الغروب وأما التعيين فهو أن يعين النوى من فرض كرمضان أو نذر أو كفارة ومن  
نفل له صوم استقاء بنير أمر الامام أو مؤقت كصوم يوم الاثنين فلو نوى الصوم عن فرضه  
من غير تعيين أو عن فرض وقته لم يكف كما في الصلاة أفاد ذلك ابن حجر (لكل يوم) لأن كل يوم عبادة  
مستقلة فلو نوى ليلة أول رمضان صوم جميعه لم يكف لغير اليوم الأول (و) يجب (الامساك عن  
الفطر شرعاً من) (الجماع) بادخال حشفة أو قدرها من فاقدها فرجاً ولو دبراً من آدمي أو غيره (و)  
من (الاستنماء) بيدها أو غيرها (و) من (الاستقاء) أي تعمد التقي ففطر ذلك مع العلم والاختيار  
وإن يقن أنه لم يرجع منه شيء الى الجوف كان تقايماً منكوساً لأن الاستقاء مفطرة لعينها لا لعمود شيء  
(و) (الامساك عن الردة) ولو لحظة فلو طرات في أثناء الصوم بطل للخروج عن أهلية العبادة (و)  
الامساك (عن دخول عين) لا أثر كراثة مشوم وإن قلت تلك العين كسمسة ونحوها ولو من غير  
ما كور (جوفاً) أي في مسمى جوف وأن لم يكن فيه قوة تغير الغذاء والدواء (الاريقه الخالص) ابتلعه  
(الظاهر من معذنه) وهو جميع الفم ولو بعد جمعه ولو بنحو مصطكي لعسر التحرز عنه بخلاف المختلط  
بظاهر آخر كطوبه سواك ومنع خط يفته وبخلاف المتنجس من دم لثته وإن ابض ريقه أفاد  
ذلك ابن حجر (و) يجب وشروط (أن لا يجن) أي الضائم (ولو) كان الجنون (لحظة) (و) يجب  
وشروط (أن لا يغمي عليه) وأن لا يكرهوا امتداد أم لا (كل اليوم) فلو طرأ الأغماء على الصائم نظر  
فإن استفرق جميع النهار فلا يصح صومه والآ ان أفاق لحظة من النهار صح (ولا يصح صوم العيدين) أي  
عيد الفطر والأضحى بالاجماع وبحرم عليه ذلك وهو أن لا تقصر العبادة عن المعصية وفي الصحيح  
نهي رسول الله ﷺ عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الأضحى ولا فرق بين أن يصومهما تطرعا

ابن المزروع

أمر كراخي عبيد عاكس

أمر كراخي

السفر

(فصل في صوم شهر رمضان على كل مسلم مكلف ولا يصح من حائض ونفساء ويجب عليهما القضاء ويجوز الفطر لمسافر سفر قصر وإن لم يشق عليه صوم وللمريض وحامل ومرضة يشق عليهم مشقة لا تحتمل القضاء ويجب عليهم الفطر ويجب التبيت والتعيين في النية لكل يوم والامساك عن الجماع والاستنماء والاستقاء وعن الردة وعن دخول عين جوفاً الاريقه الخالص الطاهر من معدنه

أمر كراخي ريقه

ما مضور

شجر له شجر عسل طعمه  
المرارة يستخرج منه  
طعم يعلك  
تلقوه دواء ما ماه

memintal







من عليه مؤنة مده ذهابه وإيابه) أي وإقامته بمكة والمدينة فلا يجبان على كافر ولو مرّ ندأ قبل الاستطاعة  
أما بعده فلا يسقطان عنه فإن أسلم مكرراً استقر في ذمته تلك الاستطاعة أو مؤثراً أو مات قبل التمكن  
فلا عنه من تركته ولا يجبان أيضاً على تريق لأن منافعة متحققة لبيده ولا على مجنون وصبي لعدم  
تكليفهما وخرج بقيد العين وجوب الكفاية فإنه على الامة كل سنة أفاد ذلك الرملة (و) أركان الحج  
ثمة أولها (الأحرام) وهو نية الدخول في النسك للاجتماع ويطلق أيضاً على الدخول في حرمة أمور  
بينة النسك وهذا مرادهم بقوله يتعقد الأحرام بالنية والأول هو المراد بقوله الأحرام ركن أفاد ذلك  
ابن حجر لقوله <sup>الصلوات</sup> إنما الأعمال بالنيات ولا يشترط نية الفرضية وسميت تلك النية إحراماً لأنها تمنع  
من المحرمات ويجب أن يكون الأحرام من الميقات وهو زمان ومكان فزمان الأحرام بالحج من ابتداء  
شوال إلى صبح يوم النحر وأما مكان الأحرام بالعمرة فجميع السنة إلا من بقي عليه شيء من أعمال الحج  
فلا تنعقد عمرته ومكان الأحرام بمحج لمن سمكه غريباً مكة لا سائر الحرم ومكان الأحرام بالعمرة لمن  
بالحرم الحبل فيخرج من الحرم إلى الحبل والجعرانة أولى ثم التعميم ثم الحديبية (و) ثانيها (الوقوف  
بعرفة) أي الحضور بجزة من أرض عرفات وإن كان مارة في طلب أبي ونحوه لأنه عليه الصلاة والسلام  
أمر نادياً ينادي الحج عرفة ومعنى الحج عرفة أي معظم أركانها عرفة ويشترط كون الحضور بهائين  
زوال يوم تاسع ذي الحجة وقبل فجر يوم النحر وأن يكون بعد نية الدخول في النسك بالقلب وشرط  
أجزائه الوقوف أن يكون الوقت أهلاً للعبادة ولو دخل عرفات قبل وقت الوقوف ونام حتى خرج  
الوقت أجزأه على الصحيح ليقاب التكليف عليه بخلاف المجنون أفاد ذلك الحصني (و) ثالثها (الطواف  
بالبیت) المسمى بالأفاضة وبالركن وبالزيارة وبالصدور لقوله تعالى ولتطوفوا بالبيت العتيق فيجب كونه  
بعد الأحرام والوقوف وهو أفضل الأركان حتى من الوقوف أفاده ابن حجر وأن يكون بعد اتصاف  
ليلة النحر وشرط صحته ولو تفلأ شتر العورة كالصلاة وطهارة الحدث والنجس في البدن والثوب والمكان  
الآلة يعني عما تنعم به البلوى من زرق الطيور بالمطاف حيث لا رطوبة ولم يعتمد المشي على ذلك ولم يجد  
عنه معدلاً وقياسه المعقوف عنه في الباب أيضاً حالة الطواف ولا بد في صحته أيضاً من أن يبدأ بالحجر الأسود  
وأن يجعل البيت عن يساره نعم يندب استقبال الحجر عند ابتداءه قال لا بسم الله أكبر اللهم أيما تأبك  
وتصدق بكتابتك ووفاء بعهدك وأتباعاً لنيك محمد <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ويقبله إن أمكنه ثقيله ويستقبله إلى انتهائه  
ثم يجعل البيت عن يساره ويمشي فإذا وصل إلى الحجر وأمكته ثقيله ثم يمشي في حلاله وقاربان ثم يعود إلى  
حاله الأول ويلتفت عن يساره ثم يمشي فان قلبه وشمي قبل عودته إلى حاله الأول كما يغفل كثير من العوام  
لم تصح طوافه لطوافه في جزء من هو البيت وأن يطوف بمسجد أهل المسجد ولو بدأ عن البيت غير أن  
قربه منه أفضل أفاد ذلك الرملة في شرح هدية الناصح ويشترط لصحته أيضاً عدم صرقه كطلب غريم فان  
صرقه انقطع ويشترط أيضاً نية أن لم يشمله نسك وفي طواف الوادع خلاف وأبحاث والذي يتجه  
اعتماداً أنه أن وقع عقب النسك لم يجب له نية لأنه حينئذ من توابع النسك فهو كالسليمة الثانية من الصلاة  
وحينئذ فلا ينافي كونه ليس من المناياك عند الشيخين وإن لم يقع عقبه وجبت النية لأنه مستقل أفاد ذلك  
ابن حجر في فتح الجواد (و) رابعها (السمي بين الصفا والمروة) <sup>لأنه</sup> استقبل القبلة في السمي  
وقال بأنها الناس اسموا فان السمي قد كتبت عليكم وشروطه ثمانية الأول أن يقع بعد طواف  
ركن صحيح إذا وقف بعرفة أو قدوم مالم يقف بعرفة لا غير لا يحصره فيما بعد أحدهما الثاني أن يبدأ  
في المرة الأولى من الصفا وفي الثانية من المروة وهكذا الثالث أن يجاوز المروة بجميع السمي قال  
الرملة ويشترط لصاق الماشي عقبه والراكب حافزاً به باصل كل من الصفا والمروة الرابع أن

مدة ذهابه وإيابه .  
وأركان الحج الاحرام  
والوقوف بعرفة  
والطواف بالبيت  
والسمي بين الصفا  
والمروة .







دبرها هيف

قال رجل يحرم عليه كلبه وخرج بذلك ما يعمل للرجل فيجوز لها لبس الخفين في الرجلين وإن أشبهها  
 القفازين هـ والحاصل أنه لا يحرم عليها إلا القفازان وستر بعض وجهها بما يبعد سائر أعضائها ولو غير مخطط  
 كطين وحشيش لاستره بما ولو كدرا أفاد ذلك الشراوى (فمن فعل شيئا من هذه المحرمات فعليه الإثم  
 والكفارة) أي الفدية لا عقد النكاح فلا يجب عليه الفدية لعدم حصول المقصود منه وهو الانقضاء  
 بخلاف باقي المحرمات لأنه استمتع بما هو محرم عليه أفاد ذلك الحصى وقال النووي في الإيضاح ويجب  
 على المحرم التحفظ من هذه المحرمات ألا في مواضع العذر التي نهى عنها وبما ارتكب بعض العامة شيئا  
 من هذه المحرمات وقال أفندي متوهم أنها بالتزام الفدية تخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح  
 وجهل قبيح فإنه يحرم عليه الفعل وإذا خالف أثم ووجب الفدية وليست الفدية مشحة للإقدام على الفعل  
 المحرم وجهالة هذا القائل بجهالة من يقول أنا أشرب الخمر وأزني وألحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم  
 بتحريمه فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا أه (ويزيد الجماع) على ذلك (بالإفساد) إذا كان قبل  
 التحللين لا بينهما وقال النووي في الإيضاح هذا إذا جامع عامدا عالما بالتحريم فإن كان ناسيا أو جاهلا  
 بالتحريم وجوبت المرأة مكرهة لم يفسد الحج على الأصح ولا فدية أيضا على الأصح (ووجوب القضاء)  
 أي الإعادة ثانيا لما أفسده ولو تطوعا من قن وصي فلو أحرم بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزومه قضاء  
 واحد عن الأول وكفارة لكل واحد من العشر أفاد ذلك ابن حجر (فورا) فإن كان الفاسد عمرة فأعادتها  
 فورا ظاهرة أو حقا فتصور في سنة الإفساد بان يحصر بعد الجماع أو قبله ويتعذر المضي فتحلل ثم يزول  
 الحصر والوقت باقي فإن لم يحصر أعاد من عام قابل أفاد ذلك شيخ الإسلام في فتح الوهاب (واتمام الفاسد)  
 بأن يأتي بجميع معتبراته ويحتجب بجميع منتهياته والإلزامه كمال لكل منها لافاء جميع من أكابر الصحابة  
 رضي الله عنهم بذلك ولا يخالف لهم أمما أفسده برودة فلا يجب إتمامه وإن أسلم فورا لأنها أحطت بالكلية  
 ولذلك يجب فيها كفارة أفاد ذلك ابن حجر في فتح الجواد وكذلك لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله  
 وغير النك من العبادات لا يتم فائده للخروج منه بالفساد أفاد ذلك شيخ الإسلام (ويجب) في الحج  
 والعمرة (أن يحرم من الميقات) ولو من آخره وأوله أفضل ويحرم على مريد النيك تجاوزة ميقاته بلا  
 إحرار فإن فعل لم يزد من العود ليحرم عنه إلا أن يكون معدورا لضيق وقت أو خوف طريق أو انقطاع رفقة  
 فلا لزوم وعليه دم لا ساقية ولو أحرم مريد النيك بعد تجاوزة ميقاته ثم عاد قبل تلكه نيك فلا دم عليه  
 أو بعده لزومه وغير مريد النيك إذا جاوزه ثم أراد فمقاته موضع ولا يكلف العود أفاد ذلك الرملي (و)  
 يجب (في الحج نميت مزدلفة) وواجه لحظة في النصف الثاني من الليل فإن دفع قبله لزومه العود فإن لم يعد  
 حتى طلع الفجر لم يزد من (ومنى) ولا وجه معظم كل ليلة من ليالي التشرى الثلاث بأن يزيد على النصف ولو  
 بلحظة فإن تركه لم يزد من ذلك ما لم ينفر قبل غروب الشمس في اليوم الثاني والاضطط من الليلة الثالثة  
 (ورمى جمره العقبة يوم النحر) وموقعه من نصف ليلة النحر ويخرج وقت الاختيار بغروب شمس يومه  
 ويندب أخذ سبع حصوات من المزدلفة ليلا (ورمى الجمرات الثلاث أيام التشرى) كل يوم وموقعه  
 من الزوال ويخرج وقت الاختيار بغروب الشمس ويبقى وقت الإداء إلى آخر أيام التشرى وعدد  
 الرمي لكل يوم من أيام التشرى الثلاث أحد وعشرون حصاة لكل جمرية سبع ويشترط أن يبدأ بالجمرية  
 الكبرى وهي التي تلي مسجد الحيف ثم بالوسطى ثم بحجرة العقبة التي هي أسفل منى وأن يرمى حصاة حصاة  
 فلورمى بواحدة شيئا جزاءه وأن يكون الرمي حجر أو أن يسمى رميا فلو وضع الحجر من غير رمي لم يكف  
 وأن يقع في الرمي وهو مجتمع الحصى أسفل الشاخص ويقصده فلورمى إلى الهواء فوقه أو شك في  
 وقوعه لم يكف ولو خرج عنه بعد حصوله فيه كني وإذا رمى اليوم الثاني ونفر قبل غروب شمس جاز  
 وسقط عنه بيت الليلة الثالثة وكرمى يومها أفاد ذلك الرملي (فرع) شروط صحة الترمية الأول أن

من فعل شيئا من هذه  
 المحرمات فعليه الإثم  
 والكفارة ويزيد الجماع  
 بالافساد ووجوب  
 القضاء فورا وإتمام  
 الفاسد ويجب أن  
 يحرم من الميقات وفي  
 الحج مبيت مزدلفة  
 ومنى ورمى جمره العقبة  
 يوم النحر ورمى الجمرات  
 الثلاث أيام التشرى



ينفر في اليوم الثاني من أيام التشريق. الثاني أن يكون بعد الزوال. الثالث أن يكون بعد رمي يوم النحر  
 واليومين بعده. الرابع أن يكون قديماً للثلاثين قبله. الخامس أن ينوي التفرد وقته بعد تمام رمي جمرة  
 العقبة وبعد رجوعه إلى حدى منى (وطواف الوداع) لمن أراد الخروج من مكة ولولد ون مسافة القصر  
 فإن تركه ولو مكياً لم يضره نعم يستثنى الخارج للتنعيم للعمرة أو الخارج للتزوية بعرفات فانه لا طواف  
 عليه لكن يستحب أفاد ذلك الرمي لهذه الخسة وأجبات الحج ويحرم الواحد منها بدم قال الشافعي  
 وعنه هذا الطواف من واجبات الحج مبني على أنه من المناسك والمعتمد أنه ليس منها بل يجب على من أراد  
 فراق مكة سواء كان حاجاً أو معتمراً أم غيرهما هذا أن أراد فراقها المكان على مسافة قصر سواء قصد  
 الإقامة فيه أم لا فإن أراد فراقها المكان دون ذلك نظر إن قصد الإقامة فيه لزمه طواف الوداع والا كان  
 خرج للعمرة فلا انتهى (ويحرم صيد الحرمين) أي حرم مكة والمدينة أي تعرضه ولو بوضع يد بشره  
 وعارية وودعة وأجارة وغصب وكذا دلالة عليه ولو لحلال (ونباتهما علي محرّم) بالحج أو بالعمرة  
 (وحلال) أو الوجوه وأدب الطائف كالحرمين في حرمة التعرض لصيده ونباته قال مالك أن إبراهيم  
 حرم مكة وأبى حرمت المدينة ما بين لابتيها لا يقطع شجرهما رواه الشيخان وزاد مسلم ولا يصاد صيدها  
 وروى أبو داود أنه عليه السلام قال لا يفتل خلاها ولا ينفر صيدها ولا يفتل خلاها أي لا يقطع  
 حشيشها الرطب الأكل والأدواء وقال مالك إلا إن صيد وج وعظامه أي شجره حرام محرّم رواه أبو داود  
 والترمذي واللابية وهي الأرض ذات الحجارة السود (وتزيد مكة) على المدينة والوج (بوجوب  
 الفدية) فيها دونهما لأنها ليسا محلين للنسك فإن ألتف صيد أضيق في النعمة بدنة وفي بقير الوحش  
 وحمارة بقرة وفي الغزال بمنزلة وهي أنثى المعز التي تم لها سنة والأرنب غنق وهي أنثى المعز ثم لم تبلغ  
 سنة والأرنب بوع جفيرة وهي أنثى المعز إذا بلغت أربعة أشهر وفصلت عن أمها والحمامة شاة وما لا نقل  
 له يحكم بمثله عدلان وفيها لا مثل له القيمة وإن قطع نباتاً رطباً أو قلعة ضمنه في الشجرة الكبيرة  
 ببقرة والصغيرة شاة ويحلف أخذ النبات لعلف أو دواء أفاد ذلك الرمي.  
 الفصل في وجوب مراعاة الحلال والحرام في المعاملات والأحكام (يجب على كل مسلم مكلف)  
 أي بالغ عاقل (أن لا يدخل في شيء) من المعاملات (حتى يعلم ما أحل الله تعالى منه وما حرم) قال الرمي  
 ومن بيع أو اشتري أو تجرّ يتعين عليه معرفة أحكام التجارات وكذا ما يحتاج إليه صاحب كل حرفة  
 يتعين تعلمه والمراد بالأحكام الظاهرة الغالبة دون الفروع النادرة والمسائل الدقيقة انتهى (لأن الله  
 سبحانه) تبارك وتعالى (تعبّدنا) أي كلفنا وأمرنا (بأشياء فلا بد) علينا (من مراعاة ما تعبّدنا به) ولا بد  
 من تحصيل العلم لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم وإنما هو طلب المحتاج إليه أفاد ذلك الغزالي (وقد أحل  
 البيع) أي التجارة (وحرم الربا) كما قال الله تعالى في كتابه العزيز وأحل الله البيع وحرم الربا قال سليمان  
 الجمل يعني وأحل الله لكم إلا رباح في التجارة بالبيع والشراء وحرم الربا الذي هو زيادة في المال لأجل تأخير  
 الأجل وذكر بعض العلماء الفرق بين البيع والربا فقال إذا باع ثوباً يساوي عشرة بشرين فقد جعل  
 ذات الثوب مقابلًا بعشرين فلما حصل التراضي على هذا التقابل صار كل واحد منهما مقابلًا للآخر في  
 المالية عندهما فلم يكن أخذاً من صاحبه شيئاً بغير عوض أما إذا باع عشرة دراهم بعشرين فقد أخذ عشرة  
 الزائدة بغير عوض ولا يمكن أن يقال إن العوض هو الأثمان في مدة الأجل لأن الأثمان ليس ما لا حي  
 يجعله عوضاً عن عشرة الزائدة فقد ظهر الفرق بين الصورتين (وقد فسّد الشرع) أي صاحب  
 الشرع وهو الله سبحانه وتعالى (هذا البيع) المعروف (بآلة التعريف) أي الذي هو في الآية الشريفة  
 (بقيود) بما يمنع الفساد ويزيل الحرام كنهى النبي صلى الله عليه وآله عن التفريق بين الامة وولدها الذي لم يميز

وطواف الوداع ويحرم  
 صيد الحرمين ونباتهما  
 على محرّم وحلال وتزيد  
 مكة بوجوب الفدية.  
 الفصل في وجوب على  
 كل مسلم مكلف أن  
 لا يدخل في شيء حتى  
 يعلم ما أحل الله تعالى  
 منه وما حرم لأن الله  
 سبحانه تعبّدنا بأشياء  
 فلا بد من مراعاة  
 ما تعبّدنا به وقد أحل  
 البيع وحرم الربا وقد  
 فسّد الشرع هذا البيع  
 بآلة التعريف بقيود.

① ما خرج من مشرك



ولو من زنا أو كان مجنوناً قبل إفاقته فبطل البيع المصحوب بذلك التفرق أجماعاً وإن رخصت الام أو أفتت  
أو كانت مجنونة وفاقاً للجلال البلقيني في صورة ما باق الام و خلافاً للاذرعي في صورة جنونها لرعاية  
حق الولد إذ عود الآفة وإفاقته المجنونة من زمان كل وقت أفاد ذلك ابن حجر وحرمة بيع الطعام لكافر  
مكلف إذا علم أو ظن أنه يأكله نهار رمضان لأن ذلك إغارة على المعصية (وشروطها) وأركانها لا بد من  
مراعاتها) فلا يصح البيع حيث لم يكن ضمناً إلا بالاجاب من البائع أو من يقوم مقامه ولو مزلاً وهو ما  
يدل على التملك بالتميز دلالة ظاهرة كعتك وملكتك وملكك بكذا والقبول من المشتري أو من يقوم  
مقامه ولو مزلاً أيضاً وهو ما يدل على التملك بالتميز دلالة ظاهرة كاشتريتك وملكك ورضيت وخرج  
بما لم يكن ضمناً البيع الضمني كاعتق عبدك غني على ألف مثلاً فلا يشترط فيه إيجاب وقبول بل يكفي فيه  
الإلتزام والجواب وكأنه قال له بعتك ثم أعتقته عنك وشروط الإيجاب والقبول أن لا يطول فصل بينهما  
عرفاً وان لا يتخللها ملكية أجنبية ولو من لا يطلب جوابه فان طال بما يشعر بالاعراض أو تداخل بينهما  
ذلك لم ينقذ البيع شره بغير قاعن المجلس أم لا وان لا يتغير الإيجاب قبل القبول وان يقبل وقت الإيجاب  
وان لا يكون معلقاً إلا في نحو ان كان ملكي فقد بعتك وفي بعتك ان شئت وان لا يكون موقفاً وان يتيق  
كل منهما على الأهلية الى تمام العقد وان يتكلم الشخص سواء كان قابلاً أو موجباً بحيث يستمعه ممن يقرب به  
وان لم يسمعه صاحبه ويكون علم ذلك باعلام أو بحمل ربح اليه وشروط المتبايعين البلوغ والعقل  
وعدم الرق وعدم الحجر عليه بصفة وعدم الإكراه بغير حق فلا ينقذ البيع من الصبي ولو تميزاً باذن  
ولي في اختياره لسقوط عبارته ولا من مجنون ومغيب عليه نعم ينقذ من سكران عاين بسكرة وان لم  
يكن مكلفاً ولا من رقيق غير مأذون له ولو مدبراً ومعلقاً عتقه بصفة وأم ولد أم المالك ببيع فينقذ منه  
ولا من محجور بصفة لسقوط عبارته ولا يشترط تحقق الرشد فينقذ من مجهول الحال ولا ينقذ من مكره  
بغير حق ما لم يتوهم بفسح ولو قال بعت مالي والأقلك بفسح لا نه اذن وزيادة أم المالك ببيع بحق كان توجّه  
عليه ببيع ماله لو فاء ذكبه أو شرا عين لزمته بعتك سلم فأكراه الحاكم عليه فيصح بيعه وشراؤه ولا بد  
لصحة العقد من كون العاقل بصيراً فلا يصح من أعمى فيما يتوقف على الرؤية ومسيلاً ان كان المبيع رقيقاً  
مسيلاً أو مرتداً أو مضطرباً أو فقيراً أو مافقه أنار السلف أي أخار الصالحين ومقصوداً ان كان المبيع  
سلاحاً أو خيلاً فلا يصح شراؤه حربياً لها وحلالاً ان كان المبيع صيداً أفاد ذلك كله الشمس الرملي في شرح  
هديه الناصح وشروط المبيع على ما قاله أحد الزاهد خمس أحدها أن يكون طاهرة عنه أو متنجساً  
بنجاسة لا تمنع الرؤية مع إمكان تطهيره فلا يصح بيع ما لا يمكن تطهيره كحل ودهن وماء قليل الكثرة  
يلوغيه قلن إحالة لا إزالة كالحمر تطهر بالتخلل ولا يصح بيع ما تمنع النجاسة رؤيته مع إمكان تطهيره  
نعم يصح بيع الأرض المسمدة بالنجاسة وان لم يمكن تطهيرها إلا بازالة ما وصل اليه السواد الظاهر منها  
فانه من مصلحتها والضرورة ويلحق بذلك بيع الابنة بالثمن والاجر الميعون بالزبل اذ لا يمكن تطهيره  
الابهم الناء وإيهال الماء الى باطنه والإجماع الفعلي على الصحة وكانهم اغتفروه للضرورة أفاد  
ذلك الرملي وانهما يكونان متغيباً ولو ما لا فلا يصح بيع ما لا صفته فيه كبات خنطة وخنرات لا تؤكل  
إلا العلق فيصح بيعه لمنفعة امتصاص الدم والأدود القز فيصح بيعه لمنفعة ما يتولد منه ولا يصح بيع سبع  
لا ينفع لصده ولا لقتال عليه كالأسد والذئب ولا يبيع الحمار الزين الذي لا تنفع فيه بخلاف العبد الزين  
فيصح بيعه كغلا حته لا عتاقه وبيع لبن بني آدم صحيح وبيع ما يتنفع برؤيته كطاووس أو بصوته  
كرو زور وهو ما ان حل أكله لكن التمثيل به لا يفي في ثمنه لصوته وبيع أيضاً ما يتنفع بتعليمه كغرد  
لواصيده كغفر وبرة أفاد ذلك الرملي وانهما يكونان متغيباً وراعى تسليم البائع المبيع وقدره المشتري  
على ملكه كانه فلا يصح بيع ضال وأبق ومغضوب إلا من قادر على إخلاصه بلا مؤنه ولا يصح بيع منك

متعاقدين

من اعم ١١

شروط من المتبايعين

وشروط واركان  
لا بد من مراعاتها

دين فلكها

٥- حيتو ع

٤٨٤

٦٤

كتيب



في الماء الا في تركه صغيرة يمكن روثه فيها واخذها منها بسهولة ولا يصح طائر في الهواء ولو حماما وان  
اعتد عذره نعم يصح بيع النخل خارج الكوارة ان كانت امانة في الخيلة وسقت له روثه معترة افاد ذلك  
الرملي ولو ابيعها فكونه مملوكا للعاقبة فلا يصح بيع مالا يملكه الا باذن مالكه بوكالة او ولاية فان باع  
مشتراكا بغير اذن شريكه صح في ملكه فقط ولو باع مال مؤثره طائحا حياته فان موته او على ظن انه  
في فضولي فان ما ذونا في ذلك صح وخامسها فكونه معلوما عند العاقدين قدر او جنسا وصفه لا من كل  
وجه الا في السلم فلا بد فيه مع معرفتهما بها من معرفة عدلين غيرهما والفرق ان التسليم في البيع يقطع  
الخصومة ولا كذلك السلم فانها غير مأمونة عنده بشرط ما ذكر ليرجع اليهما عند منازعتهما واستثنى  
من اطلاق العلم صور كبيع حمام الرجين عند الاختلاط وماء لشرب دابة وهذه الشروط الخمسة ترجع  
الى اثنين ان يكون مملوكا متفعلا او الطهارة علية من قيد الملك والقدر على التسليم والعلم بالمبيع شرطان  
في العاقد لا في العقود عليه افاد ذلك الشمس الرملي والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ماله  
واشترى زجاجة بشمن كثير يظنها جوهرة ولا خيار لذلك لتقصيره بعمله بقضيه ومه من غير بحث ولا انه  
مستلحق لم يثبت الخيار لمن يفتن بل ارشده الى اشتراطه افاد ذلك ابن حجر (فقط من اراد البيع والشراء  
لمن تعلم ذلك) اي المذكور من القيود والشروط والاركان (والا) يتعلم ذلك (اكل الرباشاء ام ابي)  
روى ان عمر رضي الله عنه كان يطوف السوق ويضرب بعض التجار بالدرة ويقول لا يبيع في سوقنا  
الا من يفقه والا اكل الرباشاء ام ابي حكى بذلك الغزالي (وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع في سوقنا  
مخسر يوم القيامة مع الصديقين والشهداء) وقال صلى الله عليه وسلم لا يكفرها الا الهم في طلب  
المعيشة وقال صلى الله عليه وسلم لا تبغوا عن المسألة وسعيا على عياله وتعطفا على جارة لقي الله  
مكروها كالمكر ليلة البذر وقال عليه السلام عليكم بالتجارة فان فيها تسعة اعشار الرزق ذكر ذلك الغزالي  
في الاحياء (وما ذلك) اي الحشر مع الصديقين والشهداء (الا لاجل ما يلقاه من مجاهدة نفسه)  
الامارة بالمعصية (وهو) وهو ميلان النفس الى ما تنلده من الشهوات من غير داعية الشرع  
(وقهرها على اجراء العقود على ما امر الله والا) يكن كذلك (فلا يخفى ما توعد الله من تعدى الحدود)  
اي مجاوزتها (ثم ان بقية العقود من الاجارة والقراض والرهن والوكالة والوديعة والعارية والشركة  
والمساقاة وغيرها) من بقية المعاملات كالمبة والصلح والجوالة والضمان والشفعة والوصية (كذلك)  
اي كالبيع والشراء (لا بد من مراعاة شروطها وركانها) فان كان الاجارة اربعة عاقد وصيغة  
واجرة ومنفعة وشروط صحتها يحكم العاقدون بالمدة والاجرة وان لا يشترط فيها عقدا آخر كقوله  
اجر تك داري سنة على ان تبغني كذا او تقرضني كذا وان يتصل الشرع في استيفاء المنفعة بالعقد في  
اجارة العين الا في اجارة مدة تلي مدة اجارة سابقة قبل انقضائها للمالك منفعتها والاني كراهة التوب وهو  
ان يوجر دابته واحدا ليركبها بعض الطريق ويركبها المؤجر البعض الآخر على التاوب  
او يوجرها اثنين ليركب كل منهما مدة معلومة على التاوب ثم يقسمان والاني كراهة حيوان لعمل مدة  
على ان يتفقد به المكسري الايام دون الليالي والاني اجارة الارض التي عليها الماء قبل  
انحساره والاني اجارة نفسه ليحج عن غيره اجارة عين قبل وقته واركان القراض خمسة عاقد وصيغة  
ورأس مال وعمل وربح وشروطه ان يكون بالدرهم والدنانير الخالصة وان يكون الربح مشتركا  
بينهما بحسب الشرطه واركان الرهن اربعة عاقد ومرهون ومرهون به وصيغة وشروط في المرهون  
تكونه غنما يصح بيعها ولو كان مشاعا وفي المرهون به كونه ذنبيا ولو منفعة متعلقة بالذمة كما اذا ازم  
انسان ذمة آخر حمله الى مكة في اول شهر كذا وسله الاجرة وخاف من هربه فطلب منه رهانا فانه يصح  
واركان الوكالة اربعة موكل ووكيل وموكل به وصيغة لكن لا يشترط القبول لفظا ويشترط في الموكل

وتمام اورد  
دويني قاري

فعلى من اراد البيع  
والشراء ان يتعلم ذلك  
والا اكل الرباشاء ام  
ابي وقد قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم  
لا يبيع التاجر الصدوق  
يحشر يوم القيامة مع  
الصديقين والشهداء وما  
ذاك الا لاجل ما يلقاه  
من مجاهدة نفسه وهواه  
وقهر ما على اجراء العقود  
على ما امر الله والا فلا يخفى  
ما توعد الله من تعدى  
الحدود ثم ان بقية العقود  
من الاجارة والقراض  
والرهن والوديعة  
والعارية والشركة  
وغيرها كذلك لا بد  
من مراعاة شروطها  
واركانها



صفة مباشرة ما وكل فيه بملك أو ولاية وفي الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه وفي الموكل فيه  
 أن بملك الموكل حالة التوكيل الولاية عليه وأن يكون قابلاً للولاية لخرج العبادات والحدود ودخل  
 تفرقة الزكاة والكفارة وذبح الأضحية وفي الصيغة اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر  
 وأركان الودعة أربعة مودع ووديع وصيغة وشروط في المودع والوديع ما مرفق في موكل ووكيل  
 فلا يودع محرم صدأ ولا كافر محو مصحف أو عبد مسلم وشروط في العين المودعة كونها محترمة ولو نجسة  
 ككلب ينفع ولو جبة برء وأن لم تضمن بالاتلاف بخلاف غير المحترمة ككلب لا ينفع وآلة لهو وشروط  
 في الصيغة اللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو اللفظ منهما فلا يكفي غير ذلك ولركان  
 العارية أربعة مغير ومستعير ومعار وصيغة ويكون اللفظ من أحد الطرفين والفعل من الآخر وشروط  
 في المعير أن يكون بالغاً عاقلاً خراً رشيداً وفي المستعير تعيين وإطلاق تصرف وفي المعار انتفاع مباح  
 مع بقائه ولا يضمن مائل من ذات المعار أو صفته باستعمال ما ذون فيه فلو أعار شخصاً ثوباً للثقة لم  
 يضمن ما انسحق منه أو أحمق وإن ذهب جميعه وموت الدابة كما يحاق الثوب وتفرع عن هذه  
 وعزها باستعمال ما ذون فيه وكسره سيفاً أعاره لقاتل به كانسحاقه ولركان الشراكة خمسة  
 عاقدان ومعقود عليه وعمل أي ذكره وصيغة وشروط في العاقدين أهلية توكيل وتوكل وفي المعقود عليه  
 كونه مثلاً نقداً أو غيره خلط بمضيه ببعض قبل عقد بحيث لا يتميز أو كونه مشاعاً ولو متقوم ما وفي العمل  
 مصلحة بحال وتقدر بغير نظر للعرف وفي الصيغة لفظ يشعر بإذن في تجارة ولركان المساقاة ستة عاقدان  
 وعمل وعمر وصيغة ومورد وشروط في المورد كونه نخل أو عنباً مربياً معيانياً عاملاً مغروساً لم يبد  
 صلاح ثمره وفي العمل أن لا يشترط على العامل ما ليس عليه وأن يقدر بزمان معلوم يثمر فيه الشجر  
 غالباً كسنة أو أكثر كالأجارة أفاد ذلك شيخ الإسلام (وعقد النكاح يحتاج إلى مزيد احتياط) وهو  
 الأخذ بأوثق الوجوه (ورئي) وهو الأخذ بما هو أجمع لأصول الأحكام وأبعد عن شوائب  
 التاويلات لأنه يحتاج للنكاح ما لا يحتاج لغيره (حذراً عما يترتب) أي يتفرع (على فقد ذلك) أي  
 المذكور من الشروط والأركان وهو فساد النكاح المؤدى للزنا المؤبد ووجود ولد الزنا والتوارث  
 الفاسد وقطع الولاية وغير ذلك فإركان النكاح خمسة صيغة وزوجة وزوج وولي وشاهدان فالصيغة  
 هي إيجاب من الولي وقبول من الزوج ويشترط في الزوجة ثلاثة شروط الحل والتعيين والخلو من  
 نكاح وعدة وفي الزوج خمسة شروط الحل والتعيين والاختيار والعلم بحل المرأة له وأن يعرف اسمها  
 ونسبها أو عيها وفي الولي اختيار وفقد مانع وهو كفر وفسق وصاروق وجنون مطلق  
 وفي الشاهدين أن يكونا أهلين للشهادة وأن يتعاضداً أفاد ذلك المدائني  
 فصل في النيات من البيوع (يحرم الربا) هو أعكبر الكبار بعد الزنا والزنا بعد القتل والقتل بعد  
 الشرك بالله فأكبر الكبائر الشرك ثم القتل ثم الزنا لأنه فيه الحد ثم الربا أفاد ذلك عطية ثم أبداً من  
 الربا قوله (فعله وأكله وأخذته وكتابه وشهادته وحجته) وهو الخدق في تدبيره أي إذا اختل  
 الشرط لقوله صلى الله عليه وآله كل الربا وموكله وكتابه وشاهدته رواه مسلم فقوله كل الربا بالمال أي  
 أخذه وقوله وموكله أي معطيه وقوله وكتابه أي كاتب الوثيقة وقوله وشاهدته أي حاضره وإن لم  
 يشهد ولا ولان أشد إيماناً من الأخيرين لأن الواقع منهما مجرد الإقرار على المعصية بخلاف الأولين  
 أفاد ذلك الشارقي (وهو) أي الربا (بيع أحد النقيدين) أي الذهب والفضة (بالآخر نسيئة) أي  
 لأجل وأن نصير وإن حل في المجلس ويسمى هذا ربا النساء وكما يكون هذا في مختلفي الجنس يكون  
 في متحدى الجنس كما يعلم بما سأل ذلك بعتك هذا الذهب ثم طلل لينة مؤجل بدرحة مثلاً  
 أفاد ذلك عطية والدرجة أربع دقائق (أو) بيع ذلك (بغير تقاض) أي تأخير قبض الموضن أو قبض  
 وبيع

وعقد النكاح يحتاج  
 الى مزيد احتياط  
 وتثبت حذراً مما يترتب  
 على فقد ذلك.

فصل في يحرم الربا فعله  
 وأكله وأخذته وكتابه  
 وشهادته وحجته وهو  
 بيع أحد النقيدين  
 بالآخر نسيئة أو بغير  
 تقاض.

تروى عن مفسرين

ع. سدي و سفي



أحدھا و یسمی هذا بالد و کا یكون هذا في مختلف الجنس یكون في متحدة كما أشار الى ذلك بقوله (أو)  
 بیع ذلك (بجنیه) كذهب بذهب (كذلك) أي بالنسبة أو بغير تقابض (أو) بیع ذلك بجنیه  
 (متفاضلا) أي مع زيادة أحد العوضین علی الآخر و یسمی هذا بالفضل أي الزیادة ولا یكون إلا  
 في متحدة الجنس كدینار بدینارین أما مختلف الجنس فلا یضرب فی التفاضل و من ربا الفضل ربا القرض  
 و هو كقرض جری بمقابل القرض فهو ربا كان شرط علیه أن یرد فی قرض دینار بدینارین أفاد ذلك الشیخ  
 عطیة و من ربا القرض الغار و قه المعروفة فهي حرام بأطلة الأبحلة بأن یقول مثلا وضعت الأرض  
 عندك علی هذه الدراهم و أحتك منعتها بكذا كما أفاده الشرقاوی أو بأن أباحه منفعة الأرض خارج  
 العقد كما أفاده الباجوری (و) بیع (المطعمات بعضها ببعض كذلك) أي بالنسبة أو بغير تقابض  
 أو بالتفاضل و الحاصل أنه ان بیع رجوی بجنیه كذهب بذهب و بربر شرط فی صحة بیعة ثلاثة أمور  
 حلول و تقابض قبل التفرق طوعا من مجلس العقد و مماثلة عند العقد یقینا و ان بیع ربوی بغير جنیه  
 و أخذ فی علة الربا كذهب بفضة بشرط الحلول و التقابض قبل التفرق دون المماثلة فان لم تتحد علة الربا  
 كان بیع طعام بنقد أو ثوب مثلا لم بشرط شیء من الثلاثة و علة الربا فی النقد كونه نقدا و فی الطعام  
 الطعم أفاد ذلك شیخ الاسلام (و یحرم بیع مالم یقبضه) سواء كان عقارا أو غیره اذن فی البائع أم  
 لا یؤاخذ له عطف المشتري الثمن أم لا و حجة ذلك ما رواه محکم بن حزام بالزای المنقوطة قال قلت  
 یا رسول الله انی ابتاع ای اشتری هذه البیوع یفسخ بلف المبیع أو اجتماع ضمانین علی شیء واحد فی زمن  
 تقضیه و علة ضعف الملك بدلیل أن البیع یفسخ بلف المبیع أو اجتماع ضمانین علی شیء واحد فی زمن  
 واحد اذ لو صح بیعه لكان مضمونا علی المشتري أيضا للمشتري الثاني قبل قبضه فیکون مضمونا له و علیه  
 فلذا امتنع بیعه قبل قبضه و لو لبایعة الأول حيث باعه له بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت  
 ضفه فان باعه له بعین الثمن أو بمثله ان تلف أو كان فی الذمة ضح و كان أقالة بلفظ البیع و كما لا یجوز بیع  
 المبیع قبل قبضه لا یجوز غیره من المعاوضات جعله صداقا أو أجرة أو رأس مال سلم أو صلح و كذا  
 لا یجوز هبة و أجارته و رهنه و لا اقرضه و لا تصدق به و لا میكاتبه و لا التولية و لا الاشرافه نعم  
 یصح اعتاقه علی الاصح لقوة العتق و كذا الاستیلاء و اما وقفة فقال المثلون ان شرطنا فی القبول فهو  
 كالبیع و الا فهو كالعتق أفاد ذلك الحصنی و الشرقاوی (و) یحرم بیع (اللحم) أي و الشحم و الالبنة  
 و الكرش و نحوها حتی جلد لم یذبح بشرط أن یؤكل غالبا یجوز سباط لانه حیث ذربوی (بالحيوان) أي  
 مطلقا و لو سبكا أو جردا أو من غیر جنیه أو غیر ما کول یحمار و عبد أفاد ذلك ابن حجر و یجوز بیع  
 حیوان یحمر ان آخر و لو من جنیه أو مؤثلا و ان كان یضرع أحد هما لئلا یعدم وجود الجنس الربوی  
 من الجانبین اذ لا ربا فی الحيوان و خرج ما لو كان اللبن فیها و أحد جنسهما و كانا ما کولین كشاة لون  
 بثلاث فانه لا یصح و یجوز بیع لبن حیوان و لو ما کول لا أن لم یکن فی ضرعه لبن یقصد بالحلب لكونه  
 من جنس ذلك اللبن و ذلك بأن لم یکن فی ضرعه لبن أو كان لكن من غیر جنس ذلك اللبن کبیع لبن  
 بقره شاة لالبین فی ضرعها أو فیه لبن فان كان من جنسه کبیع لبن بقر یقر فی ضرعه لبن لم یجز للربا  
 أفاد ذلك شیخ الاسلام و الشرقاوی (و) یحرم بیع (الدين بالدين) للنهي عن بیع الكالی بالكالی  
 أي النسبة بالنسبة قال أبو عبد صورته أن یسلم الرجل الدراهم فی طعام إلى أجل فاذا حان الأجل  
 یقول المدين لیس عندی طعام و لكن یقنی انما إلى أجل مسمى نیئة انقلت إلى نیئة فلو قبض  
 الطعام ثم باعه منه أو من غیره لم یکن کالیا کالی أفاد ذلك أحمد القوی فی المصباح (و) یحرم بیع  
 (بیع الفضول) هو من لبس ما لا کار ولا ولا و کلا ولا ما ذروا له فلا یصح بیعه و ان أجاز له  
 المالك و كذا سائر تصرفاته و فی القديم و حکي عن الجودي أيضا أنها موقوفة علی رضا المالك

او بجنیه كذلك او  
 منها مثلا و المطعومات  
 بعضها ببعض كذلك  
 و یحرم بیع مالم یقبضه  
 و اللحم بالحيوان و الدين  
 بالدين و بیع الفضولی

منه  
 ما یصح  
 اذ لو و کلمع  
 او و دونی  
 هاک / کت







هذا البيع لأنه يتسبب في الحرام فكل تصرف يؤدي إلى مقصية حرام كما أفاد ذلك الشرفاوي  
 (و) يحرم (بيع الأشياء المسكرة) سواء كانت نجسة أو طاهرة كالحمر والنخ والافيون والحشيشة  
 المسكرة التي ياكلها الخرافيش (و) يحرم (بيع المعيب بلا اظهار لعيبه) أي سواء كان العيب ظاهرا  
 أو باطنا والمراد بالباطن ما يتعسر الاطلاع عليه وللظاهر خلافه بأن لا يكون داخل الباطن ومن  
 الظاهر تنجس اللحم المأكولة ولو جبه كما هو ظاهر سهولة الاطلاع عليه ولو مع الحياة أفاد ذلك الرمي  
 في النهاية فانه عيب المبيع فوجب فان أخفاه كان ظلما غاشيا والغش حرام وكان تارك النصح  
 في المعاملة والنصح واجب ويدل على تحريم الغش ما روي أنه عليه السلام من رجع يبيع طعاما فاعجبه  
 فأدخل يده في أي ثوب لا فقال ما هذا قال أصابته السماء فقال فهلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس  
 فمن غشنا فليس منا ويدل على وجوب النصح باظهار العيوب ما روي أن النبي صلى الله عليه وآله لما بايع جريرا  
 على الإسلام ذهب لينصرف فحذت ثوبه واشترط عليه النصح لكل مسلم فكان جريرا إذا قام إلى  
 السلعة يبيعها أقرعوا بها ثم خيره وقال أن شئت أخذ وأن شئت فارتك فقبل له أنك إذا فعلت مثل  
 هذا لم ينقل ذلك بيع فقال أنا بما يفتقر رسول الله صلى الله عليه وآله على النصح لكل مسلم ذكر ذلك الغزالي (ولا تصح  
 قسمة تركه ميت ولا يبيع شيء منها مالم توف) أي تقض (ديونه) التي كرمته (ووصاياه) أي وما لحق  
 بها كمتعلق بالموت وترجع بحز في مرض الموت فتنفذ ذلك من ثلث الباقي بعد الديون (و) مالم  
 (تخرج أجرة حجة وعمره أن كانا) وأجبت (عليه إلا أن يباع شيء) أي من التركة (لقضاء هذه  
 الأشياء) وأما قدمت هذه الأشياء على الارث لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين وتقدم بما  
 لمصلحة الميت كما في الحياة (فالتركة كمرهون بذلك) أي المذكور من الأشياء لتعلق الحقوق بتلك التركة  
 (كرفيق جني) الكاف للتظهير فإن أرش الجنانية يتعلق برقبته ولو بعد المفعول على دية قوله (ولو  
 بأخذ دائق) وهو مهندس درهم غاية لقوله ولا تصح قسمة تركه ميت فالصواب أن يكون هذا بعد  
 المقتضى وتر قوله كرفيق جني بقوله (لا يصح بيعه) أي الرقيق (حتى يؤدي ما برقبته) مما لزم عليه  
 (أو) إلا أن يباع شيء (بأذن الغريم) أي صاحب الدين (في بيعه) أي ذلك الشيء قال عبد الله  
 الشنقوري في شرحه على الرجبية وأعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة أولها الحق  
 المتعلق بعين التركة كالزكاة والجنانية والرهن فيقدم على مؤن التجهيز والثاني مؤن التجهيز بالمعروف  
 فإن كان الميت فاقدا للبال فمجهيزه على من عليه نفقته في حال الحياة فإن تعذر ففي بيت المال فإن  
 تعذر فعل أغنياء المسلمين وهذا في غير الزوجة وأما الزوجة التي تجب نفقتها فتؤنة تجهيزها على الزوج  
 المورث ولو كانت غنية والثالث الديون المرسلة في الذمة فهي مؤخرة عن مؤنة التجهيز والرابع  
 الوصية بالنك فادونه لاجني والخامس الارث اه (ويحرم) السوم على سوم غيره لقوله صلى الله عليه وآله  
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه رواه الشيخان وهو خبر بمعنى النهي والمعنى فيه الا بقاء وهو (أن يترد رغبة  
 المشتري) بأن يقول له رد البيع حتى أبيعك خيرا منه هذا الثمن أو مثله بأقل منه (أو البائع) بأن يقول  
 له استرد المبيع لأشتره منك بأكثر (بعد استقرار الثمن) بالتراضي به صريحا ولا بد أيضا بعد التراضي به  
 من المراجعة على إيقاع العقد وقت كذا فلو اتفقا عليه ثم افترا قان غير مواءمة لم يحرم السوم حينئذ  
 وخرج باستقرار الثمن مالم تكن المبيع طاف به على من يزيد فيه فلا يحرم ذلك (ليبيع) أي المقتري (عليه)  
 أي المشتري في الصورة الأولى (أو يشتره) أي المقتري (منه) أي البائع في الثانية (و) التغير (بعد العقد  
 في مدة الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط (أشد) حرمة وابتداء وذلك كان يأمر المشتري بالفسخ  
 لبيعه مثل المبيع بأقل من ثمنه أو خيرا منه بمثل ثمنه أو أقل أو يأمر البائع بالفسخ ليشتره بأكثر  
 من ثمنه وذلك لقوله صلى الله عليه وآله لا يبيع بمضك على بيع بعض حتى يبتاع أو يذر وحتى لا يميل ويبتاع بمعنى

وبيع الأشياء المسكرة  
 وبيع المعيب بلا اظهار  
 لعيبه ولا تصح قسمة  
 تركه ميت ولا يبيع شيء  
 منها مالم توف ديونه  
 ووصاياه وتخرج  
 أجرة حجة وعمره  
 أن كانا عليه إلا أن  
 يباع شيء لقضاء هذه  
 الأشياء فالتركة  
 كمرهون بذلك كرفيق  
 جني ولو بأخذ دائق  
 لا يصح بيعه حتى يؤدي  
 ما برقبته أو يأذن الغريم  
 في بيعه ويحرم أن يفتقر  
 رغبة المشتري أو البائع  
 بعد استقرار الثمن  
 لبيع عليه أو يشتره  
 منه وبعد العقد في مدة  
 الخيار أشد.

① باليشتا سيرا



يشتري أي حتى يتم الشراء والآخر قد وقع والشراء على الشراء مقيس على ذلك أفاد ذلك الشراوى  
 (و) يحرم مع علم التحريم احتكار قوت وهو (أن يشتري الطعام) من غير وزيب وكل مجزى  
 في الفطرة وكذا قوت البهائم (وقت الغلاء والحاجة) عرقاً (لحبه) أي بملك ما اشتراه من الطعام  
 (ويبيعه بأغلى) أي ما كثر عند اشتداد حاجة أهل محله أو غيرهم إليه وإن لم يشتريه بقصد ذلك لقوله  
 لا يملك لا يملك إلا خا طني أي أتم نعم أن خيف في السنة الثانية حاجة نصيب الزرع فله أملاك قوت  
 السنة الثانية أيضاً ويبيع الفاضل أملاك احتكار طعام غير قوت واحتكار قوت لم يشتريه كغلة ضيفه  
 أو اشتراه وقت الرخص أو وقت الغلاء لنفسه وعياله أو لبيعه لا بأكثر أو لبيعه بأكثر وهو جاهل  
 بالهيم فلا يحرم والأولى بيع ما فضل عن كفاية مؤنة سنة أفاد ذلك ابن حجر في فتح الجواد (و)  
 يحرم النجش وهو (أن يزد في سلعة) أكثر من ثمنها وليس قصده أن يشتريها بل (ليتر غير) فيوقفه  
 في شرائها لو كان التفرير بالزيادة فليس وفي الثمن القيمة والمعنى في تحريمه الأبداء ولا خيار للشري  
 ولو كان النجش بموافقة من مالك السلعة ومن يزد فيها لتفريطه بعدم مراجعته لأهل الخبرة  
 وتأمله ومثل ذلك في الحرمة مديح السلعة بالكذب ليرغب فيها أفاد ذلك الشيخ الإسلام في الفتح  
 والتحرير والشيخ الشراوى (و) يحرم (أن يفرق بين الجارية) أي الأمة وأن رضى (وولدها  
 قبل التميز) وهو هنا بحيث يفهم الخطاب ويرد الجواب وإن لم يبلغ سبع سنين بخلاف ما في الصلاة  
 ومثل الولد الصغير البالغ المجنون فلا يجوز أن يفرق بينه وبين أمه قبل الإفاقة سواء كان التفريق ببيع  
 أو باقالة بعد بيعهما لأنها في المعنى أو بغير بيع بان وجد بأحد مما عيب أو بغير عرق فأنحرف الشيخ  
 لأنه يسمى سفراني العرف وهذا لا يختص بالأمة وفرعها بل مجزى في الحرمة وذلك لقوله لا يملك  
 من يفرق بين والدته وولدها ففرق الله بينه وبين أمه قبل الإفاقة سواء كان التفريق ببيع  
 أو في الجنة ويجوز التفريق بينهما بوقف وعق ووصية كان أو وصى بالفروع وبقي الأصل للورثة  
 فتصح إن مات الموصى بعد التميز والأتين بطلانها أفاد ذلك الشيخ عطية مع شيخ الإسلام في الفتح  
 وقال الشراوى وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عنها الأبدية (و) يحرم (أن يفس) بضم  
 العين قال عبد الوهاب في المنج السنية وقد روى مسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم في السوق على  
 صرة طعام فدخل يده فيها فالت بلالا فقال ما هذا يا صاحب الطعام فقال يا رسول الله أصابته السماء  
 قال أفلا جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ثم قال صلى الله عليه وسلم غشنا فليس منا اه وقال الغزالي والغش  
 حرام في البيوع والصنائع جميعاً ولا ينبغي أن يتهاون الصانع بعمله على وجه لو عمله غيره لما ارتضاه  
 لنفسه بل ينبغي أن يحسن الصنعة ثم يبين عيها إن كان فيها عيب فذلك يتخلص اه (أو بخون) كان  
 يخلف وعده (في الكيل والوزن والذرع والعد) قال الغزالي فينبغي أن يكيل كما يكال قال الله تعالى  
 ولا تظلموا للظالمين الذين إذا ا كالألهم أو وزنواهم أو وزنواهم يخسرون ولا يتخلص من  
 هذا إلا بأن يرجع إذا أعطى وينقص إذا أخذ العدل الحقيقي لا يتصور فليظهر بظهور الزيادة  
 والنقصان فإن من استقصى حقه بكال به شك أن يتعداه ثم قال والتشديد في أمر الميزان عظيم والخلاص  
 منه يحصل بحجة ونصف حجة وفي قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا تظفوا في الميزان وأقيموا الوزن  
 باللسان ولا تخسر وأل الميزان أي لسان الميزان فإن النقصان والرجحان يظهر بميله اه (أو يكذب) بأن  
 لا يصدق في سعر ذلك الوقت وقد قال صلى الله عليه وسلم واليمان إذا صدقا ونصحا بورك لهما في بيعهما وإذا كتما  
 وكذا يترفع بركة يبيها ذكر ذلك الغزالي (و) يحرم (أن يبيع) الشخص (القطن أو غيره  
 من البضائع) جمع بضاعة بكسر الباء وهي ما تعدل للتجارة (ويقرض) أي يعطى ذلك الشخص القرض

ن فله ربحا في واه

أو واه المغير

وأن يشتري الطعام وقت  
 الغلاء والحاجة لحبه  
 ويبيعه بأغلى وأن يزد  
 في سلعة لغير غيره وأن  
 يفرق بين الجارية وولدها  
 قبل التميز وأن يفس أو  
 يخون في الكيل والوزن  
 والذرع والعد أو يكذب  
 وأن يبيع القطن أو  
 غيره من البضائع  
 ويقرض

أو على

أو دين نحو



المشتري معه (فوقه) أي الزائد من المبيع (درهمهم) مفعول ثانٍ لقرض وأما بالنظر لتبسيط فهو بدل من القرض (ويريد) أي ذلك الشخص المقرض أي يجعل الزيادة (في ثمن تلك البضاعة لأجل) ذلك (القرض) (يحرم أيضا) (أن يقرض) أي الشخص (الحائك) أي الناج (أو غيره من الأجراء) جمع أجير (ويستخدمه) أي يجعل المقرض الحائك خدامه (بأقل من أجره المثل لأجل ذلك) القرض ويسمون ذلك (أي المذكور من المعاملة) (الربطة) لأن القرض في هذه الصورة يربط من أخذه فلا يشتري بذلك بضاعة لغير المقرض ولا يخدم غيره (أو يقرض) الشخص (الحرائين إلى وقت الحصاد ثم يبيعون) أي الحرائثون (عليه) أي المقرض (طعامهم بأو وضع) بالواو ثم الضاد المعجمة أي بأنقص (من السعر) (قليلًا ويسمون ذلك) (أي المعاملة) (المقضي) لأن الدائن يقضي بذلك الطعام قال شيخ الإسلام في الفتح وقد أقرض بشرط جرنفعاً للمقرض كزيادة في القدر أو الصفة وكأجل لقرض صحيح كز من نهى والمقرض ملى بقول فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض جرنفعة فهو ربا والمعنى فيه أن موضع القرض لا يرافق أي الانتفاع والاعانة فإذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فتحته فلوردد أن يرد قدره أو صفة بلا شرط فحسن لقوله عليه السلام إن خياركم أحسنكم قضاء رواه مسلم ولا يكره للمقرض أخذ ذلك انتهى (وكذا جملة) أي بعض صور (من معاملات أهل هذه الزمان) الذي عم فيه العييان وخرجت فيه الأشياء عن موضوعها (ولكثرها) أي المعاملات (خارجة عن قانون الشرع) أي أصله (فقل مريد رضا الله سبحانه) تبارك وتعالى بكره الرأ (وسلامة دينه ودينه) من شوائب الفساد والحرام (أن يعلم ما يحل وما يحرم من عالم) بالشريعة الظاهرة والباطنة (ورج) وهو من تحت الشبهات خوفا من الوقوع في المحرمات قال الرملي والمراد هم بالورع المحمود ليخرج غيره فقدر رأي عمر رجلا يعرف زبينة فقهه وقال إن من الورع ما يفتنه الله انتهى (ناصح) وهو من يخلص العمل من شوائب الفساد (شفيق على دينه) وهو من يصرف الهمة إلى إزالة المكروه عن الناس (فإن طلب الحلال فريضة على كل مسلم) قال الغزالي وروى ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال طلب الحلال فريضة على كل مسلم وقال ﷺ من سعى على عياله من حل فهو كالمجاهد في سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالا في عفاف كان في درجة الشهداء وقال ﷺ من أصاب مالا من مائمه فوصل به رحما أو تصدق به أو أنفق في سبيل الله جمع الله ذلك جميعا ثم قذفه في النار وقال ﷺ كل مسلم نبت من حرام قال النار أولى به انتهى

**فصل في النفقات وما يذکر معها** (يجب على المورث) عمال أو كنت فاضل عن مؤنته ومؤنة زوجته وخاد ميا وخادمه وأم ولده في يومه وليته نفقة أصوله المعسرين ولا فرق في ذلك بين الذكور والإناث ولا بين الوارث وغيره ولا فرق بين اتفاق الدين واختلافه لكن بشرط عصمة وحرية (وإن قدروا) أي الأصول (على الكسب) أي ولو كان كسبهم وإيعاء جدا قاله الحنفی في فرع لو كانت الأم تقدر على التكافؤ لكثر الطلاب فلا تنقطع عن الابن نفقتها فلو تزوجت سقطت فلو نشزت لم يلزم الولد نفقتها قاله الماوردي والله أعلم انتهى (و) يجب أيضا على من ذكر (نفقة فرقه إذا أعسروا أو عجزوا عن الكسب لصغر أو زمانة) أو جنون أو مرض وانما اشترط العجز عن الكسب في الفروع دون الأصول لأن الفرع مما مور بمصاحبة الأصل بالمعروف في قوله تعالى وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس منها تكليف الكسب مع كبر السن ولعظم حرمة الأصل قاله الحنفی في فرع لو كان للابن مال غائب لزم الوالد أن ينفق عليه فرضا موقوفاً فإن قدم ماله رجع عليه بما أنفق وإن لم يأت له الحاكم إذا قصد الرجوع وإن ملك المال



لم يرجع مما أنفق عليه من حين التلف قاله الماوردي والله أعلم (فرع ثان) نفقة القريب لا تقدر بل  
هي بقدر الكفاية وتختلف بالكبر والصغر والزهادة والرغبة انتهى (ويجب على الزوج نفقة الزوجة)  
بالتكثير التام فيجب بفجر كل يوم على مسير في لجره وعلى من بهرق ولو موير الكونه مكاتباً  
أو متفاد طعام ولا فرق فيه بين كون الزوجة غريبة أو أمة أو مريضة أو رقيقة في النسب أو القدر  
وعلى متوسط نصف وعلى موير مدان من غالب قوت المحل للزوجة ولا تسقط نفقة الزوجة  
بمضي الزمان بلا اتفاق بل نصير ديناً في ذمة الزوج لأنها معاوضة في مقابلة التمكن بخلاف نفقة القريب  
فإنها تسقط بذلك لأنها معاونة (و) يجب أيضاً على الزوج (مهرها) أي الزوجة فيتقرر بوطء وإن حرم  
لزوجته في حيض أو دبر ولو بدون انتشار لا يستفاد بمقابلة وهو الوطء بخلاف استرخال المني فإنه  
لا يتقرر بذلك ويتقرر أيضاً بموت لأحدهما قبل الوطء ولو بقتل في نكاح صحيح لا تباين العقيد والمهر  
عطية من الله تعالى لا في مقابلة شيء لأن الزوجة تستمتع به كما يستمتع بهائل أكثره إذا تمتعاً بها بقضاء  
شهوتها وبترديد الذكر في فرجها وبسرمان المني فيها واستمتاعه بما لا تتركين فقط كالمهر لا في مقابلة شيء ولما  
قولهم لا استيقا مقابلة فهو أمر بحسب الظاهر (و) يجب أيضاً (عليه) أي الزوج (لها) أي للزوجة  
(نكاحاً) أي مهرها في مقابلة الوحشة كما قاله شيخنا أحمد النجاشي روى في الوحشة هي الانتطاع وبعد القلب  
عن المحبة (انطلقها) قال الله تعالى وللطائفتان متاع بالمعروف قاله الحنفي والفرقة بضر بأن فريته يحصل  
بالموت فلا توجب متعة بالاجماع قال النووي وفرقة تحصل في الحياة كالطلاق فإن كان قبل الدخول  
نظر إن لم يشطر المهر فلهما المتعة وإن تشطر فلا متعة لما على المشهور وإن كان بعد الدخول فلهما المتعة على  
الأظهر ولا يخرج كالطلاق على الصحيح. وأعلم أن المتعة يسرى بها الكليم والدمي والحر والعبد والحررة  
والأمة وهي في كسب العبد وكسب الأمانة كالمهر ويستحب في المتعة أن لا تنقص عن ثلاثين درهماً ولما  
الواجب فإن ترخصاً بشيء فذلك وإن تنازعا قدرها القاضي باجتهاده على الصحيح ويعتبر حالها على  
الصحيح ويجوز أن يزاد المتعة على نصف مهرها على الصحيح وفي قول يشترط أن لا يزيد على النصف  
من صداقها وفي قول آخر يشترط أن تنقص عن النصف وانه أعلم اهـ (و) يجب (على مالك العبد  
والبهايم نفقتهم وأن لا يكلفهم من العمل ما لا يطيقونه) لقوله مالك للملوك طعامهم وكسوتهم ولا يكلف  
من العمل ما لا يطيق رواه مسلم فمن ملك عبداً أو أمة أو امرأة فنفقة قوتها وأداما وكسوة وسائر المؤن  
سواء كان مملوكاً أو مدبراً أو أمة ولد سواء كان صغيراً أو كبيراً أو سواه كان مملوكاً أو أمة أو سلباً وسواء  
كان مملوكاً أو متاجراً أو أبقاً أو موصىً بنفقة أبداً أو معارفاً أو كسواً أو مستحق القتل بحرقه  
أوردة أو نحوهما لا تسقط كفايته بذلك لأن قتله بجويعه تعذيب متعمد لأنه لا بد له من كسبه  
وتصرفه فلزمته مؤننه بقدر الكفاية ويعتبر في ذلك رغبته وزهاده ولا يكلف من العمل ما لا يطيق  
على الدوام وإذا استعمله لئلا أراحه نهاراً أو بالعكس ويربحه في الصف وقت القبوله نعم لو كلفه الأعمال  
الشاقة في بعض الأيام جاز وعلى المملوك ذكر أو أنثى قبول الجحود وترك التكفل والله أعلم وكما  
يجب عليه مؤنة عبده أو أمة كذلك يجب عليه نفقة دابته سواء الصغيرة والكبيرة والمتنع بها  
أو غيرها المعزها ولكن لا بد أن تكون محترمة وسواء في ذلك العلف والسق نعم يقوم مقام ذلك إن يحملها  
لترعى نفسها إن كانت ممن يرعى وتكفي بذلك الحصة الأرض والمحوة ولم يكن مانع من شغل وغيره  
ولا بد من إيرادها إلى الماء ولا يعمل نارساها كما يفعله كثير من الجهال وكما لا يجوز أن يكلف العبد فوق  
طاقته لا يجوز ذلك للبهايم فلا يجوز أن يحملها أو يسيرها ما لا تطيقه على الدوام بخلاف مالوكها  
الأعمال الشاقة في بعض الأيام فيجوز وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال عذبت امرأة  
في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار فلا هي أطعمتها وسقياها وهي حبستها ولا ينجس لها شيء

ويجب على الزوج نفقة  
الزوجة ومهرها وعليه  
لها متعة إن طلقها وعلى  
مالك العبد والبهايم  
نفقتهم وأن لا يكلفهم  
من العمل ما لا يطيقونه

ولا يملك حق دين فاتبني  
موسون

مالك أي دابة  
دابة

دابة



خشاش الارض والحشرات الحشرات أفاد ذلك الحصى والرملي والشرقاوي (و) يجب أن لا يضربهم  
 بغير حق (بان يضرب العبد والبهائم بغير ذنب أو يضربهم به في الوجه فان ضرب الوجه حرام مطلقاً  
 سواء نلأ دمي أو للهيمة قال <sup>عليه السلام</sup> إذا ضرب أحدكم فليجنب الوجه رواه البخاري وغيره (و) يجب  
 على الزوجة طاعته (أي الزوج) (في نفسها) في الوطء والاستمتاع (إلا ما لا يحل) كالوطء في حال  
 الحيض والنفايس وفي الدبر فلا تحب الطاعة في ذلك بل يحرم عليها أي كنه من نفسها فيه لأنه حينئذ أمانة  
 على المعصية فلا يسمى منعها لذلك تشوزاً وكذا الخلع لعذر كعائلة ولو كانت بالنسبة لها فقط بحيث  
 لا تحتمله الزوجة وكرض بها يضرب معه الوطء (فرع) ليس من التشوز الشتم وبذاءة اللسان لكنها تأثم  
 بإيذانه وتستحق التأديب فيؤذيها الزوج بنفسه ولا يرفع الأمر إلى القاضى لأن في رفعه إليه مشقة  
 وعارا وتكديلا للاستمتاع فيما بعد وتوحشا للقلوب ولو ميكنت من الجماع ومنعت من بقية  
 الاستمتاع فيحكم بتشوزها ونقطت نفقتها حتى ذلك الحصى من تصحيح النووي (و) يجب (أن  
 لا تصوم) أي تطوعاً عارزاً ونحوها حاضر فانه حرام الأباذنه لقوله <sup>عليه السلام</sup> لا يحل لامرأة أن تصوم ويكرهها  
 شاهد الأباذنه رواه الشيخان ويستثنى من ذلك عرفة وعاشوراء لأنها نادراً في السنة مرة كما أفاد  
 ذلك المدائني (و) يجب أن (لا تخرج من بيته) الذي أسكنها فيه الزوج (الأباذنه) فان الخروج من  
 غير إذن يعد تشوزاً إلا لثذر كخوف من انهدام المكن أو غيره وكاستفتاء ولم يغيبها الزوج عن خروجها  
 ولا الزيارة لأهلها وعبادتها في غيبته عن البلد فلا يعد ذلك تشوزاً بخلاف ما إذا كان الزوج في البلد  
 (فصل) الصفات المحمودة والمذمومة (من الواجبات القلبية الإيمان بالله) أي بوحدانيته وصفاته  
 الثبوتية والسلبية قال علي الميرى في التحفة الوافية قائدة أركان الإيمان أربعة ه أن يعلم أن الله تعالى واحد  
 لا ثاني له ه عالم لا جهل معه ه قادر لا عجز معه ه عدل لا جور معه انتهى (وبما جاء عن الله) من الأمر  
 والنهي (والإيمان برسول الله) بأن يقر بأن سيدنا محمداً رسول الله ونبيه (وبما جاء عن رسول الله)  
 من الأحكام قال الله تعالى وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ومعنى فخذوه فامتثلوا أمره  
 (والتصديق) بأن يقول القلب رضيت بما جاء به النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (والإخلاص) في العمل وهو تصفية القلب  
 من الرياء قال الفضيل بن عياض ترك العمل لأجل الناس رياء والعمل لأجلهم شرك والإخلاص  
 أن يعافك الله منهما خكاه الرمي (واليقين وهو العمل لله وحده) الخائب أن هذا تفسير للإخلاص  
 ولما الخائب لتفسير اليقين فهو كما فسر الشمس الرمي بقوله بأن يعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً  
 ساجز ما خالياً من الشكوك مع النطق بالشهادتين وقال عقيب ذلك وهذه حقيقة المؤمن المحكوم بإيمانه  
 ونجاته من الخلود في النار انتهى (والندم على المعاصي) بأن يحزن عليها ويتمنى أن ما رقت منه  
 لم تقع (والتوكل على الله) قال الرمي وكيفية ترك الاعتماد على ما سوى الله تعالى (والمراقبة لله)  
 وهي استدامة علم العبد باطلاع الرب عليه في جميع أحواله (والرضا عن الله) وهو سرور القلب  
 بما قضى الله تعالى ولو كان مرأ (وحسن الظن بالله) قال <sup>عليه السلام</sup> قال الله تعالى من عمل أي ذوق قدرة  
 على مغفرة الذنوب غفرت له ولا أبالي ثم لم يشرك في شيء رواه الطبراني وغيره كذا في الدر  
 المنير وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> قال حسن الظن من حسن العبادة  
 رواه الترمذي وعن أنس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> يقول قال الله تعالى  
 يا ابن آدم إنك ما دعوتني ورجوتني غفرت لك على ما كان منك ولا أبالي يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك  
 عنان السماء ثم استغفرتني غفرت لك على ما كان منك كذا في جلاء القلوب وقال الفسني قال رحمه حسن  
 الظن بالله في قبول طاعة وقت لها أو مغفرة سيئة ثبت منها انتهى (و) حسن الظن (بخلق الله) وهو

ولا يضربهم بغير حق  
 ويجب على الزوجة  
 طاعته في نفسها إلا ما لا  
 يحل وأن لا تصوم ولا  
 تخرج من بيته إلا بأذنه  
 (فصل) من الواجبات  
 القلبية الإيمان بالله وبما  
 جاء عن الله والإيمان  
 برسول الله وبما جاء  
 عن رسول الله  
 والتصديق والإخلاص  
 واليقين وهو العمل لله  
 وحده والندم على  
 المعاصي والتوكل على الله  
 والمراقبة لله والرضا  
 عن الله وحسن  
 الظن بالله وبخلق الله



ترك سوء الظن بالغير بلا قرينة تقتضيه اذ هو الحامل على اللبس وهو اشارة المستهزي بلسانه بما يفهمه  
 افاد ذلك الرملي وطريقه عدم الاصغاء للساعي أي الواشي والنام كما قاله صاحب جلاء القلوب وقال  
 سفيان الثوري الظن ظنان أحد هما أثم وهو أن يظن ويتكلم به ولا آخر ليس بأثم وهو أن يظن ولا يتكلم  
 حكاة البغوى (وتعظيم شعائر الله) أي أعلام دينه والمراد بالشعائر المواضع التي يقام فيها الدين أفاد  
 ذلك سلمان الجمل (والشكر على نعم الله) وهو ذكر النعمة وذكر معطيها معاً كما أفاده سلمان الجمل  
 وقال الرملي وهو البناء على المنعم في مقابلة أنعامه ويكون باللسان والجوارح والقلب فشكر اللسان  
 الحديث بالنعم للثناء على الله تعالى وشكر الجوارح استعمالها في طاعة الله تعالى واجتناب معاصيه انتهى  
 (والصبر على أداء ما أوجب الله) وهو حبس النفس على مشقة أدائه (والصبر عما حرم الله تعالى) وهو  
 حبس النفس على مشقة اجتنابه قال سلمان الجمل والصبر على ترك المعاصي طاعة اه (و) الصبر  
 (على ما ابتلاك الله به) من المصائب وهو حبس النفس عن الجزع وقال صاحب التعريفات وهو ترك  
 الشكوى من ألم البلوى لغير الله اه لقوله تعالى واصبر على ما أصابك ان ذلك من عزم الأمور وعزم  
 الأمور بحكمها ومتقنها ويكنى في فضل الصبر خير الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قال ما أعطى أحد شيئاً هو خير له  
 وأوسع من الصبر حكاة الشمس الرملي (والثقة) أي الاعتماد (بالرزي) وهو ما ساقه الله إلى الحيوان  
 فانتفع به بالفعل فمثل المأكول وغيره مما انتفع به أفاده عبد السلام والمراد بذلك الوثوق بالله ورجاء  
 الرزق منه لأن رؤية الرزق من الكسب حقيقة فكفر كما أفاده السجى قال صلى الله عليه وسلم إن الرزق يطلب العبد  
 كما يطلبه أجله رواءه البهي وغيره (وإتهام النفس) فإن قالت لك تمتع بهذه الشهوة لكي تتوجه إلى الطاعة  
 فارغ القلب أو قالت لك ارفق علي نفسك في العبادة لدوم عليها أو أكثر من العبادة لتفوز بالدرجات  
 السالفة أو نحو ذلك فأنهها بان تنسبها إلى الخيانة لأن مرادها بذلك الخديعة والمكر (وعذم الرضا عنها)  
 أي النفس بان تخالفها وتعيها وهو رأس العبادة وأول مراتب السعادة وقد قيل الخروج عن النفس  
 هو النعمة العظمى لأنها أعظم حجاب بين الشخص وبين الله وقد سئل بعض الأشيخ عن الاسلام فقال  
 خرج النفس بسيف مخالفة هذا بمن أضافة المشبه به للشبه أي بمخالفة النفوس المشبهة تلك المخالفة  
 بالسيف الصارم لأن السيف آلة لمحاربة الكفار والمخالفة آلة لمحاربة النفوس وقال سهل بن عبد الله ما  
 عبد الله بشئ مثل مخالفة النفس والهوى أفاد ذلك إلياجورى (وبغض الشيطان) بان لا يطع أمره ونهيه  
 (وبغض الدنيا) تبعاً لله تعالى فإن الله تعالى لم ينظر إليها منذ خلقها لشدته بغضه لها والمراد بالدنيا نمازاد على  
 الحاجة الشرعية (وبغض أهل المعاصي) بان ينكر على فعلهم المعاصي ولا يرضى بذلك (ومحبة الله) ومعناها  
 استدامة طاعته واجتناب مخالفته أفاد ذلك الرملي (ومحبة كلامه) بان لا يتكلم بما فيه ومن علامة  
 محبة الكلام تلاوته أذ من أحب شيئاً أكثر من ذكره (ورسوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى  
 يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما ومن علامة محبة صلى الله عليه وسلم الإقتداء به واستعمال سنته واتباع أقواله  
 وأفعاله وامثال أو أمره واجتناب نواهيه والتأدب بأدابه في عسره ويسره ومنشطه ومكرهه أفاد ذلك  
 الرملي (والصحابة) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تتخذون من غيري خلفاً فمن أحبهم فبحبي أحبهم ومن  
 أبغضهم فببغضي أبغضهم ومن أدام فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ومن آذى الله يوشك أن يأخذه  
 ومعنى آذى الله فعل ما يأتى منه أذ لا يجوز عليه التآذي تعالى الله عن ذلك أفاد ذلك الرملي (والآل)  
 وهم أهل بيته وذو قرابته وقدرى عن أبي هريرة أنه قال جاءت بنت أبي لهب إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت  
 يا رسول الله ان الناس يقولون كنت بنت خطب النار فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مضطرب فقال ما بال أقوام  
 يؤذونني في قرأني ومن آذاني فقد آذى الله (والانصار) وهم الإوس والخزرج أفاده عطية لقوله صلى الله عليه وسلم

وتعظيم شعائر الله  
 والشكر على نعم الله  
 والصبر على أداء  
 ما أوجب الله والصبر  
 عما حرم الله تعالى وعلى  
 ما ابتلاك الله به والثقة  
 بالرزق وإتهام النفس  
 وعدم الرضا عنها  
 وبغض الشيطان وبغض  
 الدنيا وبغض أهل  
 المعاصي ومحبة الله ومحبة  
 كلامه ورسوله  
 والصحابة والآل  
 والانصار

الرملي

صحتي وحي

الله ير من

نور



آية الايمان حب الانصار و Liebe النفاق بقبض الانصار ذكره الرمل (والصالحين) جمع صالح وهو القائم  
 بحقوق الله تعالى وحقوق عبادوه ومحبتهم بموهمي الميل اليهم ولا تكون الا بالسلوك على طريقهم التي هي  
 سبيل الله تعالى ادع الى سبيل ربك كذا في مفتاح فلاح المبتدئين (وقال سيدنا عبد الله ابن علوي الحداد  
 رضي الله عنه ونفعنا به في كتابه النصائح الدينية) والدعوة التامة (مامعناه) قيل سمي ذلك حداً مع انه  
 لم يكن حداً الا انه جاء اليه رجل يدوي يريد ان يصلح بيكته معه أي يحدا فلما دخل عنده وسأله عن الحداد  
 اخذ رضي الله عنه منه الكبة وجعل يلقها في يده ثم اعطاه اياها فراها على الوجه الذي اراده فيسمى  
 عند ذلك بالحداد وقيل سمي حداد الكونه بمحذ للقلوب من شدة ذكره بالجلالة فصار حداً في الولاية  
 والاكرامه قوله مامعناه مكرمة موصوفة في محل نصب مقولة لقول وهو مفعول به عند الجمهور ومفعول  
 مطلق عند ابن الحاجب وقوله معناه مبتدأ وخبره جملة مابعد وهو قوله (وهذه اوصاف يجب ان يتحلى)  
 أي يتزين (بها) أي بالاوصاف ويتصف بها كل مؤمن وهي أي الاوصاف (قوله) أي قوله  
 رضي الله عنه (قبل هذا) الكلام (بقليل) أي بكلام يسير (ان يكون خائفاً) أي متواضعا لله بقلبه  
 وجوارحه (متواضعا) بأن لا يرى لنفسه فضلا على أحد بل يراها مذنة تجرمة فاجرة مقصرة ويعترف  
 بالخطايا والآثام قال عبد الوهاب الشعراني في تنبيه المغترين وكان عروة ابن الزبير رضي الله عنهما يقول  
 عليكم بالتواضع فانه نعمة عظيمة ولا يحسدكم أحد عليها انتهى (خائفاً) من عذاب الله تعالى وقال العلماء  
 ينبغي أن يكون الخوف أكثر في حالة الصحة ليكون أزجر عن المعاصي وفي حال المرض ينبغي أن يكون  
 الرجاء لرحمة الله تعالى أكثر حتى يحسن ظنه بالله عند الموت كذا في جلاء القلوب (وجلاً) بكسر الجيم أي  
 خائفاً من وقوعه في المهلكات (مشفقاً) أي صارقاً للهمة في ازالة المكروه عن الناس (من) أجل  
 (خشية الله تعالى زاهدان الدنيا) قلنا هذا ترك الحلال قاله الرمل وقال صاحب التعريفات الزهد هو  
 بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا طلباً لراحة الآخرة وقيل هو أن يخلو قلبك بما  
 خلقت منه يدك انتهى (قائلاً باليسير منها) أي من الدنيا قال صاحب التعريفات القناعة في الكفاية الرضا  
 بالقسمة وفي اصطلاح أهل الحقيقة هي السكون عند عدم المألوفات انتهى وقال الرمل القناعة هي المفطرة  
 بها الحياة الطيبة في آية النحل (منفقا للفاضل) أي الزائد (عن حاجته) يومه وليته (بمافي يده) أي سواء  
 كانت الحاجة لنفسه أو لمؤنه وللفاضل عن كسوته ووفاء دينه ان صبر على الاضاعة والا كرهه أفاده شيخ  
 الاسلام قال عبد الوهاب بن أحمد في الدر المنير أنفق ثمان في الجب باني ثمان في الغيب وقال عليه السلام اذا وسع الله  
 فأوسعوا رواه البخاري وقال الفشي نقلاً عن العلماء يستحب لمن ليس ثوباً جديداً أن يتصدق  
 بالتوب العتيق (ناصحاً للعباد الله تعالى) أي داعياً لهم الى مافيه للصالح وناهيًا عما فيه الفساد كما ورد  
 لا يكمل ايمان المرء حتى يحب لآخيه ما يحب لنفسه ولأن النصيحة فرض كفاية وأنها لازمة على قدر  
 الطاقة اذا علم الناصح أن المنصوح يقبل نصحه ويطيع أمره وفي كلام ابن حجر لا يشترط العلم بقبولة  
 حكاية شيخنا يوسف في فتح القادر المريد (مشفقاً عليهم) بما يضرهم وحانيا عليهم بالاحسان  
 اليهم قال عبد الوهاب الشعراني وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول يزاد في من الدار  
 اذا كان جارها طلق الوجه حلوا اللسان وقد كان أبو مسلم الخولاني من المبشرين في التخلق  
 بالرحمة حتى أنه ربهما كان يمر بالقوم فلا يسلم عليهم ويقول أخاف أن يحتقروني فلا  
 يردوا علي السلام فيأثموا بسببي وكان أبو عبد الله الانطاكى رحمه الله تعالى يقول اذا علت من الناس  
 الوقوع في عرضك بكسر العين أي نفيك اذا راوك فلا تجتمع بهم رحمة لهم الا في أوقات الصلاة  
 وكان أبو عبد الله المازني يقول من لم ينظر للعصاة بعين الرحمة فقد خرج عن طريق الحق وقد كان  
 معروف الكرخي رحمه الله اذا رأى عاصياً دأباً له بالمغفرة ورجاله الرحمة وكان الحسن البصري يقول

والصالحين وقال سيدنا  
 عبد الله بن علوي الحداد  
 رضي الله عنه ونفعنا به  
 في كتابه النصائح الدينية  
 مامعناه وهذه اوصاف  
 يجب أن يتحلى بها كل  
 مؤمن وهي قوله قبل  
 هنا بقليل أن يكون  
 خائفاً متواضعا خائفاً  
 وجلاً مشفقاً من  
 خشية الله تعالى زاهداً  
 في الدنيا قائماً باليسير منها  
 منفقاً للفاضل عن حاجته  
 بمافي يده ناصحاً للعباد الله  
 تعالى مشفقاً عليهم



من علامات الأبدان كثرة الشفقة والرحمة لعامة المسلمين وكان معروف الكرخي يقول من قال كل يوم اللهم ارحم أمة محمد اللهم أصلح أمة محمد اللهم فرج عن أمة محمد كتب الله من الأبدان (رحمهم) قال عبد الوهاب الشعراني وكان مطرف بن عبد الله يقول من علم يحمد الله عند اللقاة راحة فليدع لهم بالتوبة والمغفرة فإن من أخلاق الملائكة أنهم يستغفرون لمن في الأرض وقد كان شقيق البلخي يقول من لم يرحم الرجل السوء فهو أسوأ حالاً منه ومن ذكر عنه رجل صالح فلم يجد له حلاوة فهو رجل سوء وكان يمتون بن مهران إذا سمع بقوم ظلموا في بعض أقطار الأرض يمرضهم لا جلهم حتى يصير يعاد كما تعاد المريض فإذا قيل له قد فرج الله عنهم يزول مرضه لوقته اه (أمراً بالمعروف) الشامل للإيمان وقول الحق ومكارم الأخلاق وصلة الرحم (ناهيًا عن المنكر) بحسب قدره مع الأمن على نفسه وأمواله وأهله ذلك أزاله بالبدن وأوسطه باللسان حيث عجز عن الأول وأضعفه بالقلب حيث عجز عنها وذلك إذا كان المنكر مجعاً عليه أو اعتقد الفاعل محرمه أفاد ذلك الرملي (مسارعا في الخيرات) أي مبادراً وسابقاً إلى أذاتها (ملازمًا للعبادات) أي مداوماً على طاعة الله فالله أومر عليها تسجي بالاستقامة (دالاً على الخير) أي مرشداً وكاشفاً عليه قال عليه الصلاة والسلام من دل على خير فله مثل أجر فاعله روى مسلم عن أبي مسعود وقال أيضاً الدال على الخير كفاعله أخرجه الزار وغيره (داعياً إلى الهدى) أي الرشاد (ذاصمت) وهو السكوت عما لا يعنيه من كل ما لا يتعلق بذكره مصلحة أفادة الرملي (وتؤدة) بضم التاء وفتح الهمزة بوزن رطبة أي تثبت وترفق من غير عجلة (ووقار) بفتح الواو أي خضوع وذلل (وسكنة) أي وطماً نينة قال عبد الوهاب الشعراني ومن كلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه ينتهي طول العبد في اثنتين وعشرين سنة وينتهي عقله في ثمان وعشرين سنة ومما بعد ذلك إلى آخر عمره مما لم يدره بجارب انتهى فليعلم أن كل من كان قليل العقل لا يصلح أن يكون داعياً إلى الله تعالى لأن الذي يفقه أكثر من الذي يصلحه وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول من صار يتدبر ما يقول قبل النطق فهو أعقل الناس انتهى ما حكاه الشعراني (حسن الأخلاق) سماعه عند النضب قاله الرملي وهو جمع خلق بضم الخاء المعجمة أي طبع لقوله صلى الله عليه وآله وخالف الناس بخلق حسن وكان أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يقول إن الرجل لتكون فيه تسعة أخلاق حسنة وأحاد شيء فيطلب ذلك الواحد التسعة فأتقوا عثرات اللسان وقد سئل الحسن البصري مرة عن حسن الخلق أشار إليه بقوله صلى الله عليه وآله وخالف الناس بخلق حسن فقال هو السخاء والعفو والاحتمال وقد سئل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه عن ذلك أيضاً فقال هو موافقة الناس في كل شيء ما عدا المعاصي ذكر ذلك عبد الوهاب الشعراني في تنبيه المغترين (واسع الصدر) بأن يكون حلماً لا غليظاً (لين الجانب) وفي الحديث الذي فيه الأمر بتسوية الصفوف ولو اتوا في يداخوابهم وفي القرآن العظيم لو كنت غليظ القلب لا نفصم من حولك إذا علت ذلك فأعلم أن من جملة اللين إذا دخلت على جماعة يتذكرون الله تعالى أن يتذكروهم كهيئة في الصورة بطريقة الشرعي وكذلك توافقهم في ذكرهم الذي لقوه حين دخلوا في الطريق من ثياب أو أثبات ولا تقول إن هذه الكيفية ليست طريقة شيخنا كما يقع في ذلك كثير من الناس فيقومهم بالأجر مع وقوعهم في الجفاء وغليظ الطبع فأعلم ذلك واعمل عليه أفاد ذلك الشعراني (مخفوض الجناح) أي ملين الجانب بالتواضع والتذلل (للمؤمنين) ورافقهم (لامتكبراً) أي على من دونه قال الغزالي فكل من يرى نفسه خيراً من أحد من خلق الله فهو متكبر (ولامتكبراً) أي عاتياً ومتكبراً (ولاطامعاً بالناس) قال الشاعر من الوافر

رحمهم أمراً  
بالمعروف ناهياً عن  
المنكر صارماً  
في الخيرات ملازماً  
للعبادات دالاً على الخير  
داعياً إلى الهدى ذاصمت  
وتؤدة ووقار وسكنة  
حسن الأخلاق واسع  
الصدر لين الجانب  
مخفوض الجناح  
للمؤمنين لامتكبراً  
ولاطامعاً ولا طامعاً  
في الناس.



(ولا حريصا على الدنيا) أي راغبا فيها مجتهدا (ولا مؤثرا لها) أي مقدما لها للدنيا (على الآخرة) قال  
عبد الوهاب الشعراني ومن أخلاق القوم رضي الله عنهم تقديم أعمال الآخرة دائما على أعمال الدنيا  
فقدّم أحدهم ورده بعد صلاة الصبح على سائر مهماته كما يقدم التهجّد في الليلة الباردة على نومه تحت  
اللحاف انتهى (ولا جامعا للمال) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان إبراهيم بن آدم رحمه الله تعالى  
يقول لا يكمل مقام الفقير إلا برضى الدنيا وعدم تقديم نفسه فيها على إخوانه إلا أن يكون أحوج  
منهم وكان عيسى عليه الصلاة والسلام يقول لا يكون الرجل صالحا حتى يتساوى عنده الذهب  
والتراب اه وقال صلى الله عليه وسلم من جمع المال من غير حقه سلطه الله على الماء والطين رواه البيهقي حكاية  
عبد الوهاب ابن أحمد في الدر المنير (ولا مانعا له) أي المال (عن حقه) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مكتوب  
على باب الجنة أنك حرام على البخل ومانيع الزكاة والديوث وهو الذي يرضى بالقبيح على أهله ذكر  
ذلك أبو الليث في الجواهر وقال صلى الله عليه وسلم إن الله جواد يحب الجواد رواه الترمذي وقال الكسبي  
قريب من الله وقريب من الناس وبعيد من النار والبخل بعيد من الله وبعيد من الناس وبعيد من  
الجنة والبخل منع الواجب واستصعاب العطيّة وقيل من أعطى البعض فهو سخي ومن أعطى ألا كثر  
فهو جواد ومن أنفق في غير مؤثر فهو مؤثر ومن لم يبدل شيئا فهو بخل ذكر ذلك في شرح الكوكب الوقاد  
(ولا فظا) أي قاسيا أي قاسي الخلق خشن الكلام (ولا جافا لهم) أي للؤمنين والجفاء نفيس الصلة كما  
في القاموس قال صلى الله عليه وسلم زنجار زنجار رواه الزار (ولا غليظا) والغليظ في القلب ضد الرقة  
والقول الحشن أو الغف (ولا ماريبا) أي طاعنا في القول من يفالو ومصغر اللقائل ولا يكون المرأى إلا  
اعتراضا بخلاف الجدال فانه يكون غايضا واعتراضا (ولا مجادلا) أصل الجدال الخصامة بما يشغل  
عن ظهر الحق ووضوح الصواب ثم استعمل في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها وهو محمود أن كان للوقوف  
على الحق والافئدة يوم كآفاده القوي في المصباح قال صلى الله عليه وسلم ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا  
الجidal رواه أحمد وغيره أي إذا أراد الله أضلاكم فلا بد من إعطائهم الجدل بالمعقول ذكره  
في الدر المنير (ولا مخائما) أي مغاليا في الخصومة ليستوفي به مالا أو حقا مقصودا (ولا قاسيا) أي  
في القلب بأن لا يقبل الموعظة والدلائل للوعيد على قسوة القلوب كثيرة قال الله تعالى فويل للقاسية  
قلوبهم وقال صلى الله عليه وسلم إنما يرحم الله من عبادة الرحماء رواه أبو داود وغيره (ولا سبي) الأخلاق  
قال في تنبيه المتعربين وكان أبو حازم رحمه الله يقول أن من سوء الخلق في الرجل أن يدخل على أهله وهم  
نقي سرور يضحكون فيفترقون خوفا منه ومن سوء خلقه أيضا هروب المرأة منه وصعود البكّة الخائض  
خوفا منه وكان شيخنا الثوري رحمه الله يقول من خطب امرأة وهو يعلم من نفسه سوء الخلق فليقلها  
بذلك والأغشاه (ولا ضيق الصدر) قال علي رضي الله عنه من كثرت همته شقي بدنه ومن قل ورعه  
مات قلبه (ولا مداهنا) قال صاحب التعريفات المداهنة هي أن ترى منكرا أو تقدر على دفعه ولا تدفعه  
حفظا لجانب منك أي بكونه صدقك أو حبيلك أو جانب غيره أو لقلة مبالاة في الدين اه  
وقال صاحب القاموس والمداهنة اظهار خلاف ما تضر كالإدهان اه (ولا مخادعا) والخداع إرادة  
المكر وه من حيث لا يعلم (ولا غاشا) والغش هو عدم الإصرار في النصيحة أو اظهار خلاف ما ضمير  
(ولا مقدما للاغنياء على الفقراء) قال عبد الوهاب الشعراني وقد كان عبد الله بن عباس رضي الله عنهما  
يقول اتباع الأنبياء في كل زمان الفقراء والمساكين دون الأغنياء والمتكبرين وكان عبد الله بن المبارك  
يقول التفرز على الأغنياء تواضع فاعلم يا أخي ذلك وأماك ومجالسة الأغنياء وأبناء الدنيا الأثورة  
شرعية يسوغ لك معها ذلك انتهى (ولا مترددا على السلاطين) قال الشعراني اتقوا الوقوف على أبواب

① اصل موصوف

ولا حريصا على الدنيا  
ولا مؤثرا لها على الآخرة  
ولا جامعا للمال ولا  
مانعا له عن حقه  
ولا فظا ولا جافا لهم  
ولا غليظا ولا ماريبا  
ولا مجادلا ولا مخاصما  
ولا قاسيا ولا سبي  
الأخلاق ولا ضيق  
الصدر ولا مداهنا  
ولا مخادعا ولا غاشا  
ولا مقدما للاغنياء  
على الفقراء ولا مترددا  
على السلاطين.



السلطين فانها مواضع الفتن وكان ميمون بن مهران يقول سمعة السلطان خطر عظيم فانك ان اطلعت  
خاطرت دينك وان عصيته خاطرت بنفسك فالكلامه ان لا تعرفه ولا يعرفك وفي الحديث ان في جهنم  
واديا يقال له هيب اعدوا لله للجبارين وللقراء المداهنين الذين يدخلون على امراء الجور وكان الفضيل  
ابن عياض يقول لا يصلح ان يدخل على الامراء ويخالطهم الا مثل امير المؤمنين عمر بن الخطاب واما  
امثالنا فلا يصح له الدخول عليهم لعجزه عن مواجعتهم بالنصح والانكار عليهم فيما يراه منهم من الظلم  
والجور ونحوه كفر من الحرير والسائر وغير ذلك انتهى (ولاسا كتا على الانكار عليهم) اي السلطين  
(مع القدرة) فذكرجات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتعريف وتانيها الوعظ وتالثها التحسين في القول  
ورابعها المنع بالقهر في الحمل على الحق بالضرب والعقوبة ولما جاز من جملة ذلك مع السلطين الرتبان  
الاوليان وهما التعريف والوعظ واما المنع بالقهر فليس ذلك لاحاد الرعية مع السلطان فان ذلك يحرك  
الفتنة ويهيج الشر واما التحسين في القول كقوله باظالم بامن لا يخاف الله فذلك ان كان يحرك فتنة يتعدى  
شئها الى غيرة لم يحزم وان كان لا يخاف الا على نفسه فهو جائز بل مندوب اليه فلقد كان من عادة السلف  
الاقبال للاخطار والتصريح بالانكار من غير مبالاة بهلاك الملحمة وبالاقبال لانواع العذاب لعلهم  
بان ذلك شهادة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الشهداء حمزة بن عبد المطلب ثم رجل قام الى امام فامر به ونهاه  
في ذات الله تعالى فقتله على ذلك وقال صلى الله عليه وسلم افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ذكره الغزالي في الاحياء  
(ولا مجال للجاء) اي الرتبة في شيء من امور الدنيا وكان الامام الشافعي رضي الله عنه يقول من غلب  
الرياسة قبل حينها فرت منه ومن تركها تبعته وكان سفيان الثوري يقول من طلب الرياسة قبل حينها فرت  
منه وفاته علم كبير وكان يقول لا يطلب احدكم الرياسة الا بعد مجاهدة نفسه سبعين سنة وكان يحيى عليه  
الصلاة والسلام يقول اذا جعلكم الناس رؤساء فكونوا اذنا با وكان الفضيل بن عياض يقول من احب  
الرئاسة على الناس لم يرتفع ابد اذكر ذلك الشيخ ابي في تنبيه المغترين (والمال) بان يخل به (والولايات  
بل يكون لها) اي للولايات (مكارها) لقوله صلى الله عليه وسلم ولي القضاء ذبح بغير سيكين روء الطبرى عن  
ابن عمر (ولا يلبسها) اي الولايات (الامن حاجة) بان تعين عليه ذلك بطريق شرعي (او ضرورة)  
بان يكون مكرها على ذلك (انتهى كلامه) اي عبد الله بن علوي (رضي الله عنه) اي باعد الله سخطه عنه  
حكى كانت القضية في بني اسرائيل ثلاثة فامر الله لهم ملكا بمخاضهم فوجدوا رجلا يسمى شجرة على ماء  
وخلفها بحلة فدعاها الملك وهو راكب فرس فاعتها العجلة فتخاصما لها الى القاضي الاول فدفع اليه  
الملك درة وكانت معه وقال له احكم بان العجلة على قال بماذا احكم قال ارسل الفرس والبقرة والعجلة  
فان تبت الفرس فهي لي فازسلكها فتبت الفرس حكم بها له واتي القاضي الثاني فحكم كذلك واخذ  
درة واما القاضي الثالث فدفع له الملك درة وقال له احكم بيننا فقال اتى حائض قال الملك سبحان الله  
ايحضر الذكر فقال له القاضي سبحان الله اتيت الفرس بقرة فحكم بها لصاحبها ذكر ذلك الفسني  
(فصل) في بعض معاصي القلوب (ومن معاصي القلب الرياء بأعمال البر) بغير الباء اي الخير  
والفضل (وهو) اي الرياء (العمل لاجل الناس) وقد نهى الله تعالى عن الرياء وسماه شركا في قوله تعالى  
من كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه احدا قسيرا الشريك هنا بالرياء وفسر  
الرملي الرجاء هنا بالخوف (ويحيط) اي الرياء (نوائها) اي اعمال البر (كالعجب) بضم المهملة  
اي التعجب (بطاعة الله) في انه يحيط نوائها (وهو) اي العجب (شهود العبادة صادرة من النفس  
غائبا عن الميتة) اي كونها من انعام الله عليه بها ومثل ذلك للعجب بماله في انه من معاصي  
القلب او تنبيه وهو نظره الى نفسه بعين العز والاستظام ونظرة الى غيره بعين الاحتقار والذل

ولا سكتا على الانكار  
عليهم مع القدرة  
ولا مجال للجاء والمال  
والولايات بل يكون لها  
كارها ولا يلبسها الامن  
حاجة او ضرورة انتهى  
كلامه رضي الله عنه  
فصل في ومن معاصي  
القلب الرياء بأعمال البر  
وهو العمل لاجل الناس  
ويحيط نوائها كالعجب  
بطاعة الله وهو شهود  
العبادة صادرة من  
النفس غائبا عن الميتة



(والشك في الله) أي في وجوب وجوده ووحدانيته (والامن) أي عدم الخوف (من مكر الله)  
بالاسترسال في المعاصي مع الاتكال على الرحمة كما أفاده ابن حجر قال صاحب التعريفات المكر  
في جانب الله تعالى هو إرداف النعم مع المخالفة وإبقاء الحال مع سوء الأدب وإظهار الكرامات من غير  
جهد وفي جانب العبد إيهال المكروه إلى الانكسار من حيث لا يشعر انتهى قال الله تعالى فلا يأمن  
مكر الله إلا القوم الخاسرون (والقنوط) أي اليأس (من رحمة الله) قاله الألبان منه كبرية فلا يجوز  
ذلك ولو مع ارتكاب الكبائر قال تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله  
نزلت هذه الآية في سبب خاص إلا أنها عامة في جميع العباد إلى يوم القيامة أفاد ذلك الرمي (والتكبر)  
على عباد الله وهو رد الحق) أي الذي هو خلاف الباطل على قائله (واستحقار الناس) أي الاستهزاء  
بهم (ورويته أنه خير من كثير من خلق الله) قال الغزالي ينبغي لك أن تعلم أن الخير من هو خير  
عند الله تعالى في الدار الآخرة وذلك غيب وهو موقوف على الخاتمة فاعتقادك في نفسك أنك خير  
من غيرك جهل محض بل ينبغي أن لا تنظر إلى أحد إلا وترى أنه خير منك وأن الفضل له على نفسك  
(والجحد وهو أضرار العداوة) أي إساءتها في القلب (إذا عمل بمقتضاه ولم يكرمه) بأن يترفع  
لفرصتها (والحسد وهو كراهية النعمة للمسلم) أي عنده (واستحقارها) في القلب (إذا لم يكرمه  
أو عمل بمقتضاه) بأن ينبغي أن تتحول منه إليه أو يسكتها وقال محمد المعطي في شرح دلائل الخيرات  
وقد ورد أن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وفي هجة الناظرين قد يحصل للحاسد  
خمس عقوبات غم لا يقطع ومصيبة لا يوجب عليها ومقدمة لا يحمدها ويغضب عليه الرب ويفلق  
عليه أبواب التوفيق انتهى (والمن بالصدقة) أي على السائل وهو تكدير وتغيير تنكسر منه  
القلوب (ويبطل) أي المن (نوابها) أي الصدقة (والإصرار) أي المداومة (على الذنب) أي الاتيم  
وقال شعيب الحرثي عن سفيان الثوري رضي الله عنه أنه خرج إلى مكة حاجاً فكان يبيكي  
من أول الليل إلى آخره في المحمل قال له شبان الراعي بأسفان لم يبكوا أن كان لأجل المعصية فلا  
تغص فقال سفيان أما الذنوب فلا خطر تجالي قط صغيرها ولا كبيرها وليس بكافي يا شبان من  
أجل المعصية ولكن من خوف الخاتمة لا تفرأيت شيئاً كبيراً كتبنا عنه العلم وعلم الناس أربعين  
سنة وجاور بيت الله الحرام تسعين وكان يلمن بركة ويستقر به الغيث فلبات تحول وجهه عن  
القبلة ومات على الشرك فلما خاف من سوء الخاتمة فقال له أن ذلك من شوم المعصية والإصرار  
على الذنوب فلا تغص ربك طرفه عين انتهى (وسوء الظن بالله) فإن الله عز وجل غير قوما فقال  
وذلك ظنكم الذي ظنتم بكم يرداكم وقال تعالى وظننتم ظن السوء وكنتم قوما بوراً قال علي  
رضي الله عنه لرجل أخرجه الخوف إلى القنوط يا هذا بك من رحمة الله أعظم من ذنوبك وقال  
سفيان من أذنب ذنباً فعلم أن الله تعالى قد رجا غفرانه غفر الله له ذنبه وقال  
أن الله تعالى يقول للعبد يوم القيامة مكنعك أذ رأيت منكراً أن تذكره فان لقنه الله حجة قال رب  
رجوتك وخفت الناس قال فيقول الله تعالى قد غفرت ذلك ذكر ذلك الغزالي في الأحياء (وعباد  
الله) الذين هم أهل الخير من المؤمنين بخلافه بالفاسق منهم فلا أتم فيه في نحو ما يظهر منهم أفاده الجلال  
المحلي قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن أن بعض الظن أثم (والتكذيب بالقدر)  
يفتح الدال وهو القضاء الذي يقدره الله تعالى بأن يكذب بأن الله يقدر على عبده الخير والشركا زعمه  
المعزلة عنهم الله فانهم يزعمون أن العبد يخلق أفعال نفسه من دون الله تعالى فهم ينكرون القدر فسوا  
قدرة ذلك أفاده ابن حجر في الزواجر عن اقتراف الكبائر (والفرح) أي السرور والرضا ولذة القلب

والشك في الله والامن  
من مكر الله والقنوط  
من رحمة الله والتكبر  
على عباد الله وهو رد  
الحق واستحقار الناس  
ورويته أنه خير من  
كثير من خلق الله  
والجحد وهو أضرار  
العداوة إذا عمل بمقتضاه  
ولم يكرمه والحسد وهو  
كراهية النعمة للمسلم  
واستحقارها إذا لم  
يكرمه أو عمل بمقتضاه  
والمن بالصدقة ويبطل  
نوابها والإصرار على  
الذنب وسوء الظن بالله  
وعباد الله والتكذيب  
بالقدر والفرح







المطر للهلاك أفاد ذلك الشرفاوى (و مستفاد) بفتح الذال أى شرعا باعتبار طبع غالب الناس كخطا  
و تصاق ومنى فيحرم ذلك لا استقداره له لكن يجوز تناول الماء المتغير بظاهر واللحم المتن ومحرم  
تناول الطاهر المضر بمن تناوله كالبشره به فلعلم من ذلك أن ما يقتضى التحريم أربعة الاسكار  
والنجاسة والاستقدار والاضرار فان اتفق ذلك فحلال لا تنفاه علة التحريم أفاد ذلك شيخ  
الاسلام والشرفاوى (وأكل مال اليتيم) قال الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما  
يأكلون في بطونهم نارا ويصلون شجرة (أو الاوقاف على خلاف ما شرط الواقف) فان ذلك  
من جملة أكل مال الناس بالباطل قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا أموالكم التي بين ايديكم  
شيخ الاسلام في الفتح (والمأخوذ بوجه الحياء) فنى أخذ شيئا عاليا بأن باعث المعطي الحياء منه  
أو من الحاضرين ولو لولا لما أعطاه فهو حرام ويلزمه رده نقل ذلك الرملى في النهاية عن الأحياء  
(فصل) في بعض معاصي العين (ومن معاصي العين النظر الى النساء الاجنبيات) وهي غير المحرم  
(وكذا نظر من اليهم) أى الرجال الاجانب قال الحنفى والأصح عند الرافعى أن المرأة تنظر  
الى جميع بدن الرجل الاجنبى إلا ما بين سترته وركبته وللقرن الثانى لا ترى منه إلا ما يرى منها  
قال النووى وهذا هو الأصح عند جماعة (ونظر العورات) سواء كانت من جنس وغيره  
وسواء كانت من المحرم وغيره (فيحرم نظر الرجل الى شئ من بدن المرأة الاجنبية غير الحليّة)  
أى الزوجة والامة لأن النظر مظنة الفتنة وهو محرك للشهوة فاللائق بمحاسن الشرع سد باب النظر  
والاعراض عن تفاصيل الاحوال من الشهوة والفتنة وعدمها والعدالة وعدمها كما يحرم الخلوة  
بالاجنبية ويجوز للرجل أن ينظر الى جميع بدن زوجته لانه يجوز له الاستمتاع بها نعم في النظر الى  
فرجها الوجه فيقول انه يحرم لقوله عليه الصلاة والسلام لا ينظر الى الفرج يورث العصى أى العصى  
قال صاحب العدة يؤكد الولد أعمى ومنهم من قال يورث العصى فى الذى ينظر والصحيح انه لا يحرم النظر  
الى الفرج لانه يجوز له الاستمتاع به لانه محل الاستمتاع الأعظم فالنظر أولى وأما الخبر ان صح  
فمحمول على الكراهة والنظر الى باطن الفرج أشد كراهة ولهذا يكره للانسان أن ينظر الى فرجه  
لغير حاجة ونظر السيد الى أمته التى يجوز له الاستمتاع بها كنظر الرجل الى زوجته سواء كانت  
قصة أو مدبرة أو مستولدة أو عرض مانع قريب الزوال كالحيض والرحم وأما ان كانت مزرعة  
أو مكتابة أو مشتركة بينه وبين غيره أو مجوسية أو وثنية أو مرتدة فيحرم نظره الى ما بين سترتها  
وركبته ولا يحرم ما زاد على ذلك أفاد ذلك كله الحنفى (ويحرم عليها) أى المرأة الاجنبية كشف شئ  
من بدنّها بحضرة من يحرم نظره اليها) واتفق المسلمون على منع النساء من الخروج كاشفات  
الوجوه وأعلم أن نظير المسجوع وهو الطواشى الى المرأة الاجنبية كنظر الرجل الى محارمة عند  
الاكثرين وعليه يحمل قوله تعالى أو التابعين غير أولى الاربة من الرجال وقيل انه كالفحل مع  
الاجنبية لانه لا يحمل نكاحها قال النووى المختار في تفسير غير أولى الاربة فانه المختل الذى لا يكثر  
للنساء ولا يشبههن كذا قاله ابن عباس وغيره واعلم أن من يجب ذكره فقط أو سكت خصيته فقط  
والعين والشيخ المحرم حكمه حكم الفحل أفاد ذلك الحنفى (ويحرم عليه) أى الرجل (وعليها) أى المرأة  
كشف شئ مما بين السرة والركبة بحضرة مطلع على العورات ولو مع جنس) كالرجل مع مثله والمرأة  
مع مثله (ومحرمة) وهو من حرم نكاح أحدهما على الآخر (غير حليل) من زوج وسيد (ويحرم عليها)  
أى الرجل والمرأة (كشف السواتين) أى القبل والدبر (في الخلوة لغير حاجة التحليل) من زوج  
وسيد أما الحاجة فيجوز كشفهما فيها ولو لادنى غرض كترديد واغتسال وصيانة الثوب من الإذناس

و مستفاد وأكل مال  
اليتيم أو الاوقاف على  
خلاف ما شرط  
الواقف والمأخوذ  
بوجه الحياء  
(فصل) ومن معاصي  
العين النظر الى النساء  
الاجنبيات وكذا  
نظر من اليهم ونظر  
العورات فيحرم نظر  
الرجل الى شئ من  
بدن المرأة الاجنبية  
غير الحليّة ويحرم  
عليها كشف شئ من  
بدنها بحضرة من يحرم  
نظره اليها ويحرم عليه  
وعليها كشف شئ مما  
بين السرة والركبة  
بحضرة مطلع على  
العورات ولو مع جنس  
ومحرمة غير حليل  
ويحرم عليها كشف  
السواتين في الخلوة  
لغير حاجة التحليل



والنار عند كفن البيت وكذا يجوز كشفهما في حالة الجماع خلا للرشدي وظاهر عبارة المصنف  
 ان عورة المرأة في الخلوة النوراً فان فقط كالرجل وليس كذلك بل محورة انزلة محورة كانت او امة  
 في الخلوة ثمانية السرة والركبة ثم اعلم انه اذا كانت المرأة امة ففيها امرجه فقال الرافي الاصمح انه  
 يحرم النظر الى ثنتين سرتها وركبتها وفيما سواه يكره وقبل يحرم ما لا يدور بحالة الخدمة دون غيره  
 وقيل انها كاللحرة ثم قال الحصني ينبغي ان يفصل فيقال ان كانت الامة شوهاء فالمتعمد بما قاله الرافي  
 وان كانت جميلة كبعض جوارى الترك فالصواب الجزم بالتحريم فان بعض الجوارى لها محسن تام  
 وبعض الحرائر بالمعكس والمعنى المحرم للنظر الجمال لانه مظنة الافتتان والله اعلم واما الخلوة اذا كانت  
 محورة ففيها كالشاة لان الشهوة لا تنشط وهو محل الوطء كما قال القائل  
 لكل ساقطة في الحمى - اى الغوم - لا فقه - وكل مكسدة ثوباً ما سقوت - قال الرويانى وان بلغت ثلثاً  
 يؤمن الافتتان بالنظر اليها حاز النظر الى وجهها وكفيها لقوله تعالى والقواعد من النساء اللاتي  
 لا يرتجون نكاحاً فليس عليهن جناح ان يضعن ثيابهن والله اعلم ذكر ذلك الحصني (وحل مع المحرمية  
 او الجنبية او الصغيرة) ولو من غير الجنبية (الذي لا يشتهى نظراً ما عدا ما بين السرة والركبة اذا كان)  
 اى النظر (بغير شهوة) فان كان شهوة فهو حرام باجماع بل يحرم النظر لكل ما لا يجوز الاستماع به  
 ولو جازا كان ينظر الى العمود بشهوة وضابط الشهوة هي ان ينظر فيلذ كما افاد جوارى ثم ان محل  
 نظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل فيما ذكر ثابت في نظر المسلمة الى المسلمة اما نظرها للكافرة  
 الى المسلمة ففيه خلاف وقال الفز الى الاصمح انها كالمسلمة وقال البغوي الاصمح المنع احتج لما قاله بقوله  
 تعالى ارسائهن وليست الكافرة من نساين اى من نساء المؤمنين فعلى هذا لا تدخل مع المسلمات  
 في الحمام وقيل تنظر الى المسلمة ما ينظر الرجل وقيل تنظر ما يدور عند المهنة قال الرافي وهذا شبه  
 وقال التوروى الصحيح مما صححه البغوي بل قال الامام عز الدين بن عبد السلام ان المرأة الفاسقة في  
 ذلك حكمها حكم الكافرة فيجب على ولاية الامور منع الكافرات والفاسقات من دخول الحمامات  
 مع المحصنات المؤمنات فان تعذر ذلك لقلّة مبالاة ولاية الامور بانكار ذلك فليستحترن المؤمنة الحرة  
 عن الكافرة والفاسقة افاد ذلك الحصني وقال الباجورى وحمل ذلك في كافرة غير محرم للمسلمة وغير محرم  
 لها اما يجوز لها النظر اليها اه (الاصمح اوصية دون سن التمييز فيجعل نظره) اى جميع بدنه (ما عدا  
 فرج الانثى لغير امها) اى في زمن الرضايع والثرية فانه يجوز ان تنظر اليه ونسبة للحاجة ومثلها نحوها  
 كالمصصة افاد ذلك الباجورى وقال الحصني وقطع القاضي حسين بجواز النظر الى فرج الصغيرة التي  
 لا تشتهى والصغير وقطع بالجواز في الصغير المروزي وذكر المتولى فيه وجهين والصحيح الجواز  
 لتساع الناس بذلك انتهى (فرع) واذا بلغ الصبي والصبية عشر سنين وجب التفريق بينه وبين امه  
 وابيه واخيه في المضجع للنصوص الواردة في ذلك والله اعلم افاد ذلك الحصني (ويحرم النظر  
 بالاستحفار الى المسلم) كان يقطب وجهه في روجه او يشير اليه بالحنف والحاجب استهزاء كما فعله  
 كفار قريش للصحابة رضى الله عنهم قال تعالى حكايه عنهم واذا امر واحم اي امر المؤمنين بالكفار  
 يتغامزون اي يشير الكفار الى المؤمنين بالاعين استهزاء وقال لا يحمل المسلم ان يشير الى اخيه  
 بنظرة تؤذيه (والنظر في بيت الغير بغير اذنه) بان يطلع من نحو شي ضيق في دار غيره بغير اذنه  
 على حرمه قال الله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يطلع في بيت قوم  
 بغير اذنهم فقد حل لهم ان يغضوا اعينهم رواه الشيخان عن ابي هريرة وقال لا يطلع في بيت  
 قوم بغير اذنهم فغضوا اعينهم فلا دية له ولا قصاص رواه النسائي وروى الترمذي حديثاً غريباً ولو

توم

وحل مع المحرمية  
 او الجنبية او الصغيرة  
 الذي لا يشتهى نظر  
 ما عدا ما بين السرة  
 والركبة اذا كان بغير  
 شهوة الا صبي او صبية  
 دون سن التمييز فيحل  
 نظره ما عدا فرج الانثى  
 لغير امها ويحرم النظر  
 بالاستحفار الى المسلم  
 والنظر في بيت الغير  
 بغير اذنه

النظور

@ لعله على حريمه  
 بغير اذنهم



أَنْ رَجُلًا مَرَّ عَلَى بَابٍ لَا سِتْرَ لَهُ فَرَأَى عَوْرَةَ امْرَأَةٍ فَلَا خُطْبَةَ عَلَيْهِ إِنَّمَا الْخُطْبَةُ عَلَى أَهْلِ الْمَنْزِلِ ذَكَرَ ذَلِكَ  
 ابْنُ حَبَرٍ فِي الزَّوْجِ (أَوْشَى بِأَخْفَاءِ كَذَلِكَ) أَيْ بَغْيِ أَيْدِيهِ (و) بِحَرَمِ (مُشَاهَدَةِ الْمُنْكَرِ إِذَا لَمْ يَنْكُرْ) لِقَوْلِهِ  
 عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا مَرَّ قَوْمٌ عَمِلُوا بِالْمَعَاصِي فِيهِمْ مِنْ يَغْدِرُ أَنْ يَنْكُرَ عَلَيْهِمْ فَلَمْ يَقْعِلْ إِلَّا بِوَشْكَ أَنْ يَقْعَمَهُمُ اللَّهُ  
 بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ (أَوْ) إِذَا لَمْ (يَغْدِرْ) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُعْذِرًا كَانَ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِنْكَارِ بِمَا خَافَ  
 عَلَى نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ غَيْرِهِ مُفْسِدَةً أَكْثَمَ مِنْ مُفْسَدَةِ الْمُنْكَرِ الْوَاقِعِ أَوْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْمُنْكَرَ يَنْبَغِي فِيهِ  
 هُوَ فِيهِ عُنَادًا فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَيَغْدِرُ (وَيَفَارِقُ) أَيْ ذَلِكَ الْمُنْكَرَ حِينَئِذٍ  
**فصل** في بعض معاصي الإلْسَانِ وَخِدِّ الْقَاذِفِ وَكَفَارَةِ الظَّهَارِ (وَمِنْ مَعَاصِي اللِّسَانِ الْغِيبةُ)  
 بِكسر الغين (وهي ذِكْرُ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ بِمَا يَكْرَهُهُ) أَيْ لَوْ بَلَّغَهُ شَوْا مَزَكَّرْتَهُ بِنَفْسٍ فِي بَدَنِهِ أَوْ نَسَبَهُ أَوْ فِي  
 خَلْقِهِ أَوْ فِي فِعْلِهِ أَوْ فِي قَوْلِهِ أَوْ فِي دِينِهِ أَوْ فِي دُنْيَاهُ حَتَّى فِي ثَوْبِهِ وَدَارِهِ وَدَابَّتِهِ كَقَوْلِكَ الْأَحْوَلُ الْأَسْوَدُ وَقَوْلِكَ  
 لَهْرَبٍ هَدَيْ أَوْ فَايَسَقُ وَقَوْلِكَ إِنَّهُ يُجِيلُ أَوْ سَيَّيْ الخَلْقُ وَقَوْلِكَ شَارِقُ أَوْ قَلِيلُ الْأَدَبِ وَقَوْلِكَ إِنَّهُ وَسِيخُ  
 الْيَابِ (وَإِنْ كَانَ) أَيْ الْمَذْكُورُ بِلِسَانِكَ مُوجُودًا (فِيهِ) أَيْ أَخِيكَ الْمُسْلِمَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ افْتَنِمُ أَخَاكُمْ فَالْوَا  
 يَارَسُولَ اللَّهِ قُلْنَا مَا فِيهِ قَالَ إِنْ قُلْتُمْ مَا لَيْسَ فِيهِ فَقَدْ بَهْتَمُوهُ (وَالنِّمِيةُ وَهِيَ نَقْلُ الْقَوْلِ لِلْإِفْسَادِ) قَالَ الْفَرَزْدَقُ  
 وَجَدْتُ النِّمِيةَ كَشَفَ مَا يَكْرَهُ كَشَفَ شَوْا مَزَكَّرْتَهُ الْمَقُولُ عَنْهُ أَوْ الْمَقُولُ إِلَيْهِ أَوْ كَرِهَهُ ثَالِثٌ وَسَوَاءٌ  
 كَانَ الْكُشْفُ بِالْقَوْلِ أَوْ بِالْكِتَابِ أَوْ بِالرَّمْيِ أَوْ بِالْأَبْيَانِ وَسَوَاءٌ كَانَ الْمَقُولُ مِنْ الْأَعْمَالِ أَوْ مِنَ الْأَقْوَالِ  
 سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ عِيًّا أَوْ نَقْصًا فِي الْمَقُولِ عَنْهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ بَلْ حَقِيقَةُ النِّمِيةِ أَفْشَاءُ السَّرِّ وَهِيَ السَّرُّ عَمَّا يَكْرَهُ  
 كَشَفَ بِلِكُلِّ مَرَّةٍ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُنَّ عَنْهُ إِلَّا مَا يَنْبَغِي حِكَايَتِهِ فَارْتَدَّ كَلِمَ  
 أَوْ دَفَعَ لِمَعْصِيَةٍ أَنْتَهَى (وَالنَّحْرِيشُ) أَيْ الْإِغْرَاءُ بَيْنَ الْقَوْمِ (مِنْ غَيْرِ نَقْلِ الْقَوْلِ) وَكَذَا الْإِغْرَاءُ  
 بَيْنَ الْبَهَائِمِ وَلِذَلِكَ أَمَّا الْمُنْصَفُ بِقَوْلِهِ (وَلَوْ بَيْنَ الْبَهَائِمِ) كَالْجَوَامِيسِ وَالْعَمَمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْإِغْرَاءُ الْكَلْبِ  
 عَلَى الْآدَمِيِّ أَوْ الْعَمَمِ مَثَلًا (وَالْكَذِبُ وَهُوَ الْكَلَامُ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ) وَهُوَ مِنْ قَبَائِحِ الذُّنُوبِ وَفَوَاحِشِ  
 الْعُيُوبِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنْ الْكَذِبَ بَابٌ مِنْ أَبْوَابِ النِّفَاقِ وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْكَذِبُ  
 يَنْقُصُ الرِّزْقَ وَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكْثَرُ الْخَطَايَا عِنْدَ اللَّهِ أَلْسَانُ الْكَذُوبِ وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ  
 سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ وَيَقُولُ فِي دُعَايِهِ اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ وَفَرْجِي مِنَ الزَّانِ وَلِسَانِي  
 مِنَ الْكَذِبِ ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَزْدَقُ أَيْ قَالَ الْفَرَزْدَقُ الْكَذِبُ كَلِمَةٌ لَا تَنْفَعُ بِشَيْءٍ أَوْ دَفَعَ بِهِ عَنْ دِينِ أَنْتَهَى  
 (وَالْبَيْنُ الْكَاذِبَةُ) لِقَوْلِهِ ﷺ إِنْ تَجَارَ هُمُ الْفُجَّارُ فَقِيلَ يَارَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ التَّجَارَةَ قَالَ  
 نَعَمْ وَلَكِنْهُمْ يَخْلِفُونَ فَيَأْتُونَ وَيَكْذِبُونَ وَلَمَّا رَوَى أَنَّهُ ﷺ مَرَّ بِرَجُلَيْنِ يَتْبَايَعَانِ شَاةً  
 وَيَتَحَالَفَانِ وَيَقُولُ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ لَا تَقْصُصْ عَنْ كَذَا وَكَذَا وَيَقُولُ الْآخَرُ وَاللَّهِ لَا أُرِيدُكَ عَلَى كَذَا  
 وَكَذَا فَرَبَّ الشَّاةِ وَقَدْ اشْتَرَاهَا أَحَدُهُمَا قَالَ أَوْجَبَ أَحَدُهُمَا بِالْآثِمِ وَالْكَفَارَةِ وَقَالَ ﷺ مَنْ حَلَفَ عَلَى  
 بَيْنٍ بَأْتِي لِقَطْعِهَا بِمَا لَمْ يَأْمُرْ بِهَا سَلِمَ بِغَيْرِ حَقٍّ لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبٌ ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَزْدَقُ أَيْ  
 (وَالْفَاطَةُ الْقَذْفُ) وَهُوَ الرَّمْيُ بِالزَّانِي فِي مَقَامِ التَّعْيِيرِ وَالتَّوْبِيخِ وَهُوَ مِنْ الْكِبَائِرِ وَيَتَعَلَّقُ بِهِ الْحَدُّ بِالْكِتَابِ  
 وَالسُّنَنِ وَاجْتِمَاعِ الْأُمَّةِ أَفَادَةُ الْحَقِّ (وَهِيَ) أَيْ الْفَاطَةُ الْقَذْفُ (كثيرة) وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ صَرِيحٍ وَكِنَايَةٍ  
 وَنَعْرِضٍ فَالصَّرِيحُ كَقَوْلِهِ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ زَيْتٌ بَفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِهَا أَوْ يَزَانِي أَوْ يَزَانِيَةٌ وَالْكِنَايَةُ  
 كَقَوْلِهِ زَنَاتٌ بِالْهَمْزَةِ فِي الْجِيلِ أَوْ السُّلْمِ أَوْ نَحْوِهِ فَإِنَّ ظَاهِرَهُ يَقْتَضِي الصُّعُودَ وَالتَّعْرِضَ عَنْ كَقَوْلِهِ لَغِيْرِهِ فِي  
 خُصُومَةٍ أَوْ غَيْرِهَا يَابْنَ الْحِلَالِ وَأَمَّا نَافِلَةُ بَزَانٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ كَلِمَتَانِ بَزَانِيَةٌ (مَحْصِلُهَا) أَيْ الْكَثِيرَةُ  
 (كَلَامُ كُلِّ نَسَبٍ إِنْسَانًا أَوْ وَاحِدًا مِنْ قُرَابَتِهِ) أَيْ الْإِنْسَانِ (إِلَى الزَّانِيَةِ) قَدْ فُتِحَ لِمَنْ نَسَبَ الزَّانِيَةَ إِلَيْهِ أَمَّا  
 صَرِيحًا مطلقًا) أَيْ سَوَاءٌ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ لَا (أَوْ كِنَايَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَاذِفِ) إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلِ أَوْ غَيْرِ مَا ذُكِرَ

أَوْشَى. أَخْفَاءُ كَذَلِكَ  
 وَمُشَاهَدَةُ الْمُنْكَرِ إِذَا لَمْ  
 يَنْكُرْ أَوْ يَغْدِرُ وَيَفَارِقُ  
**فصل** وَمِنْ مَعَاصِي  
 اللِّسَانِ الْغِيبةُ وَهِيَ ذِكْرُ  
 أَخَاكَ الْمُسْلِمِ بِمَا يَكْرَهُهُ  
 وَإِنْ كَانَ فِيهِ وَالنِّمِيةُ وَهِيَ  
 نَقْلُ الْقَوْلِ لِلْإِفْسَادِ  
 وَالتَّحْرِيشُ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ  
 الْقَوْلِ وَلَوْ بَيْنَ الْبَهَائِمِ  
 وَالْكَذِبُ وَهُوَ الْكَلَامُ  
 بِخِلَافِ الْوَاقِعِ وَالْبَيْنُ  
 الْكَاذِبَةُ وَالْفَاطَةُ  
 الْقَذْفُ وَهِيَ كَثِيرَةٌ  
 حَاصِلُهَا كُلُّ كَلِمَةٍ تَنْسِبُ  
 إِنْسَانًا أَوْ وَاحِدًا مِنْ  
 قُرَابَتِهِ إِلَى الزَّانِيَةِ  
 قَدْ فُتِحَ لِمَنْ نَسَبَ الزَّانِيَةَ إِلَيْهِ  
 أَمَّا صَرِيحًا مطلقًا أَوْ كِنَايَةً  
 بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَاذِفِ



بالقذف من المقدوف ملتزما لاحكام غير اصل للمقدوف (الى ثمانين جلدة) قال الله تعالى فاجلدوهم  
 ثمانين جلدة ولان القذف بالزنا اقل من الزنا فكان اقل منه تحداً افاده الحصى (والرقيق نصفها) وهو  
 اربعون سوا. كان قنأ أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو مبعوضاً لأن أبا بكر وعمر وعليا ومن بعدهم كانوا  
 لا يضربون الا اربعين ولم يخالفهم أحد افاد ذلك الحصى (ومنها) أي من معاصي اللسان (سب  
 الصحابة) قال <sup>عليه السلام</sup> من سب الأنبياء قتل ومن سب أصحابي جلد ومن سب علياً فقد سبني ومن سبني  
 فقد سب الله رواه أحمد والطبراني سبى ذلك محمد الوهاب بن أحمد في الدر المنير (وشهادة الزور) أي  
 الكذب قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور (والخلف) بضم الخاء  
 (في الوعد اذا وعده وهو يضر بالخلف) قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود قيل هي العقود  
 التي يتعاقد بها الناس بينهم قال الفيومي والخلف في الوعد عند العرب كذب وفي الوعد كرم (ومطل  
 الغني) أي القادر على وفاء الدين لقوله <sup>عليه السلام</sup> مطل الغني ظلم رواه الشيخان فالمطل اطالة المدافعة بان  
 تكون ثلاث مرات فأكثر فقوله ظلم أي كبره مفسد أما المرافعة مرة أو مرتين فمطل مفسد  
 وإن كانت خراماً من الصغار ومحل ذلك اذا طوّل فان لم يطالب فلا معصية افاد ذلك الشرفاوي  
 (والشتم) وهو وصف الغير بما فيه نقص وازدراء (والسب) قال <sup>عليه السلام</sup> ملعون من سب والديه وفي  
 رواية من أكبر الكبائر من سب الرجل والديه قالوا يا رسول الله كيف يسب الرجل والديه قال يسب  
 أبا الرجل فيسب أخاه حكاية الغزالي (فرع) قال شيخ الاسلام اذا سب شخص شخصاً آخر  
 فلا رخص له يسب بقدر ما سبه في العدد ولا يجوز سب أبيه ولا أمه وانما يسب بما ليس كذباً ولا قدفاً نحو  
 يا أحمق يا ظالم اذا لباكاد أحد ينفعك عن ذلك في بعض الاوقات فان معنى الحق موضع الشيء وفي غير موضعه  
 ومعنى الظلم فعل منهى عنه فهو ظالم لنفسه (واللعن) اما الحيوان أو جماد أو انسان وكل ذلك مذموم قال  
 رسول الله <sup>عليه السلام</sup> الملعون من لعن الله ولا يغضبه ولا يجهم وقال أنس  
 كان رجل يسير مع رسول الله <sup>عليه السلام</sup> على بعير فلعن بغيره فقال <sup>عليه السلام</sup> يا عبد الله لا تسير معنا على بعير  
 ملعون وقال ذلك انكاراً عليه واللعن عبارة عن الطرد والابعاد من الله تعالى وذلك غير جائز الا على  
 من انصف بصفة تبعده من الله عز وجل وهو الكفر والظلم بان يقول لعنة الله على الظالمين وعلى الكافرين  
 افاد ذلك الرملي (والاستهزاء) أي السخرية (بالمسلم) وهذا محرم مهما كان مؤذياً كما قال تعالى يا أيها الذين  
 آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسي أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسي أن يكن خيراً منهن وقال  
 ابن عباس في قوله تعالى يا ويلتنا مال هذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها ان الصغيرة  
 التسم بالاستهزاء بالمؤمن والكبيرة الفقهية بذلك وهذا إشارة الى أن الضحك على الناس  
 من جملة الذنوب والكبائر وقال <sup>عليه السلام</sup> من سخر من غير أخاه بذنب قد تاب منه لم تمت حتى يعمله وكل هذا  
 يرجع الى استحقاق الغير والضحك عليه والاستهزاء به وهذا انما يحرم في حق من يتأذى به فاما من  
 جعل نفسه مسخرة وزمما فرح من أن يسخر به كانت السخرية في حقه من جملة المزاح افاد ذلك كله  
 الغزالي (وكل كلام مؤذله) أي للسلم كافتاء السرق قال <sup>عليه السلام</sup> اذا حدث الرجل الحديث ثم التفت فمضى  
 أمانة وقال الحسن إن من الحيانة أن تحدث بسر أخيك وكالمزاح اذا كان مفرداً و مداوماً اما المداومة  
 فلانه اشتغال باللف والهزل فيه ولما أفرط فيه فلانه يورث كثرة الضحك وكثرة الضحك يمت  
 القلب وتسقط المهابة وأما اذا كان المزاح مطابقة وفيه انبساط وطب قلب فلم يمت عنه لانه  
 كان يمزح ولا يقول الا حقاً كما روى أن أم أيمن جاءت الى النبي <sup>عليه السلام</sup> فقالت إن زوجي يدعوك قال  
 ومن هو الذي يدعوك بكاض قالت والله ما بعته بكاض فقال بلى إن بعته بكاضاً فقالت لا والله فقال

الى ثمانين جلدة  
 والرقيق نصفها ومنها  
 سب الصحابة وشهادة  
 الزور والخلف في الوعد  
 اذا وعده وهو يضر  
 الخلف ومطل الغني  
 والشتم والسب واللعن  
 والاستهزاء بالمسلم  
 وكل كلام مؤذله

مكرر من الأدلة

حديث



من احد الاوتبعه بخاص و اراد بالخاص المحيط بالحدق وجاءت امرأة اخرى فقالت  
 يا رسول الله احملني على بيعي فقال بل يحملك على ابن البعير فقالت ما صنعت به انه لا يحملني فقال  
 ما امر ببيع الا وهو ابن بعير فكان في شرح يورد ذكر ذلك المراد في الاحياء (والكذب على الله) بان  
 نسب اليه تعالى وتلدا او شريكا قال الله تعالى فمن اعظم من سكت على الله اي لا احد اعظم بلا تشديد  
 في الدال وقال الله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم م سودة قال الحسن بن محمد الذين  
 يقولون ان شئنا فعلنا وان شئنا لم نفعل حكاه ابن حجر في الزواجر عن افتراء الكفار وذلك لانه  
 نسب الفعل الى مشيئة وفي الحقيقة انما كلك مشيئة الله تعالى (وعلى رسول الله) قال الشرقاوي  
 والكذب عليه صلى الله عليه وسلم كبرية النسي (والدعوى الباطلة) فالكذب على الله هو اخيار عن ثبوت حق له  
 او لموكله على غيره عند الحاكم او محكم او سيد او ذي شوكة والباطلة هي بان لا يكون له او لموكله حق  
 عند ذلك الغير (والطلاق الدعوى) كان يطلق مؤطوئاته ولو في الدبر في حيض او نفاس وكان يطلقها  
 مع آخر طهر من حيض او نفاس او يطلقها في طهر ويطئها في غيره ثم يحل لعدم صيرها وباسها ولم  
 يطرها بها تحمل او ويطئها في حيض قبل ذلك الطهر ومن ذلك ما لو قسم لاخدي زوجته ثم طلق الاخرى  
 قبل المبيت عند ما فاته بما تم ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعا او التجدد ان كان بائنا ومن  
 ذلك ايضا ما لو سكت حاملا من زنا او ويطئها ثم يطلقها قبل الوضع لانها لا تشرع في العدة الا بعد  
 الوضع ففيه تطويل عظيم عليها هذا ان لم يحض حاملا كما هو الغالب والا انقضت عدتها بالاقراء فلا  
 يحرم طلاقها اذ لا تطويل حينئذ افاد ذلك الشرقاوي (والظهار) وهو تشبه الزوج زوجته في الحرمة  
 بمحرمة افاده شيخ الاسلام (وفيه) اي ولاجل الظهار ككفارة ان لم يطلقها بعده اي الظهار (فوراً)  
 اي زمن امكان فرقة شرعية اي بان يسكت عن طلاقها بقدر نطقه بما يقع به فراقها كطقتك ولزنت  
 طالق ولو جاهلاً او ناسياً افاده الشرقاوي (وهي) اي الكفارة (عنت رقية مؤمنة) فلا تجزى ككفارة  
 (سليمة) اي من عيب يحل بعمل اخلا لا يتنا (فان عجز) اي المتكفر عن الاعتاق حجتاً او شرعاً وقت  
 ادائه الكفارة (صام شهرين متتابعين) عن كفارته قاله في لا يكفر الا بالصوم لانه مفسر اذ لا يملك  
 شيئاً وينقطع التتابع بفوت يوم ولو بعد ركض او سفر فيجب الاستئناف لا بقوته بنحو جنون  
 (فان عجز) عن صوم او تنابع لم يرض يدوم شهرين بالظن او لشقة شديدة ولو اثنى او خوف زيادة  
 مرض (اطم) اي اعطى (ستين مسكناً) اهل زكاة (ستين شهراً) من جنس فطرته فان عجز من الجميع  
 لم ينقط الكفارة عنه فاذا قدر على خضلة فعلها (ومنها) اي من معاصي اللسان (اللحن) اي مخالفة  
 وجه الصواب (في القرآن وان لم يحل بالمعنى) كرفع ماء الحديث وكفتح دال نعبد وكسر بائها ونونها  
 (والسؤال للنفي بمال او حرفة) بكسر الحاء اي كتب بان وجد ما يكفيه هو ويؤونه يومهم ولبثهم  
 وسفرهم وانيه يحتاجون اليها والاوجه جواز سؤال ما يحتاج اليه بعد يوم وليلة ان كان السؤال عند  
 نفاذ ذلك بغير تيسر والا امتنع وجوز الاذرعى طلب ما يحتاج اليه الى وقت يعلم عادة بغير  
 السؤال والاعطاء فيه ولا يحرم على من علم غني سائل اي بظهر للفاقة الدافع اليه خلافا للاذرعى واستثنى  
 في الاحياء من يحرم السؤال للقادر على الكسب ما لو كان يستغرق الوقت في طلب العلم وفي شرح مسلم  
 وغيره مني اذ لا نفي في السؤال او اذى المسؤل حرم اتفاقاً وان كان محتاجاً كما اقر به ابن الصلاح  
 افاد ذلك كله الرمي في النهاية (والنذر) وهو الزام قرينة لم تتعين (بقصد احرام الوارث) اي منه من  
 الارث (وترك الوصية) وهي اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت (بدين او عين لا يعلمها غير موالاتها)  
 اي الانتساب (الى غير ابيه او الى غير مواليه) اي غير المعقنين له وعقبهم قال صلى الله عليه وسلم لعن الله من اتىب

والكذب على الله وعلى  
 رسول الله والدعوى  
 الباطلة والطلاق الدعوى  
 والظهار وفيه كفارة ان  
 لم يطلقها بعده هو او هي  
 عنت رقية مؤمنة سليمة  
 فان عجز صام شهرين  
 متتابعين فان عجز اطم  
 ستين مسكناً من مدا  
 ومسا اللحن في القرآن  
 وان لم يحل بالمعنى  
 والسؤال للنفي بمال  
 او حرفة والنذر بقصد  
 احرام الوارث وترك  
 الوصية بدين او عين  
 يعلمها غيره والاتهام الى  
 غير ابيه لمواليه مواليه

في قوله لشيء  
 الشئ  
 وكلمة سألها  
 الشوق  
 سألها  
 ما يكفيه  
 في يوم وليلة

S. TAUFIQ



الى غير مواليه وقال <sup>عليه السلام</sup> من ادعى الى غير ابيه او اتى الى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس  
اجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرنا ولا عدلا رواه الشيخان (والخطبة على خطبة اخيه) الخبر  
الصحيح لا ينع الرجل على بيع اخيه ولا يخطب على خطبة الا ان باذن له وفي رواية حتى يذروا المعنى  
في النهي الا يذروا وسوا الخطاطب المسلم والذمي والتقييد بالآخ في الخبر جري على الغالب في خطابات  
النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فانها متعلقة بالمسلمين لشدة امتثالهم (والفتوى بغير علم) من عنده (وتعليم) من غيره  
قال النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من اتى بغير علم لعنة ملائكة السماء والارض رواه ابن عساكر عن علي وذلك لكونه  
خبر عن حكم الله بغير علم افادة العزيزي ووجب في كل مسافة قصر مفت كما يجب في كل عدوي قاض ولا  
يكفي في اقليم واحد مفت فاعتبر بمسافة القصر فلا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر كما افادة الارديلي  
في الانوار (وتعلم علم مضمر) كعلم السحر وعلم النجوم قال <sup>عليه السلام</sup> اخاف على امتي بعدى ثلاثا خف  
الاتمة والايان بالنجوم والتكذيب بالقدر بخلاف الطب فان الحاجة تماسه اليه وبخلاف التمويه وان كان  
تخميناً لانه تجزم من ستة واربعين سجراً من النوبة ولا خطر فيه افاد ذلك الغزالي في الاحياء (والحكم بغير  
حكم الله) لقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط قال الحصني في رفع  
النفوس قال رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> القضية ثلاثة قاض في الجنة واثنان في النار قاض عرف الحق فقصي به  
فهو في الجنة وقاض عرف الحق فحكم بخلافه فهو في النار . قال العلماء كل من ليس باهل للحكم فلا يحل له  
الحكم فان حكم فهو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لان اصابته اتفاقية ليست صادرة عن اصل  
شرعي فهو عاص في جميع احكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها لا يقدر في شيء من ذلك  
والله اعلم انتهى (والندب) وهو عد محاسن الميت كأنه يسمع كأن يقال واكفها واجلها واستداه  
(والياحة) وهي رفع الصوت بالندب قال رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> انبعض الاصوات الى الله تعالى صوتان  
صوت نائحة مصيبة وصوت من رعد فرح وقال رسول الله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> تجعل النوائح صفين في النار صفا  
عن يمين اهل النار وصفا عن شمالهم ينجحون عليهم كما تنبع الكلاب ذكر ذلك السمرقندي في الجواهر  
(وكل قول) ولو نصف كلمة (يبحث) أي يحترض انسانا (على محرم) كقتل من له امان من مسلم وذمي  
ومؤمن ومعاهد قال <sup>عليه السلام</sup> من اعان على قتل مؤمن ولو بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من  
رحمة الله اه ومثال شطر الكلمة ان يقول اقل فلا يقال ان افاد ذلك الشرقاوي وقال تعالى ولا تعاونوا  
على الاثم والعدوان ومعنى التعاون الخ على ذلك (أو يفتر) أي يقطع (عن واجب) قال <sup>عليه السلام</sup>  
من اعان على معصية ولو بشطر كلمة كان شريكاً فيها (وكل كلام يقدح) أي ييبس وينقص (في الدين)  
وهو وضع المني يدعو أصحاب القول الى قبول ما هو من عند الرسول عليه الصلاة والسلام (أو في أحد  
من الانبياء) قال <sup>عليه السلام</sup> ازهد الناس في الانبياء واشد هم عليهم الاقربون رواه ابن عساكر (أو في العلماء)  
قال <sup>عليه السلام</sup> اغد عالماً أو متعلماً أو مستعماً أو حياً ولا تكن الخامة فهلك سدواه البيهقي وغيره حكى ذلك  
عبد الوهاب بن أحمد في الدر المير (أو العلم) أي الشرعي وما يتعلق به (أو الشرع) وهو في اللغة عبارة  
عن البيان والاظهار يقال شرع الله كذا أي جعله طريقاً ومذهباً ومنه المشرعة هكذا في التعريفات  
(أو القرآن) قال <sup>عليه السلام</sup> الخدال في القرآن كفر رواه أحمد والحاكم وغيرهما (أو في شيء من شعائر الله)  
كالمسجد والصفاء المروعة ومعرفة ومحذور ذلك (ومنها) أي من معاصي اللسان (التميز) أي التفتي في القصب  
(والسكوت عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بغير عذر) يسمي الواجب كان يعلم أنه إذا أمر ونهى  
تهدد داره ويحرب بيته وتلك نيايه قال الله تعالى ولكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف

سقاء دينا

والخطبة على خطبة اخيه  
والفتوى بغير علم وتعليم  
وتعلم علم مضر والحكم  
بغير حكم الله والندب  
والياحة وكل قول  
يبحث على محرم أو يفتر  
عن واجب وكل كلام  
يقدح في الدين أو في  
أحد من الانبياء أو في  
العلماء أو العلم أو الشرع  
أو القرآن أو شيء  
من شعائر الله ومنها  
التميز والسكوت عن  
الأمر بالمعروف والنهي  
عن المنكر بغير عذر

ادوات والملاح وادى سيد بنان  
امون



ويشهور عن المنكر ولو لك ثم المفلحون في الآية كان ايجاب ذلك وقال تعالى لمن الذين كفروا من بني  
 اسرائيل علي لان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون  
 عن منكرهم ففعلوه لنس ما كانوا يفعلون وهذا غاية في التشديد اذ علل استحقاقهم اللعنة بتركهم  
 النهي عن المنكر افاد ذلك الغزالي (وكنتم العلم الواجب مع وجود الطالب) قال الله تعالى واذ  
 اخذ الله من اق الذين ساءوا الكتاب ليدنه للناس ولا يكتمونه وهو ايجاب للتعليم وقال  
 تعالى وان فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون وهو تحريم للكتمان وقال صلى الله عليه وسلم علم من علم علما  
 فكتمه اجمعه الله يوم القيامة بلباس من نار وقال عيسى عليه السلام علم وعمل وعلم فذلك يدعي  
 عظما في ملكوت السموات ذكر ذلك الغزالي في الاجباء (والضحك الخروج الروح  
 فائدة) حكى ابن امرأه ذهبت الى الدكان للشراب فلما انتهت اليه خرج ربحها فاصفرت وجهها  
 من شدة الخجل فعرف صاحب الدكان ذلك فلما سألته عن شيء اجابها باخر وهكذا مرارا  
 على هيئة الاضم لتظن انه اضم لأجل ستر عورتها فظنت بذلك أن هذا الرجل اضم وأنه لم يسمع  
 خروج الريح منها فانبطت وجهها وفرحت بذلك ثم ذهبت ولم تشر منه شيئا ثم افاض الله النور  
 على قلب ذلك الرجل ورزقه الكشف بسبب ستره لها (أو على قلبه استحقاقه) أي المسلم  
 وانما المحرم استغفار يتأذى به المستزأبه لما فيه من التحقير والتهاون وذلك تارة بأن يضحك  
 على كلامه اذا تخط فيه ولم ينظم أو على أفعاله اذا كانت مشوشة كالضحك على حفظه وعلى  
 صنعه وعلى صورته وخلقته اذا كان قصيرا أو ناقصا لعب من العيوب كالضحك من جميع ذلك  
 داخل في السخرية المنهي عنها (وكنتم الشهادة) قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها  
 فانه آثم قلبه (أو نسيان القرآن) أي بعد حفظه عن ظهر قلب ويجب أن يكون في كل مسألة  
 عدوي جماعة يحفظونه عن ظهر قلب افاد ذلك الشافعي (وترك رد السلام عليك)  
 بأن وقع السلام عليك وأحدك بخلاف ما اذا وقع على جماعة فالرد حينئذ فرض كفاية ومثل  
 رد السلام الجواب للكتاب قال صلى الله عليه وسلم ان جواب الكتاب حقا كرهه السلام رواه الطبراني  
 (فرع) قال المتولي لو كتب شخص الى آخر كتابا فان استدعي منه الجواب على ظهيرة لم يملكه  
 وعليه ردده والا فله هدية يملكها المكتوب اليه ومصحح النووي هذا وقال غير المتولي انه ينبغي  
 على ملك الكاتب وللكتوب اليه الاتفاع به ابا حنيفة حكى ذلك الحنفى (والقبلة) بضم القاف  
 أي الثمة بالقيم (المحرمة) أي للشهوة (للحرم بنسك) من حج أو عمرة (و) المحركة للشهوة  
 (لصائم فرضا) لأن ذلك قد يؤدي للفساد (أو لمن لا يحل له قلبه) كغير حلية وغير ولي صغير غير جنس  
 (فرع) قال الباجوري ويكره التعليل في الرأس الا لقدام من سفر أو لمن بعد لقائه عرفا فانه سنة لمن  
 ذكر للاتباع وبسن تقيل اليد لصلاح ونحوه من الأمور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغني ونحوه من  
 الأمور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من تواضع لغني لغناه ذهب ثلثا دينه كما في شرح الروض انتهى  
 (فصل) في بعض معاصي الاذن (ومن معاصي الاذن الاستماع) أي الاصفاء (الى كلام) صادر من  
 (قوم أخفوه عنه) أي المستمع قال الحنفى في قمع النفوس في الحديث الصحيح من رواية ابن عباس  
 رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استمع الى حديث قوم وهم له كارهون صب في أذنيه الآنك  
 يوم القيامة رواه البخاري والآنك بالمد وضم النون والكاف هو الرصاص المذاب على فانما ايقه من ذلك  
 انتهى (والى الزمار) بكسر الميم وهو ما يضرب به مع الاوتار وهو من مار عراقي كما قال شيخ الاسلام  
 في الفتح (والطنبور) بضم الطاء وفي الحديث من استمع آلة الملاهي في الدنيا لم يسمع قراءة قرآن أهل

وكنتم العلم الواجب مع  
 وجود الطالب والضحك  
 لخروج الريح أو على  
 سلم استحقاقه وكنتم  
 الشهادة أو نسيان القرآن  
 وترك رد السلام  
 الواجب عليك والقبلة  
 المحركة للحرم بنسك  
 ولصائم فرضا أو لمن  
 لا يحل له قلبه  
 (فصل) ومن معاصي  
 الاذن الاستماع الى كلام  
 قوم أخفوه عنه والى  
 المزمار والطنبور



الجنة ومنهم يوسف ومحمد <sup>عليهما السلام</sup> (وسائر الاصوات المحرمة) كطل كوبة وكن يضحك بفحش  
أو كذب وكذا مساوي الناس (وكالاتماع الى الغيبة والنميمة وسائر الأقوال المحرمة بخلاف  
ما اذا دخل عليه السماع قهراً) أي من غير اختيار (وكرهه) بخلاف ما اذا رضی عنه ولو قهراً  
فيحرم ذلك (ولزومه الانكار) حينئذ والازالة (ان قدر) على ازالة ذلك مع كونه مكلفاً مسلياً  
(فصل) في بعض معاصي الايدي وفي حد السارق ودية القتل (ومن معاصي الدين التطفيف  
في الكيل والوزن والذرع) أي القياس أي وفي العدد قال الله تعالى ويل للطففين الذين اذا اكلوا  
على الناس أي منهم أي اذا أخذوا منهم يتوفون واذا كالوهم أو وزنهم يخسرون أي واذا كالوهم  
أو وزنهم أي للناس ينقصون (والسرقة) قال الشارقي وأعلم أنه يحرم على الشخص سرقة مال غيره  
على وجه المزاح لأن فيه ترويعاً للقلب وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يروغ عن مسلماً انتهى  
(ويحد) أي السارق (ان سرق ما يساوي) أي بمائيل وبعادل قدر أو قيمة (ربع دينار) أي مضرراً  
عالمياً (من حرزه بقطع يده اليمنى) أو لأم من الكوع ولو كانت معيبة كفايدة الاصابع أو زائدتها  
أو شلاً (ثم ان عاد) أي سرق ثانياً ولو ماسرة أو لا بعد قطعها (فرجله اليسرى) أي من التكف بعد  
اند مال يده اليمنى (ثم ان عاد) (فیده اليسرى) (ثم ان عاد) (فرجله اليمنى) كلاً من ذلك ويندب تعليق  
العضو المقطوع في عنقه ساعة للزجر والتكيل وقد أمر به <sup>عليه السلام</sup> كما رواه الترمذي ثم ان عاد بعد ذلك عزر  
كالو سقطت أطرافه أو لا ولا يقتل أفاد ذلك الشارقي (ومنها) أي من معاصي الدين (النهب)  
وهو القوة والغلبة على المال (والغصب) وهو التسلط على حق الغير في الواقع بغير سرقة واختلاس  
وانتهاب (والمكسر) وهو أخذ الشيء ظلماً قهراً من البيع والشراء ومن الزرع وغير ذلك (والغلول)  
بضم الغين المعجمة أخذ الحرام والحيلة في الغنم وغيرها بأن أخذ شيئاً منها قبل القسمة قال <sup>عليه السلام</sup> لا يقبل  
الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول (والقتل) أي قتل النفس المحرمة (توفي الكفارة مطلقاً)  
سواء كان القتل عمداً أو شبه عمداً أو خطأ أو سواء كان بمباشرة أو بتسبب كشهادة زور مثلاً أو بشرط  
كخبر البر عدواً مثلاً أو سواء كان القاتل صلياً أو مجنوناً أو رقيقاً أو مقاهداً أو شريكاً أو مرتدداً  
أو غير ذلك ويشترط أن يكون المقتول معصوماً كسليم ولو بدار الحرب والذمي والمستأمن والجنين  
وعبد ونفسه وأن لم يضمنها لأن الكفارة إنما تجب لحق الله تعالى لا لحق الأدمي وخرج بذلك الحرب  
الذي لا أمان له ومثل الحلال القاتل بامر الإمام ظلماً وهو جاهل بالحال لأنه سيف الإمام وخرج بذلك  
أيضاً باغ وصائل ومقتص منه ومتردد وحرى لا أمان له ولو امرأة أو صيلاً أو مجنوناً فلا كفارة على  
ذلك وخرج بالقتل بغيره كالجناية فلا كفارة فيه أفاد ذلك شيخ الاسلام في الفتح (وهي) أي الكفارة  
(عق ربة مؤمنة) ولو بإسلام أحد الأبوين أو تبعاً للابن أو الدار (سليمة) من العيوب المضرة  
بالعمل أضراراً يئساً ويشترط أن تكون الربة أيضاً كاملة الرق في الاعتاق عن الكفارة فلا يجوز  
شراء قريب يعيق عليه مجرد الشراء بأن كان أسلاً أو فرعانية عتقه عن كفارته وأن تكون  
خالية عن عوض فلو أعتق عبده عن كفارته بعوض يأخذه من الرقيق كاعتقك عن كفاري على أن ترد  
على ألفاً أو من الأجنبي كاعتقت عبدي هذا عن كفاري يالف عليك فقبل لم يجر ذلك الاعتاق عن  
كفارته ويعيق بالعوض (فان عجز) بأن لم يجد ربة بشرطها أو وجدها وعجز عن ثمنها أو وجدها  
وهي تباع بأكثر من ثمن مثلها (صام شهرين متتابعين) على ما تقدم بيانه في الظهار ولا إطعام حنظل  
عند العجز عن الصوم اقتصاراً على الوارد (وفي عمده) أي القتل بأن يقصد القتل وعين الشخص  
بما تلف غالباً كقتل وسخر وأغرق ومجوع (الفصاص) وإنما وجب فيه لأنه بدل أنلاف

81a cuktai

وسائر الاصوات المحرمة  
وكالاتماع الى الغيبة  
والنميمة وسائر الاقوال  
المحرمة بخلاف ما اذا  
دخل عليه السماع قهراً  
وكرهه ولزومه الانكار  
ان قدر  
(فصل) ومن معاصي  
الدين التطفيف  
في الكيل والوزن  
والذرع والسرقة  
ويحدان سرق ما يساوي  
ربع دينار من حرزه  
بقطع يده اليمنى ثم ان عاد  
فرجله اليسرى ثم ان عاد  
فیده اليسرى ثم ان عاد  
فرجله اليمنى ومنها  
النهب والغصب  
والمكسر والغلول  
والقتل وفيه الكفارة  
مطلقاً وهي عتق ربة  
مؤمنة سليمة فان عجز  
صام شهرين متتابعين  
وفي عمده الفصاص



مَتَلَفَ قَتْلَ جَسَدٍ كَانَتْ الْمَتَلَفَاتُ (الْآنَ عَفَا) أَيْ الْمُسْتَحَقُّ وَالْمُجْبُورُ فَلَيْسَ أَوْسَعُ (عَنْهُ)  
 أَيْ الْفَصَاصُ (عَلَى الدِّينِ) أَيْ الْمَالُ الَّذِي هُوَ بَدَلُ النَّفْسِ (أَوْ بَحَانًا) كَقَوْلِهِ عَفَوْتُ عَنْكَ بِحَانًا  
 بِلَادِيَةٍ فَخِذْ شَقَطَ الْقَصَاصِ وَلَا دِيَّةَ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَذْكُرْ الدِّيَّةَ لَا أَثْبَاتًا وَلَا نَفْيًا عَلَى الْمَذْهَبِ  
 لِأَنَّ الْقَتْلَ لَا يُوجِبُ الدِّيَّةَ وَالْعَفْوُ اسْقَاطُ ثَابِتٍ وَهُوَ الْقَصَاصُ لَا أَثْبَاتَ مَعْدُومٍ وَهُوَ الدِّيَّةُ (وَفِي  
 الْخَطَا) بَأَنَّهُ لَا يَقْصِدُ الْفِعْلَ أَوْ يَقْصِدُهُ لَكِنْ لَا يَقْصِدُ عَيْنَ الشَّخْصِ كَأَنَّهُ زَلَقَ فَرَقَعَ عَلَى غَيْرِهِ  
 أَوْ زَلَقَ عَجْرَةً أَوْ أَدَمِيًّا أَوْ غَيْرَ مَا فَاصَتْ غَيْرَ مَنْ قَصَدَهُ (وَشَبْهَهُ) أَيْ الْخَطَا بَأَنَّهُ يَقْصِدُ الْفِعْلَ  
 وَالْأَنْبِيَاءُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَقْصِدْ عَنْهُ بِمَا يَتَلَفُّ لَا غَالِبًا بَأَنَّهُ كَانَ يَتَلَفُّ نَادِرًا كَغَرَزِ إِبْرَةِ الْخِيَاطِ بِغَيْرِ مَقْتَلٍ  
 وَلَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ أَوْ كَانَ لَا يَتَلَفُّ لَا غَالِبًا وَلَا نَادِرًا بَأَنَّهُ كَانَ عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ كَضَرْبٍ غَيْرِ مُتَوَالٍ فِي غَيْرِ  
 مَقْتَلٍ وَغَيْرِ شِدَّةٍ حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ بِسَوْطٍ أَوْ عَصَا خَفِيفَةٍ لَمْ يَحْمِلِ الضَّرْبُ بِهِ (الدِّيَّةَ وَهِيَ مِائَةٌ مِنْ الْأَبْلِ  
 فِي الذِّكْرِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ وَنُصْفُهَا) وَهُوَ خَمْسُونَ (فِي الْأُنْثَى الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ) وَتَخْتَلِفُ صِفَاتُ الدِّيَّةِ بِحَسَبِ  
 الْقَتْلِ (فَهِيَ مِثْلَةٌ فِي عَمْدٍ وَشَبْهَةٍ ثَلَاثُونَ نَجْصَةً وَثَلَاثُونَ سَجْدَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً أَيْ حَامِلًا بِقَوْلِ  
 خَبِيرِينَ عَدْلِينَ) وَأَنْ لَمْ تَبْلُغْ خَمْسَ سِنِينَ وَنَجْصَةً فِي خَطَا مِنْ بَنَاتٍ تَحَاضُّ وَبَنَاتٍ لَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ  
 وَحِقَاقٍ إِنْ أَثَرٌ وَجَدَعَاتٍ إِلَّا أَنْ وَتَعَ الْخَطَا فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي الْأَشْهُرِ الْحَرَمِ أَوْ كَانَ الْقَتِيلُ مُحَرَّمًا  
 رَجَمَ كَأَمِّ وَأَخْتٍ ثَلَاثِينَ لِعَظَمِ حَرَمَةِ الْمِثْلَةِ أُمَاكِيَّةٍ كُلٌّ مِنَ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ هَذَا كَانَ  
 أَوْ مُسْتَأْمَنًا أَوْ مَعَا بَدَأَ قَتْلَ دِيَّةِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ وَأُمَاكِيَّةِ الْمُجُوسِيِّ الَّذِي لَهُ أَمَانٌ فَأَخْصَ الدِّيَّاتُ وَهِيَ  
 ثَلَاثُ عَشْرَ دِيَّةِ الْمُسْلِمِ وَأُمَاكِيَّةِ الرِّقِيِّ فَهِيَ قِيَمَتُهُ ذِكْرُ الْكَانِ أَوْ أَنْثَى وَكُلُّ مَدْبَرٍ أَوْ مَكَاتِبَا أَوْ أَمٍّ  
 وَلِدَيْهِ سَوَاءٌ كَانَتْ الْجُنَايَةُ عَمْدًا أَمْ خَطَاً وَأَنْ زَادَتْ عَلَى دِيَّةِ الْحَرِّ كَأَنَّ الْأَمْوَالَ الْمَتَلَفَةَ (وَمِنْهَا)  
 أَيْ مِنْ مَعَاصِي الدِّينِ (الضَّرْبُ بِغَيْرِ حَقٍّ) بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِحَقٍّ كَضَرْبِ النَّاشِزَةِ وَالصَّبِيِّ  
 إِذَا نَزَلَ الصَّلَاةَ وَقَدْ بَلَغَ عِشْرًا وَنَحْوَ ذَلِكَ فَالَّذِي بِغَيْرِ حَقٍّ هُوَ كَضَرْبٍ غَيْرِ ذَلِكَ أَوْ ضَرْبٍ  
 ذَلِكَ فِي الْوَجْهِ أَوْ بِضَرْبٍ مَبْرُوحٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا كَتَبْنَا  
 فَقَدْ احْتَمَلُوا أَثْمَانًا وَأَثْمَانًا قَالَا ذِي أَنْوَاعٍ حَتَّى لَوْ نَظَرْنَا شَخْصًا إِلَى شَخْصٍ بِعَيْنِ التَّهْدِيدِ وَالْإِحْتِقَارِ  
 بِغَيْرِ حَقٍّ فَهُوَ ظَلَمٌ أَفَادَ ذَلِكَ الْخُصْيَ (وَأَخْذَ الرِّشْوَةَ) بِكُسْرِ الرَّاءِ وَهُوَ مَا يَطْلُبُهُ الشَّخْصُ لِيُطَاعَ  
 أَوْ غَيْرِهِ لِيُحْكَمَ لَهُ أَوْ يُحْمَلَهُ عَلَى مَا يَرِيدُ كَذَا فِي الْمَصْبَاحِ وَقَالَ صَاحِبُ التَّرغِيفَاتِ وَهُوَ مَا يَعْطَى  
 لِإِبْطَالِ حَقٍّ أَوْ لِإِحْقَاقِ بَاطِلٍ (أَوْ اعْطَاوُفِيَا) أَيْ الرِّشْوَةُ لِقَوْلِهِ ﷺ لَعَنَ اللَّهُ الرَّائِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ  
 فِي الْحَكْمِ رَوَاهُ الْأَمَامُ أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ (وَأَحْرَاقُ الْحَيَوَانِ) بِفَتْحِ الْيَاءِ كَالَّذِي بَالَنَارِ (إِلَّا إِذَا أَذَى)  
 أَيْ الْحَيَوَانُ بِمَدِّ الْهَمْزَةِ وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ أَيْ أَذَاهُ (وَتَعْيِينُ) أَيْ الْأَحْرَاقُ (طَرِيقًا فِي الدَّفْعِ)  
 أَيْ فِي تَحْتِهِ فَيَجُوزُ حَيْثُ لِلضَّرُورَةِ (وَالْمِثْلَةُ) بَضْعُ الْكَيْمِ وَسَكُونُ الشَّاءِ أَوْ بَفَتْحِ الْمِيمِ وَضَمُّ  
 الشَّاءِ أَيْ التَّعْذِيبُ (بِالْحَيَوَانِ) كَقَطْعِ أُذُنِهِ لِيَأْزِي عَنْ عَلَى كَرَمِ اللَّهِ وَجْهَهُ وَرَضَى عَنْهُ أَنَّهُ  
 قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ إِيَّاكُمْ وَالْمِثْلَةَ وَلَوْ بِالْكَلْبِ الْعَقُورِ (وَاللَّعْبُ بِالنَّزْدِ)  
 وَاسْمُ أَيْضًا الطَّوَالَةِ وَهِيَ كَالْمِثْلَةِ هُوَ ذُو حِفْزٍ كَثِيرَةٍ فِي الْحَشَةِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَلْقَى فِيهَا نَحْوَ الْوَدَعِ  
 الصَّغِيرِ ثُمَّ يَنْقُلُ مِنْ حِفْزَةٍ إِلَى أُخْرَى إِلَّا أَنْ الطَّوَالَةَ لَيْسَ فِيهَا حِفْزٌ لَهَا خَطُوطٌ كَالطَّرِيقِ إِلَّا أَنَّهُ مُخَصَّصٌ  
 بِالْحَشَةِ مَعَ نَحْوِ الْأَحْطَابِ بِخِلَافِ الْمِثْلَةِ فَهِيَ فِي الْأَرْضِ مَعَ نَحْوِ الْوَدَعِ لِقَوْلِهِ ﷺ مَنْ لَعِبَ بِالنَّزْدِ  
 قَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (وَالطَّابُ) وَهُوَ أَخْشَابُ كَثِيرَةٌ أَرْبَعَةٌ فَأَكْثَرُ طَوْلِهَا وَعَرْضُهَا  
 عَلَى قَدْرِ الْأَصَاعِ وَيَنْقُشُ جَانِبَا طَوْرِهَا عَلَى الْأَرْضِ (وَكُلُّ مَا فِيهِ قَاوِرٌ) بِكُسْرِ الْقَافِ أَيْ مَا لَعَنَهُ مَا خُذَ  
 الْإِلَّالِ فِي أَنْوَاعِ الثَّمَرِ قَالَهُ سَلِيمَانُ الْجَمَلِ (حَتَّى لَعِبَ الصَّيَّانُ بِالْجُورِ) الْمُرَادُ بِهِ الْقَمْعُ الَّذِي يُوَكَّلُ أَوَ الْجُورِ

الا ان عفا عنه على الدية  
 ار عمانا وفي الخطا  
 وشبهه الدية وهي مائة  
 من الابل في الذكر  
 الحر المسلم ونصفها  
 في الانثى الحرة المسلمة  
 وتختلف صفات الدية  
 بحسب القتل ومنها  
 الضرب بنيرحق واخذ  
 الرشوة او اعطاؤها  
 واحراق الحيوان الا اذا  
 اذى وتعين طريقا  
 في الدفع والمثلة بالحيوان  
 واللعب بالنرد والطاب  
 وكل ما فيه قار حتى لعب  
 الصيان بالجور

S. TAUFIQ



الهندى وهو الزجل وكذا اللعب بيض الدجاج المطبوخ والاوز (والكعب) وهو عظم كعب من  
 الغنم يرمى الى اعظم كثيرة مصفوفة قال سلمان الجمل فكل شئ فيه فكل فهو من الميسر حتى لعب الصبيان  
 بالجوز والكعب واما النرد وهو الطاوله فيحرم اللعب به سواء كان بخطر أو لا (واللعب بالآلات اللهو  
 المحرمة كالطنبور) بضم الطاء واما ضم حلا على باب عصفور وهو آلة تله وتتران وتحتة نحو كالطبل  
 (والرباب) وهو آلة خيط واحد من شعر (والزمار) بكسر الميم وهو آلة يزمر به من قصبة أو حديد  
 أو تنك أو نحو ذلك (والاوتار) وهو خيوط كثيرة خمسة فأكثر في العود ويسمى اللعب بذلك ضرب  
 العود عند العرب (وليس الاجنية) وهو غير محرم (عمدا) أى قصدا (بغير حائل) من الثياب (أوبه)  
 أى بالحائل لكنه (بشهوة ولو مع جنس) وهو زجل مع رجل أو أنثى مع أنثى (أو محرمة) من جنس  
 أو غيره حتى يحرم المس لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو جمادا كما مر في النظر لأن كل ما يحرم النظر له  
 يحرم منه (وتصوير الحيوان) قال ابن حجر في الزواجر تصوير صور الحيوان حرام من الكبار للوعيد  
 الشديد سواء صنع نفسه أو غيره اذ فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان بباط أو ثوب أو درهم  
 أو دينار أو فلس أو آنا أو حائط أو نخدة أو نحوها واما تصوير صور الشجر ونحوه مما ليس بحيوان  
 فليس بحرام واما المصور صورة حيوان فان كان معلقا على حائط أو ملبوسا كثوب أو عمامة أو نحوها  
 مما لا يعد منها حرام أو ممتنا كبطايد أو نخدة ووسادة ونحوها فلا يحرم لكن هل يمنع دخول  
 ملائكة الرحمة ذلك البيت أو لا الاظهر أنه محام في صورة الاطلاق لقوله لا تدخل الملائكة  
 بيتا فيه كلب ولا صورة ولا فرق بين ماله ظل وما لا ظل له هذا تلخيص مذهب جمهور علماء الصحابة  
 والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم وأجمعوا على تحريم ماله ظل  
 قال القاضي الأما ورد في لعب النبات الصغار من الرخصة لكن كره مالك شرا الرجل ذلك لبنته  
 انتهى (ومنع الزكاة) كلها عن اخراجها (أو بعضها) ولو قليلا جدا (بعد الوجوب) أى وجوب  
 الاخراج والآداء (والتمكن) بحضور مال غائب سائر أو ثابت أو مال مفسوب أو دين مؤجل  
 وبحضور أخذ الزكاة ويتنقذ الحب من بين وفسر لا يؤكل معه غالبا وبخلو مالك من مهم ديني ودنيوي  
 كصلاة وأكل وبقدرة على غائب ثابت أو على استيفاء دين سجال بان كان على ملى وساحتر (واخراج  
 ما لا يحزى) كاخراج صغير ومييب ومريض عن كوايل (أو اعطاؤها) أى الزكاة (من لا يستحقها)  
 وهو غير الأنواع الثمانية التي تقدم ذكرها (ومنع الاجير أجرته) قال الحصنى في قمع النفوس قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي العهدة ثم غدر ورجل باع حرا  
 فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخارى انتهى (ومنع المضطر  
 ما يسهل) أى يملك به قوته ويحفظها من الطعام وإن احتاجه المالك في المستقبل ويجوز للمضطر أخذه  
 كقهر أو عليه فتمته (وعدم انقاذ غريق) أى ترك اخراجه من الماء قبل الموت وبعده (من غير عذر فيها)  
 أى في منع المضطر وعدم الانقاذ (فرع) قال الشافعى ولو أشرقت سفينة فيها مائة وراكب على غرق  
 وخيف غرقا بمتاعها جاز طرح متاعها كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضها لرجاء سلامة الباقي ووجب  
 طرح كله أو بعضه وإن لم ياذن مالكه لرجاء نجاة ركب محرم اذا خيف هلاكه وبحب القاء ما لا روح فيه  
 لتخلص ذى روح والقاء الدواب لا بقاء الأدميين واذ اندفع الفرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان  
 طرح متاع غيره بلا إذن منه ضمن كمال المضطر طعام غيره بغير إذنه انتهى (وكتابة ما يحرم النطق به)  
 لأن القلم أحد اللسانين للآسان لأن الكتابة به تدل على عبارة اللسان كما قاله علي التميمي ولذلك قال  
 الفرزالي في البداية فاحفظ القلم عما يجب حفظ اللسان منه (والحيانة وهي ضد النصيحة فتشمل) أى الحيانة

والكعب واللعب  
 بالآلات اللهو المحرمة  
 كالطنبور والرباب  
 والزمار والاوز  
 وليس الاجنية عمدا  
 بغير حائل أو به شهوة  
 ولو مع جنس أو محرمة  
 وتصوير الحيوان ومنع  
 الزكاة أو بعضها بعد  
 الوجوب والتمكن  
 واخراج ما لا يحزى أو  
 اعطاؤها من لا يستحقها  
 ومنع الاجير أجرته  
 ومنع المضطر ما يسهل  
 وعدم انقاذ غريق  
 من غير عذر فيها  
 وكتابة ما يحرم النطق به  
 والحيانة وهي ضد  
 النصيحة فتشمل

واللغو ما لا يفتى ما يفتى



(الافعال والاقوال والاحوال) وقد يقال دلالة الحال أقوى من دلالة المقال قال الفيومي في المصباح  
وفرق العلماء بين الخائن والبارق والناصب بان الخائن هو الذي خلى ما جعل عليه أمينا والبارق من  
أخذ خفية من موضع كان ممنوعا من الوصول اليه وربما قيل لكل سارق خائن دون عكبه والناصب  
من أخذ جوارا معتبرا على قوته انتهى (فائدة) قال شيخنا يوسف في فتح القادر المريد قال ابن  
حجر كان السلف اذا أرادوا نصيحة أحد وعظوه سرا حتى قال بعضهم ومن وعظ أخاه سرا فقد  
نصحه ومن وعظه على رؤس الناس فانما وبخه وقد تكون النصيحة عرض عين وقد تكون على  
الكفاية وفي الشرحي كان عليه يوصي أصحابه وينصحهم بوصية تنفعهم وتقع من بعدهم هـ فمن  
وصاياه عليه لبعض الصحابة أسع الكرمية بزدني عمرك وسلم على من لقيت كثير خيرا  
واذا دخلت على أهل بيتك فسلمت عليهم كثيرا وصلى صلاة الضحى فانها صلاة الأوابين قبلك  
وارحم الصغير ووقر الكبير تكن رفيقي يوم القيامة انتهى

١٠ لغة معتبرة

فصل في بعض معاصي الفروج وفي حد الزنا (ومن معاصي الفرج الزنا) قال رسول الله  
صلى الله عليه وآله ان الزناة يأتون يوم القيامة تشتعل فروجهم نهارا يعرفون بين الخلائق فروجهم يسحبون  
على وجوههم الى النار فاذا دخلوها يكسروهم مالك ذكر وعاما من نار لو وضع ذرع الزاني منها على  
جبل لا أصبح رمادا ثم يقول مالك معاشرة الزانية اكونا عيون الزناة بمسامير من نار كما نظرت  
عيونهم الى الحرام وغلوا أيديهم كما مدت الى الحرام وقيدوا أيديهم كما مشت الى الحرام فيفعلون بهم  
ذلك ذكر ذلك السمرقندي في الجواهر (واللواط) وهو ايلاج الحشفة أو قدرها في دبر ذكر  
أو أنثى لما روي أنه عليه السلام قال لا ينظر الله الى رجل أتى رجلا أو امرأة في الدبر وقال رسول الله صلى الله عليه وآله  
من مات وهو يعمل عمل قوم لوط لم يلق في قبره إلا ساعة واحدة ثم يعث الله اليه ملكا يشبه  
الخطاف فيخطفه برجليه ويطرحه في بلاد قوم لوط ويكتب على جبهته آيس من رحمة الله ذكر  
ذلك أبو الليث السمرقندي (ويحد المحصن) ان كان مكلفا حرا واجدا للوط في نكاح صحيح  
(ذكرنا أو أنثى) بالزنا واللواط (بالزجم بالحجارة المعتدلة) لا بحصيات خفيفة ولا بطول تعذيبه  
ولا بصخرات ثلاث فقه فيقوت التكيل المقصود والاختيار أن يكون ثماري بهيئة الكف  
ولا يربط ولا يقيد ويجب أن يتوفى بالوجه أو بالمدراى الطين المستحجر (حتى يموت) نعم لا زجم  
على المكروط في دبره بل حده كحد البكر (و) يحد (غيره) أي غير المحصن (بمائة جلدة) أي ولاية  
لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة (وتغريب سنة) أي الى مسافة  
القصر فاقولها ان رآه الإمام لان عمر غرّب الى الشام وعثمان الى مصر وعليها الى البصرة فلا يكن  
تغريبه الى ما دون مسافة القصر ولكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الإمام ارسله الى ذلك (الحرم)  
ونصف ذلك للرقيق (ولو بقضا فيحد خمسين ويغرب نصف عام لقوله تعالى فاذا أحصن فان  
أتين حاجة فعلمهن نصف ما على المحصنات أي الحرائر من العذاب والمراد الجلد لان الرجم قتل  
والقتل لا ينصف أفاد ذلك الشرعيني (ومنها) أي من معاصي الفرج (إتيان البهائم ولو ملكه)  
أي سواء كانت ما كونه أم لا والصحيح في ذلك التعزير فقط لا الحد لقول ابن عباس  
رضي الله عنهما ليس على الذي يأتي البهيمة حد رواه النسائي ومثل هذا لا يقوله إلا عن تعليم  
من النبي صلى الله عليه وآله وإذا أتى الحد ثبت التعزير لأنه أي معصية لا حد فيها ولا كفارة ولا دية ولأن  
ذلك فرج لا يميل اليه النفس السليمة فلا يشتهي طبعاً ولا يحبه لأن الحد إنما شرع زاجر لما يشتهي الأثرى  
أن الشخص لا يحد بشرب البول لما ذكرنا وهذا القول نص عليه الشافعي وقطعه به بعضهم ولو أوجب

الافعال والاقوال  
والاحوال  
فصل في ومن معاصي  
الفرج الزنا واللواط  
ويحد المحصن ذكرا  
أو أنثى بالزجم بالحجارة  
المعتدلة حتى يموت  
وغیره بمائة جلدة  
وتغريب سنة للحرم  
ونصف ذلك للرقيق  
ومنها إتيان البهائم  
ولو ملكه



في فرجة مئة فلا حد على الراجح لانه لا يشترط طمعا والله أعلم ذكر ذلك الحصى في كفاية الاخيار  
 (والاستمنا) بالنون وبالمد اي تعمد انزال المني (يد غير الحيلة) أي الزوجة أو الامة أما هو بهما الجائز  
 (والوطء) للحيلة (في الحيض أو النفاس) وبين لمن وطئ الحائض في قبلها ولو بزنا اذا كان محامدا  
 محاررا عالما بالتحريم وبالحيض ان تصدق بدينار أو بما يساويه ان وطئها في اقبال الدم أي في حال نزائده  
 أي قريب من نصف مدته ونصفه كفية المعاصي ان وطئها في أدبارها أي مابعد أوائل تنافسه ويستحب  
 الى الفسل فاذا وطئ بين الانقطاع والتطهر من الصدق بما ذكره ويكرر الصدق بكرر الوطء وان لم  
 تصدق عما قبله لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الرجل أهله وهي حائض ان كان دما أحمر فليصدق بدينار  
 وان كان أصفر فليصدق بنصف دينار رواه أبو داود والحاكم وكالحائض فيما ذكره النفساء أفاد ذلك  
 شيخ الاسلام والشرقاوي (أو بعد انقطاعهما) أي الحيض والنفاس (وقبل الفسل) أي أو قبل التيمم  
 عند عدم الماء فهذا مذهب أكثر أهل العلم قال الغزوي وذهب أبو سحنينة الى أنه اذا انقطع دمها  
 لا كثر الحيض وهي عنده عشرة أيام يجوز للزوج غشيانها قبل الفسل وقال مجاهد وعطاء وطاوس  
 اذا غسلت فرجها يجوز للزوج غشيانها قبل الفسل انتهى (أو بعد الفسل بلانية أو) بعده (مع فقد  
 شرط من شروطه) لأن الفسل الخالي عن النية أو الشرط لا يصح فوجود الفسل كعدمه ومحل حرمة  
 الوطء في حال الحيض والنفاس ان لم يتعين لدفع زنا والافلا حرمة لانه يرتكب أخف المفسدين  
 لدفع أشدهما بل ينبغي وجوبه حينئذ وقاس ذلك محل الاستمنا يكره حيث تعين كذلك فلو وطئ  
 في الحيض مقدم على الزنا والاستمنا مقدم على الوطء في الحيض وعلى الزنا ولو تعارض وطئ زوجته  
 في دبرها مع الزنا بان انسد القبل قدم الأول لأن له الاستمتاع بها في الجملة ولانه لا حد عليه بذلك أفاد  
 ذلك الشرفاوي (والتكشيف) للمورة (عند من يحرم نظره) وهو الاجنبي (اليه) أي المتكشيف  
 (أو في الخلوة لغير غرض) أي حاجة الى التكشيف بخلاف ما لو احتاج الى ذلك لاغتسال أو استحذاد  
 وهو إزالة شعر العانة بالحديد أو نحو ذلك فانه لا يحرم كما أفاده الرمي (وأستقبال القبلة أو استقبالها)  
 في القضاء (بول أو غائط من غير جائل) من ثوب أو جدار أو شجر (أو) وجد الحائل لكن  
 (كان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو) لم يبعد عنه لكن (كان) أي الحائل (أقل من ثلثي ذراع)  
 فيحرم ذلك (إلا في المدة لذلك) أي لاخراج البول أو الغائط فلا يحرم قال الرمي في شرح هدية  
 الناصح والحاصل أن استقبالها واستدبارها في قضاء غير معدي لذلك بلا ستره حرام أو في غير  
 معدي لذلك ستره خلاف الأولى ويكفي أن تكون السترة من زجاج أو في معدي ولو بلا ستره فلا  
 حرمة ولا كراهة ولا خلاف الأولى اهـ (والتغوط على القبر) المحترم قال الحصى ويحرم البول  
 على القبر كما يحرم الجلوس عليه اهـ (والبول في المسجد ولو في اثناء) على الراجح المفتي به كما  
 أفاده الحصى ومثل المسجد رجنه لا حرمة (وعلى المعظم) كوضع يمينك ضيق كالجمر والمشرقة  
 والقزح والصفاء والمروة بخلاف عرقه ومزدهقة ومثله لغيره كما نقله الكردي عن بعض العلماء  
 (فرع) ذكر ابن عجل التني في العجالة عن كتاب العلل آدابا حنة لقاضي الحاجة وهي أن يعرف أن الخلا  
 اسم شيطان موكل بذلك الموضع فاذا أتى الخلا فنبه أن يعلم أنه يقصد الشيطان فليحذر منه ولينقل  
 من آياته بقلة الطعام وأن يمتحن متواضعا متفكرا في نعمة الله عليه حيث أطعمه وسقاه وأخرجه عنه  
 حين آذاه وأن لا يسرع اليه بعدد ما من غير عذر وان يقف على باب الخلا ويقول اللهم اجعل دخولي  
 عمرا وأمط الأذى عني برحمة ترحمني بها فان الشيطان يتأعد إذا ذاك ولا يصق في البول ولا على ما يخرج  
 منه من المذرة فيبتلى بالوسوسة وصفرة الاسنان ويبتلى بالدم هو أو لاداة أو أحد من عقه ولا يبتاك

والاستمنا يد غير  
 الحيلة والوطء في  
 الحيض أو النفاس  
 أو بعد انقطاعهما  
 وقبل الفسل أو بعد  
 الفسل بلانية أو مع  
 فقد شرط من شروطه  
 والتكشيف عند من  
 يحرم نظره اليه أو في  
 الخلوة لغير غرض  
 واستقبال القبلة أو  
 استدبارها ببول أو غائط  
 من غير حائل أو كان  
 بعد عنه أكثر من  
 ثلاثة أذرع أو كان أقل  
 من ثلثي ذراع إلا في المدة  
 لذلك والتغوط على القبر  
 في اثناء وعلى المعظم



على رأس الخلا. فانه يورث النسيان ويذهب البصر ولا يحفظ فانه يورث الصمم ولا يقبل حاتم  
 مرة بعد اخرى فان الشيطان باوى اليه ويقوم موليا عما يخرج عنه فان فيه شفاء من الادواء ويحتج  
 ان يجعل بينه وبين السماء ستره فمن فعل ذلك امطرت عليه الرحمة من عنان السماء واذا قام فتمتع على  
 يمينه فيؤتي الحكمة ولا ينظف فرجه بارض فان الارض تخصه يوم القيامة ولا يقتل قلة في تلك  
 الحالة بل يدفن فيها ولا يليق ما يستجى به على رأس ما يخرج من بول او عذرة فمن فعل ذلك ذودت اسنانه  
 وغلبت عليه الرياح ولا يقوم حتى يشد سر او يلبه فمن دأوم على القيام قبل شد سر او يلبه ذودت بطنه  
 وغلب الدم عليه حتى يكون موته منه ولا يشتغل بشيء من الاعمال ولا يغمض عينه فان ذلك يورث  
 النفاق في القلب ولا يحمل الماء معه الى الخلا. يساره فذلك فعل الشيطان ولا يضع يديه على صدغه  
 فيجعل رأسه بينهما فان ذلك يورث قساوة القلب والرخص ويذهب الرحمة والحياة ولا يستند الى  
 حائط وغيره فانه يذهب ماء الوجه وينفخ البطن بل يقعد على قدميه معتد اعليهما ولا يضع يده اليسرى  
 على اليمنى فان ذلك مقعد الشيطان ولا يضع رأسه على ركبته فان من فعل ذلك كان موته بداء البطن  
 وياخذ فرجه بين أصبعيه اليسارية والوسطى حتى يفرغ واما المرأة فأنها تضع أطراف أصابع يدها اليسرى  
 على عاتقها فكل ما أقطع لبونها وأنظف والرجل يفرج بين رجليه ويغديه ليستوي ظهره ويخرج بوله  
 مستويا واما المرأة فأنها تضم أطراف ركبتيها بقضبانها الى بعض فيخرج بولها مستويا لا يصيبها اتس  
 (وترك الختان بعد البلوغ) أي وبعد احتيال الختان في العاقل الواضح كما قاله الفسفي والدليل على وجوب  
 الختان قوله تعالى ثم أو حينا اليك أن أتبع ملة إبراهيم خيفا وكان من ملته الختان والواجب في ختن  
 الرجل قطع جميع الجلد التي تغطي الحشفة وفي ختن المرأة قطع جزء يطلق عليه الاسم من بطنها أما الصغير  
 والمجنون ومن لا يحتمل الختان والختن فلا يجب ختنهم ومن مات دون ختان لم يحن أفاده الفسفي  
 (فصل في معاصي الأرجل) (ومن معاصي الرجل المشي في معصية) أي لا جلها (كالمشي في معصية)  
 أي وشي (بمسلم) الى نحو السلطان (أو في قتله) أي المسلم (أو فيما يضره) أي المسلم (بغير حق) كالجسس  
 لعورات المسلمين واليهن عن عيوبهم قال الله تعالى والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما  
 اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وأثماً مينا (وأما العمد) من السيد (والزوجة) من زوجها فذلك شوز  
 (و) أباق (من عليه بحق عما يلزمه من قصاص أو دين أو نفقة) أي للزوجة (أو بزوجها) أي طاعتها  
 والاحسان اليها ومن ذلك الانفاق والاعفاف وهو أن يهي للاب مستغنيا بالحيلة وموئنا (وتربية  
 الأطفال من تعهدهم بفعل جسد ثم وثابهم ودهنهم وكلمهم ووضعهم في اللهد وتحريكهم ليناموا  
 ومثل الأطفال) في وجوب التربية المجنون (و) من معاصي الرجل المشي (كالمشي في معصية) أي تحريك  
 اليدين على غير هيئة معتدلة أو نحو ذلك وفي قمع النفوس قال مالك بن دينار للهيب بن أبي صقرة أمير  
 البصرة وهو يتنكر في أثواب خيلا. أرفع من ثيابك فقال له الهيب أو ما تعرفني قال بل أولئك خلفه  
 مذرة ولا حرك بحفنة قدرة وزنت فيما بين ذلك تحمل العذرة اه (وتخطي الرقاب) أي رقاب الناس  
 (الافرجة) أي فضاء ولو بلا خلا. بأن يكون بحيث لو دخل فيه لوسم قال الشيخ عطية قال جمع غير مراد  
 فكرة التخطي ذلورقة واحدة والمروءة ما قرب من الرقبة هو الكتف وهو أن يرفع رجليه لا على منك  
 واحد كان يكون جالسا بجانب الحائط وأما المروءة بين الصفوف فلا يضرو ولا يكره والمعتد أن كراهة  
 تخطي الرقاب كراهة تنزيه انتهى ونقل عن صاحب المدة أن تخطي الرقاب يوم الجمعة صغيرة وقيل عن أبي  
 حامد مخزومي (والمروءة بين يدي المصل) فيحرم ذلك وإن لم يجد المار سبيلا آخر (إذا أكلت شروط  
 السترة) فالسترة نحو المعرود والعصا والسجادة والخط على الارض وغيره أن يكون أراخاع نحو المعرود

وترك الختان بعد البلوغ  
 (فصل في معاصي  
 الرجل المشي في معصية  
 كالمشي في معصية بمسلم  
 أو قتل أو فيما يضره  
 بغير حق وأما العمد  
 والزوجة ومن عليه حق  
 عما يلزمه من قصاص  
 أو دين أو نفقة أو بر  
 ولديه وتربية الأطفال  
 والتبخر في المشي وتخطي  
 الرقاب والافرجة  
 والمروءة بين يدي المصل  
 إذا أكلت شروط السترة



والمصالح تدراج فأكبر وكذا أمداد السجادة والخط وأن يكون بين ذلك والمصل ثلاثة أذرع  
 فأقل (ومد الرجل إلى) شيء من (المصنف) أو كتب العلم كما حكاه المدابني عن العلماء (إذا كان غير  
 مرتفع) ويسن القيام للصيف وتسن طيبه وجعله على كرسي وتقبيله حكاه المدابني عن العلماء  
 (وكل شيء إلى محرم) كالشيء إلى باب سلطان ظالم فإنه تواضع وإكرام له وتكثير لكرامته وإعانة له على  
 ظلمه فإن كان ذلك لسبب طلب ماله فهو مسمي إلى حرام وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تواضع لغيري صالح لغناه  
 ذهب ثلثا دينه وهذا في غنى صالح فأنظرك بالغي الظالم كما أفاده الغزالي وقال عبد الوهاب بن أحمد قال  
 من كثر سواد قوم فهو منهم رواء أبو يعلى وغيره (وتخلف عن واجب) كصلاة الجمعة  
 والجماعة وطلب العلم الواجب.

(فصل) في جملة معاصي الأبدان وفي حد قاطع الطريق (ومن معاصي البدن عقوق الوالدين)  
 وهو ما يتأذيان به قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عصى الله ورسوله وقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم والدية نزل على جبهة جبر بعدد كل قطرة نزلت من السماء إلى الأرض ذكر ذلك أبو  
 الليث في الجواهر (والفرار) أي الانصراف (من الزحف) أي صف القتال به. مد ملاقاته مع  
 مقامهم العدو وإن زادوا على مثلهم كآفة أقوياء مع مائتين وواحد ضعفاء (وقطية الرحم) أي  
 القرابة وأن بقدت وأنشأ أرضها وهو من الكبار أفاد ذلك الرملي (وايذاء الجار) أي أربعين ذكرا من  
 كل جانب أفاده الرملي (ولو كافر بالله أمان) كالمستأمن والمأهدة (أذى ظاهرا) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جارا وذكره الرملي (والتخضب بالسواد) في الشعر قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 الصفرة خضاب المؤمن والحمرة خضاب المسلم والسواد خضاب الكافر رواء الطبراني وغيره قال الرملي  
 في النهاية ويكره أن ينتف الشيب من المحل الذي لا تطلب منه إزالة شعره ويسن تخضبه بالحناء ونحوه اهـ  
 (فرع) ويحرم على المرأة وصل شعر رأسها بشعر آدمي مطلقا سواء لذن الزوج أو السيد أم لا وسواء  
 من شعرها أو من شعر غيرها وسواء كان طاهرا أم نجسا ويحرم أيضا بشعر نجس كشعر حمار وفرن  
 ميت أذن الزوج أو السيد أم لا أما بشعر طاهر كشعر فرن مذكي فيجوز أن كان بآذن زوج أو سيد  
 والإحرام كما أفاده الرملي وعطية (وتشبه الرجال بالنساء وعكسه) قال صلى الله عليه وسلم على المتشبهين  
 بالنساء والمشبهات بالرجال أي يتخلفون بأخلاق النساء وحركاتهن وكذا المكس (وابدال الثوب)  
 أو الفوط المشدود بها وسطه أو السراويل أي أرخاء ذيله وإرساله حتى يجاوز الكعبين بحيث يصيب  
 الأرض (للخيلاء) بضم الخاء وبالمد أي للتفاخر والتعظيم قال الرملي وعلى ذلك القصد يحمل قوله صلى الله عليه وسلم  
 كما جاوز الكعبين فهو في النار ويجوز للمرأة والحنث بأسبال ذلك على الأرض طلبا للستر وللخيلاء اهـ  
 قال الله تعالى وثيابك فطهر قال طاوس أي وثيابك تقصر فإن تقصر الثياب طهرة لها حكاه البغوي  
 (والحناء في اليدين والرجلين للرجل بلا حاجة) فإن ذلك عن التشبه بالنساء لأنه مطلوب لمن كماله  
 الرملي في النهاية ويسن للمرأة المزوجة أو المملوكة خضب كفيها وقد مها بالحناء تعميلا لأنه زينة وهي  
 مطلوبة منها لخليلها اهـ (وقطع الفرض) من صلاة وصوم (بغير عذر) من انقضاء من يقع في منهلكه  
 وحصول المشقة الشديدة في الصوم وأما النفل فيجوز قطعه مطلقا (وقطع نفل الحج والعمرة) لأن  
 نفلهما كالفرض ولذلك لم يميز الفرض من النفل في النية (ومحكاة المؤمن) أي مشابهته في القول  
 والفعل (استهزاء به) أي على جهة السخرية والاستحقار بذلك المؤمن (والتجسس) أي التتبع  
 والبحث (على عورات الناس) أي عيوبهم قال شعيب الحر يفتش وعن عبد الله بن أحمد المؤذن  
 رحمه الله تعالى قال كنا نطوف حول الكعبة وإذا برجل يتعلّق بأستار الكعبة وهو

ومد الرجل إلى المصنف  
 إذا كان غير مرتفع  
 وكل شيء إلى محرم  
 وتخلف عن واجب  
 (فصل) ومن معاصي  
 البدن عقوق الوالدين  
 والفرار من الزحف  
 وقطية الرحم وايذاء  
 الجار ولو كافر له أمان  
 أذى ظاهرا والتخضب  
 بالسواد وتشبه الرجال  
 بالنساء وعكسه واسبال  
 الثوب للخيلاء والحناء  
 في اليدين والرجلين  
 للرجل بلا حاجة وقطع  
 الفرض بغير عذر وقطع  
 نفل الحج والعمرة  
 ومحكاة المؤمن  
 استهزاء به والتجسس  
 على عورات الناس.



يقول اللهم أخر جنى من الدنيا مسلماً لا يزيد على ذلك شيئاً فقلت له لم لا تزيد على ذلك السقاء شيئاً فقال  
لو علمت قضيتي كنت تعذرنى قلت وما قضيتك قال كان لي أخوان وكان أكبرهما مؤذناً أربعين  
سنة احتساباً فلما حضرته الموت دعا بالمصحف فقلنا أنه يتبرك به ويقرأ منه شيئاً فاخذه بيده وأشهد  
على نفسه مثل حضرته أنه يرى بمشافه ثم تحول إلى دين الكفر ومات نصرانياً فلما دُفِنَ الأخر ثلاثين  
سنة فلما حضرته الموت فعل كما فعل الأول أخ الأكبر فأت على النصرانية نعوذ بالله من مكروهه وأنى خائف  
على نفسي أن أكون مثلهما فادع الله تعالى أن يحفظ على ديني فقلت ما كان ذنبهما فقال كانا يتبعان  
عورات الناس وينظران إلى الشبان المرداه أعادنا الله من ذلك (والوشم) في الحد أو اليد أو غير ذلك  
وهو غرزها بآبرة ثم يذر عليها النور وهو دخان الشحم حتى يخضر قال عليه السلام لعن الله الواشمين  
والمستوشمين (ومحرم المسلم فوق ثلاث) من الأيام ثمها غضب عليه لقوله لا يحمل لمسلم أن يهجر  
أخاه فوق ثلاثة أيام فمن هجرة فوق ثلاث فأت دخل النار وإنما يحرم هجر أكثر من الثلاث أن  
واجهه ولم يكلمه حتى بالسلام أما لو لم يواجهه فلا حرمة وإن مكث سنين نقله المدايني عن ابن حجر  
(الأي لغير شرعي) ككون المهجور نحو فاسق أو متدع وإن كان هجرة لا يفيدة ترك الفسق نعم لو علم  
أن هجرة يحمله على زيادة الفسق أو يمنع وكصلاح دينه أو دين المهاجر فيجوز ولو جميع الدهر أفاد ذلك  
الشرقاوي (وإنما المتدع أو الفاسق) بشرط خمر أو ترك واجب أو مفارقة محظور بخصه (للايناس)  
وهو ضد التنفير قال عليه السلام من انتهز صاحب بدعة مثلاً الله قلبه أمناً وأماناً ومن أهان صاحب  
بدعة أمته الله يوم القزع الأكره من الآن له أو أكرمه أو لقيه بشر فقد استخف بما أنزل الله على محمد  
صلى الله عليه وسلم ذكر ذلك الغزالي (ولبس الذهب والفضة) في الحل كخلخال وبيوار وبحو ذلك وفي المنسوج  
في ثوب والمموة (والحرير أو ما أكرهه وتزائمه) أي الحرير دون عكبه بقيناً (للرجل البالغ) إلا  
خاتم الفضة) أي يحرم على الرجل البالغ ومثله الخنثى استعمال الحرير وما أكرهه حرير وتزادون  
عكبه والمنسوج كله أو بعضه بذهب أو فضة والمموة باحدهما إذا حصل مما ذكر في مبالعرض على النار  
إلا أن يصد الذهب أو الفضة فلا يحرم ذلك لا تنفاه ظهور السرف قال المصنف في قمع النفوس  
وفي الحديث الصحيح من رواية عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تلبسوا الحرير فإن من لبس الحرير  
في الدنيا لم يلبسه في الآخرة رواه البخاري ومسلم ويحوز للولي من الأب والجدة والقاضي والام  
والأخ الكبير البالغ الحرير الصبي ولو مرأقاً وما أكرهه منه والمنسوج والمموة وتزائمه بالحلي  
ولو من ذهب وإن لم يكن يوم عيده وله لباسه نعل من ذهب حيث لا اسراف عادة كما أفاده الرمي  
والشرقاوي ويسن للرجل خاتم فضة لأنه مما أخذ خاتماً من فضة رواه الشيخان كما حكاه شيخ  
الاسلام والأفضل كونه في خنصر اليمنى وأن يجعل الفص بمألى شكه كما أفاده الشرعيني  
(والخلوة بالاجنبية) بأن لم تكن هناك امرأة أخرى بخلاف ما إذا كانت فلا يسمى حينئذ خلوة  
فائدة قال الففال لو دخلت امرأة المسجد على رجل ليس فيه غيره لا يكون ذلك خلوة محرمة وهو  
ظاهر في المسجد المطروق اهـ (وسفر المرأة) وإن قصر لغير فرض الحج من حج قل أو حمرة أو غيرها  
(بغير نحو محرم) من الزوج والعبد الثقة فيحرم ذلك ولو مع النسوة وإن أذن الزوج فلا يجوز أن  
تخرج خارج السور ولو مع النسوة الثقات أو أذن الزوج بل لا بد من خروجيه هو أو المحرم أو العبد  
الثقة لها يقع الآن من خروج النساء إلى المقابر خارج السور معصية يجب منعهن منه نه على ذلك  
الشرقاوي (واستخدام الحر كرها) لقوله صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى يحب الرفق في الأمر كله ذكره الرمي  
(والاستخفاف) أي الاستهزاء (بالعلماء وبالأمام العادل) أي غير الجائر (وبالثبات المسلم) قال

والوشم ومحرم المسلم  
فوق ثلاث الألفذر  
شرعي ومخالفة المتدع  
أو الفاسق للابناس  
ولبس الذهب والفضة  
والحرير أو ما أكرهه  
وزائمه للرجل البالغ  
الاخاتم الفضة والخلوة  
بالاجنبية وسفر المرأة  
بغير نحو محرم  
واستخدام الحر كرها  
والاستخفاف بالعلماء  
وبالأمام العادل  
وبالثبات المسلم







شيا فيه الكرواح غرضا (وعدم ملازمة المعتدة للسكن) الذي كانت فيه عند الفرة ولو وافق الزوج  
 على خروجهما منه ويجب على الحاكم المنع منه لأن في العدة حقا لله تعالى وقد وجب في ذلك السكن  
 قال تعالى لا يخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن (بغير عذر) بخلاف ما إذا كان بعد فيجوز الخروج  
 ونزلك كثيرا نحو قطن وكحوف على نفس أو مال من نحو مدم أو غرق ونفقة بجوارين لها وشدة  
 تاذيها بجيران أو عكس (وعدم الاحداد على الزوج) في عدة وفاة وهي أربعة أشهر وعشرة أيام  
 فلا حداد هو ترك الزينة لموت الزوج (وتنجيس المسجد) ولذلك حرم عبور المسجد على الحاضر  
 ومن به كحدث دائم كسجاسة ولسبول ومن به كجراحة سائلة بالدم إذا خيف تلويث مسجد بشيء  
 من ذلك كإثر التجاسة الملوثة ولو في نعل أو ثوب (وتقديره) أي المسجد سواء كان تراثيا أو ملطاً  
 (ولو بظاهر) كصاق لقوله صلى الله عليه وسلم لا يمسحون المسجد بغير طهر (وتقديره) أي المسجد سواء كان تراثيا أو ملطاً  
 (والتهاون) أي عدم الاستعجال (بالجاء بعد الاستطاعة إلى أن يموت) لأن وقته العمر فإذا مات بعد  
 الاستطاعة تبين العتيان من آخر سني الامكان لأنه قد أخره وأخرجه عن وقته (والاستدانة) أي طلب  
 الدين (لأن لا يرجو وفاة له من جهة) أي سبب وطريق (ظاهرة) فورا في الحال وعند الحلول  
 في المؤجل إذا كان غير مضطر (ولم يعلم دأته) أي من يعطيه الدين (بذلك) أي بكونه لا يرجو وفاته  
 من ذلك (وعدم انظار المعسر) أي عدم تأخير دين المعسر إلى وقت الميسرة قال الله تعالى وإن كان  
 ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة أي وإن كان الذي عليه الدين معسرا فعلى الدائن نظرة إلى تأخير إلى اليسار  
 والسعة ولأن تصدقوا أي تركوا رؤوس أموالكم إلى المعسر خير لكم إن كنتم تعلمون وفي الحديث من  
 أنظر معسرا أو وضع عنه أظله الله في ظلمة يوم لا ظل إلا ظله (وبذل المال) أي صرفه وإباحته عن  
 طيب نفس (في معصية) كثيرا آله الملامى وأكثراتها (والاستهانة) أي التحقير والاذلال  
 (بالمصنف) بكل علم شرعي كالتهوية بالكراس من ذلك فيجزم لدلالته على عدم التعظيم وكوضع  
 العمامة أو دواة الكتابة أو حجر على ذلك فيجزم ذلك لأنه يدل على الإهانة وإن لم يقصدها أما  
 إذا قصد ما يفكر وأما إذا كان الحاجة كالحفظ من تطير الربح فلا بأس (وتمكين الصبي غير المميز) أي  
 أي بما ذكر من المصنف وكتب العلم أي فيجزم ذلك وإن وضاه الولي كما أفاده عطية لأن ذلك يشير  
 بالاهانة وإيضار بما مره (وتغيير منار الأرض) أي علامات حد ود الأرض التي يعرف بها تغير  
 كل ملك لكل شخص من حجر وغيره كما في بعض البلاد من أن الإجماع قد فن في الأرض في الشوارع  
 على الحدود وفي قعر النفوس قال سيد الأولين والآخرين عليه السلام من ظلم فقد شرب من الأرض  
 طوقه الله به من سبع أرضين رواه البخاري (والصرف في الشارع) أي الطريق النافذ (بما لا يجوز)  
 كبناء أو غرس كحجرة وإن لم يضر ذلك لأن شغل المكان بذلك مانع من الطروق وقد تزدحم المارة  
 فسطكون به كما أفاده شيخ الإسلام (واستعمال الممار في غير المأذون له فيه) أي الممار له ويجوز  
 استعماله بحسب ما يقتضيه الأذن فلو أغار دابة ليركبها إلى محل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه  
 جاز الركوب فيه بخلاف نظيره من الإجارة والفرق بينهما لزوم الرد للتعريف فيتناول الأذن  
 الركوب في عودته عرفا ولا كذلك الممار ولو جاوز المحل المشروط لزمه أجره مثل الذهاب منه  
 والعود إليه وله الرجوع منه ركائبا على الأصح من أن المارئة لا تبطل بالمخالفة أفاد ذلك للشرقاوي  
 وللشعر كناية من يستوفي له المنفعة لأن الانتفاع راجع إليه وله انتفاع مأذون فيه ومثله ودونه ضررا  
 إلا أنهاء المعير عن غير ما عتبه فلا يفعله أبا عاتبه (أو) كان استعمال الممار في المأذون فيه لكن (زاد على  
 المدة المأذون له فيها) إذا كانت المارئة مقدرة بحد فليزمه حينئذ أجره المثل على الزائد (أو) لم يزد على

وعدم ملازمة المعتدة  
 للسكن بغير عذر  
 وعدم الاحداد على  
 الزوج وتنجيس المسجد  
 وتقديره ولو بظاهر  
 والتهاون بالحج بعد  
 الاستطاعة إلى أن يموت  
 والاستدانة لمن لا يرجو  
 وفاته له من جهة ظاهرة  
 ولم يعلم دأته بذلك  
 وعدم انظار المعسر وبذل  
 المال في معصية  
 والاستهانة بالمصنف  
 وبكل علم شرعي  
 وتمكين الصبي غير المميز  
 منه وتغيير منار الأرض  
 والتصرف في الشارع  
 بما لا يجوز واستعمال  
 الممار في غير المأذون  
 له فيه أو زاد على المدة  
 المأذون له فيها أو



تلك المدة وكان استعماله في المأذون فيه لكن ليس لأجل المستعير بل (أعارة) أي المعار (لغيره)  
 من غير إذن من المالك للنفقة سواء كان ممالكا أو مستأجرا وإنما أبيع للمستعير الانتفاع والمستعير  
 لا يملك نقل الإباحة بدليل أن الضيف لا يبيع لغيره ما قدم إليه ولا يطعم المرأة وهكذا هو الصحيح في المنهاج  
 والمحرم وقيل للمستعير أن يبيع ونقل أبو علي الدبلي عن الشافعي أنه يجوز الإجارة للمستعير قال ويكون  
 رجوع المبيع بمنزلة الانهدام في الدار حتى تفسخ الإجارة ويستحق المبيع القسط وفي وجه حكاة الرافعي  
 في باب الإجارة أنه يجوز أن يستعير ليجوز ذكره الحصن في كفاية الأخبار (فرع) لو قطع شخص  
 غصنا ووصله بشجرة غيره فشجرة النصف ملك له لا المالك الشجرة كالأجرة في أرض غيره والله أعلم  
 أفاد ذلك الحصن (ونحوه المباح) الذي ستوى الناس فيه في جواز أخذهم ما يشاؤون منه وكذلك بان  
 يمنع الناس منه أو يجعل عليه علامة للحصن (كالمرعى) وهو ما تاكله الدواب (والأخطاب) أي جمع  
 الحطب (من الموات) وهو ما ليس لأحد (والملح من معدنه) الذي لا يستنته الأديون (والنفدين)  
 أي الذهب والفضة (وغيرهما) كحديد وكبريت وزفت وغير ذلك (والماء للشرب من المستخلف)  
 بما آخر في بني أو عين في جبل أو غيره لقوله عليه السلام في ثلاث الماء واليكل والنار رواه  
 ابن ماجه (واستعماله اللقطة) وهو ما وجد من حي صنائع محترم غير محرم ولا يعرف الواحد مستحقه  
 (قبل التعريف بشروطه) كسنة بطريقه المعلوم (والجلوس مع مشاهدة المنكر) كاللقطة (إذا لم  
 يعذر) قال الحصن وفي حديث أنس رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس إلى قنة فسمع  
 منها غشقة في أذنيه الآتية والآتية بضم النون وبالمد الرصاص المذاب رواه ابن قتيبة (والطفلة)  
 في الولائم وهو الدخول بغير إذن من أهلها (أو أدخلوه غيا) أي من الدخول أو من الحاضرين  
 ويقال لهذا الدخول الطفلة وهو نسبة إلى طفيل بن دلال من ولد عبد الله بن غطفان من أهل الكوفة  
 وكان يدخل وكلمة العرس من غير أن يدعى إليها فنبأ إليه كل من يفعل ذلك وأعلم أن الولائم عشرة  
 يقال للاجتماع بين الزوجين وليلة عرس ولدعوة عقد النكاح أملاك ولدعوة الختان اعداء والسلامة  
 المرأة من الطلق فخر من بضم الخاء المعجمة ولدعوة الولادة عقيقة وللقدم من السفر نفقة ولا حداد  
 البناء وكبرة ولما يتخذ للصبي وضمة ولما يتخذ بلا سبب مادية ولحتم القرآن حذاق قال الحصن  
 في كفاية الأخبار فرع محل التضحية ببلد المضحي وفي نقل الاضحية وسجها والصحيح الجواز انتهى  
 وقال الشيخ محمد بن سليمان الكردي في فتاويه ويجوز التوكيل في شراء الاضحية والعقيقة وفي ذبحها  
 ولو في بلد غير بلد المضحي والفاق كما أطلقوه فقد صرح أنما يجوز توكيل من يحل ذبحه في ذبح  
 الاضحية وصرح حوا بجواز التوكيل أو الوصية في شراء العنم وذبحها وأنه يستحب حضور المضحي  
 أضحية ولا يجب وألحقوا العقيقة في الأحكام بالاضحية إلا ما استثنى (وأن يكرم المرأة) بالبناء  
 للفقول (أنقائه شره) أذلو لا ذلك لم يكرم ولما رآه عمر بن عبد العزيز الهدية قيل له كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقبل الهدية فقال كان ذلك له هدية وهو كالأشوة أي كان يتقرب إلى لونه لالوانه ونحن إنما نعطي  
 للولادة ذكر ذلك النزأل في الأحياء وقال الحصن في كفاية الأخبار فرع إذا ختن شخص ولده وعمل  
 وليلة لحمله إليه فدايا ولم يسم أمحباها الأب ولا الابن فهل هي للاب أو للابن وجهان صحح النووي أنها  
 للاب وأجاب القاضي حين أنها للابن وقبل الأب ه قلت ينبغي أن يمتثلك وهو أنه ان كان المهدى بما  
 يصلح للصبي دون أبيه كشيء من ملابس الصغار فهو للصبي وان كان لا يصلح للصغير فهو للاب وأن  
 احتملها فهو موضع التردد لقدم القرينة المرححة والله أعلم انتهى (وعدم التسوية) في القسم في البيت  
 (بين الزوجات) أي الحرائر ولو قام بهن عذر كمرض وحض ورتق وقرن وأحرام وخرج بالحرائر

وأعارة لغيره ونحوه  
 المباح كالمرعى  
 والاختطاب من الموات  
 والملح من معدنه  
 والنفدين وغيرهما  
 والماء للشرب من  
 المستخلف واستعماله  
 اللقطة قبل التعريف  
 بشروطه والجلوس مع  
 مشاهدة المنكر إذا  
 لم يعذر والتطفل  
 في الولائم وهو الدخول  
 بغير إذن أو دخوله  
 حيا وان يكرم المرأة  
 انقائه شره وعدم  
 التسوية بين الزوجات

صدية ابن



ما لو كان تحت حرة وامة فلكل حرة كلفان وللامة لكة افاده الشريبي (و خروج المرأة متعطرة) عما ظهر  
 رانحة (أومزينة) باللباس (ولو مستورة) بحيث لا يظهر شيء من بدنها (و) لو (باذن زوجها) ان كانت  
 في عمر على الرجال الا جانب (اي ولو كان خروجها مع زوجها قال الله تعالى وقرن في بيتك أي الزمان  
 بيتك وقيل أي سكن أهل وفار وسكون ولا تخرجن ترج الجاهلية الاولى أي لا تظهرن زينتك  
 ولا تزين عما ينكر للرجال كما في زمن قبل الاسلام (والسحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه  
 واصطلاحاً مزاوله النفس الخبيثة بأقوال وافعال ينشأ عنها أمور بخارقة للعادة ومذهب العلماء أنه  
 حق وله تحقيقه خلافاً للمعتزلة حيث قالوا انه تخيل ونموه وأنه يقتل ويحرق ويجمع وغير  
 ذلك وتأثير ذلك من الله تعالى وهو كبره عند الشافعي وكفره عند باقي الأئمة وهو محمول على ما اذا  
 اعتقد تأثيره من غير الله فيكون كفراً باتفاق وأما اذا اعتقد أن الله أجرى عادته بخلق أمور عند فراه  
 العزائم فلا يكفر بخلاف الاتفاق المعتزلة على كفره أفاده السجسي والشرقاوي (والخروج عن طاعة  
 الإمام) وإن كان محارفاً فيما ليس بمعصية أفاده الرملي (والتولي) أي قبول الولاية (على نيم) وهو صغير  
 ذكر أو حتى أو أنثى لا أب له (أو مسجد أو قضاء) وهو الحكم بين الناس (أو محو ذلك) كافراً أو ذكياً  
 أو غير ذلك من جميع الوظائف (مع عليه) أي المتولي (بالعجز عن القيام بتلك الوظيفة) بخلاف ما لو كان  
 أمناً قادراً على القيام بذلك ووثق من نفسه بذلك فبغى قبوله على ذلك ولو كان قادراً على القيام بذلك  
 لكنه لا يثق بامانة نفسه فوجهان فيقبل بحرم قبوله وقيل لا وقال الحصني ولا شك في الكراهة (وابواء  
 الظالم) أي اقامته واسكانه في منزل لا يقدر عليه ممن ظلمه (ومنعه من يرد أخذ الحق) كالمال والحد  
 (منه) أي الظالم لأن ذلك رضا بقضاء المعصية التي يتعدى شرها إلى الغير قال الله تعالى وأتقوا الله  
 لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاساً وفي الحديث الصحيح من رواه عائشة رضي الله عنها أن فرساً أهمهم  
 شأن المحرم ومه التي سرق فقالوا من يكلم فيها رسول الله ﷺ فقالوا لا بخبرة إلا أسامة بن زيد  
 سأل رسول الله ﷺ فكلمة أسامة فقال رسول الله ﷺ أنشع في حد من حدود الله تعالى ثم قام فخطب  
 فقال ﷺ إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم  
 الضعيف أقاموا عليه الحد وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها رواه البخاري ومسلم ذكر  
 ذلك الحصني في قمع النفوس (وترويع المسكين) أي إفزاعهم قال ﷺ لا يحل لمسلم أن يروى مسلماً  
 وقال ﷺ إن الله يكره أذى المؤمن (وقطع الطريق) أي قطع المرور فيها بالتعرض للساير أي منه  
 منه (ويجوز) أي قاطع الطريق (بجذب جناته) أي اكسابه إلا أنهم بأحد أربعة أشياء (أما بتعزير)  
 بحبس وغيره لا يرتكبه معصية لا حد فيها ولا كفارة وحسبه في غير بلده أولى حتى تظهر توبته وكذلك  
 أن لم يقتل أحد أبان يقتصر على محرم الأرعاب أو الإغارة للقاطعين ولم يأخذ المال النصاب بأن لم يأخذ  
 مالا أصلاً أو أخذ أقل من نصاب سرقه (أو بقطع يد) مئى (ورجل) يسرى دفعة واحدة أو على الولاء  
 لأنه حد واحد وكذلك أن يأخذ نصاب سرقه بلا شبهة من حرز ولم يقتل أحد أبان غاد بعد قطيعاً قطعت  
 رجله اليمنى ويده اليسرى وكذلك بطلب من المالك للمال وأما القطع فلا يتوقف على طلب وإنما قطع  
 (من خلاف) ثلاث نفوت المنفعة كلها من جانب واحد (أو قتل) محتم أن قتل معصوماً بكمات حداً  
 ولم يأخذ المال النصاب لأنه ضم إلى جناته أخاقة السبل المتقضة زيادة العقوبة ولا زيادة ما لا يحتم  
 القتل فلا يقطع بفرو مستحق ومحل نعمة إذا قتل لا أخذ المال والأفلا تحتم حكاة الشريبي والشرقاوي  
 عن البند نجى (أو قتل وصلب) إن قتل وأخذ المال النصاب المحرز عنه بلا شبهة ويكون صلبه بعد  
 غلته وتكفيه الصلاة عليه والفرض من صلبه بعد قتله زيادة في التشكيل به لزيادة الجريمة وزجر

وخروج المرأة متعطرة  
 أو مزينة ولو مستورة  
 وباذن زوجها ان  
 كانت عمر على الرجال  
 الا جانب والسحر  
 والخروج عن طاعة  
 الامام والتولي على  
 نيم أو مسجد أو قضاء  
 أو محو ذلك مع عليه  
 بالعجز عن القيام بتلك  
 الوظيفة وابواء الظالم  
 ومنعه من يرد  
 أخذ الحق منه وترويع  
 المسكين وقطع الطريق  
 وبجذب جناته  
 اما بتعزير أو بقطع يد  
 ورجل من خلاف  
 أو قتل أو بقطع وصلب



غيره والصلب يكون على خشبة ونحوها وقيل يطرح على الارض حتى يسيل صديده افاد ذلك الحصى  
 ويكون صله ثلاثة ايام بلياليها لبشر الحال ويتم الكمال ثم بعد الثلاثة ينزل هذا ان لم يخف تغيره  
 قبلها بالانفجار وحده فان خيف نزل حينئذ وجوبا على الاصح وحمل النص في الثلاث على زمن البرد  
 والاعتدال افاده النبي (ومنها) اي المعاصر (عدم الوفاء بالنذر) اذا نذر فعل طاعة مقصودة لم تتعين  
 كعتق وعبادة مريض وسلام وتشييع جنازة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة جماعة لقوله  
 تعالى وليوفوا نذورهم ولقول سيد الاولين والآخرين من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصي  
 الله فلا يعصه رواه البخاري (فائدة) قال في شرح الروض ولو نذر ذبح شاة مثلا ولم يبين الذابح بلدا  
 او عين له غير الحرم ولم ينفذ فيه التضحية ولا الصدقة بلحيها لم ينقض نذره لانه لم يعلقه بقربة بخلاف  
 ما اذا نوى ذلك او عين الحرم اه اي فاذا صح النذر بان وجدت فيه الشروط المذكورة فيلزمه الذبح  
 ويسلك منك واجب الشرع فلا بد من اعطاء جمع من الفقراء اربعة ثلثة ولا يجوز دفعه حيا ولا يجوز  
 الاكل منه (والواصل في الصوم) فرضا كان او نفلا وهو حرام في حقه لانه من خصائصه  
 افاده المدافعي وكذلك للنهي عنه في خبر الصحيحين وهو ان يصوم يومين او اكثر ولا يتناول بالليل  
 مطعوما عمدا بلا عذر وقيل هو ان يستديم جمع او صاف الصائم وهذا هو الذي اعتمدته الشريفة وغيره  
 (واخذ مجلس غيره) من رباط مثل ولو خرج منه الحاجة اذ لم تطل غيبته كشر او طعام وان لم يترك فيه  
 متاعه اولم ياذن له الامام ومسجد نحو اثناء الصلاة ولو فارقه بعد كقضاء الحاجة او تجديد الوضوء  
 وان لم يترك متاعه فيه وحل من الشارع للحرق وان فارقه ليعود اليه اذ لم تطل مفارقه لقوله صلى الله عليه وسلم من قام  
 من مجلسه ثم رجع اليه فهو احر حق به رواه مسلم ومتى لم يطل حقه فغيره القعود فيه مدة غيبته ولو لمعاملة  
 ولو جلس لاستراحته ونحوها بطل حقه بمفارقه افاد ذلك كله شيخ الاسلام في الفتح (او زحمة المؤذية)  
 اي تضيق في مكان من غير عادة مغفرة (او اخذ نوبته) اي الغير في المكان او الثوب او البر او غير ذلك  
 (فصل) في كيفية التوبة (تجب التوبة من الذنوب) جمع ذنب وهو ما يحجبك عن الله تعالى (فورا)  
 اي عقب اقترافها (على كل مكلف) ذكر اكان او انثى حرا او عبدا او انسا او جانا (وهي) اي التوبة  
 (الدم) على فعلها بان يحزن ويتسلى ان ما وقع منها لم يقع (والاقلاع) وهو الترتك للذنوب التي كان  
 ملا بها (والعزم على ان لا يعود اليها) اي الذنوب ابدا الى آخر الغفر خوفا من الله تعالى (والاستغفار)  
 قال الله عز وجل والذين اذا فعلوا فاحشة او ظلموا انفسهم ذكروا الله فاستغفروا الذنوبهم وقال الله تعالى  
 ومن يعمل سؤا او ظلم نفسه ثم يستغفر الله نجعل الله لغيره غفورا رحما وقالت عائشة رضي الله عنها قال لي  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كنت الممت بذنب فاستغفر الله وتوبت اليه فان التوبة من الذنب الدم والاستغفار  
 وكان صلى الله عليه وسلم يقول في الاستغفار اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي واسرافي في امري وما انت اعلم به مني  
 اللهم اغفر لي مزي وجردي وخطي وعمدي وكل ذلك عندي اللهم اغفر لي ما قدمت وما اخرت  
 وما أسررت وما اعلمت وما انت اعلم به مني انت المقدم ولنت المؤخر ولنت على كل شئ قدير ذكر ذلك  
 الغزالي في الاحياء (وان كان الذنب ترك فرض) من صلاة وزكاة وصيام قضاء بان يأتي به على طرقة  
 (او ثبته) وهو ما يطلب من الملامة ونحوها (لا ذمى قضاء) اي اعطاه آياها (واسترضاه) اي طلب  
 رضاه من غير رد حق عليه قال صاحب جلاء القلوب فاذا فرغنا من حقوق الله تعالى فننظر الى حقوق العبد  
 وهي نوعان مالي مثل النصب والسرقة واكل مال الغير بغير اذنه واتلافه كذلك اما باليد او بشهادة الزور  
 او بالسعي الى ظالم او بغير ما عانتها مالكة فتسجله وان صدرت هذه الاشياء منه في حال الصبا اذ يلزم  
 الصبي غرامة ملكه وان مات المالك فتسجله من الورثة ان وجدت وان لم توجد او لم يعلم المالك فتمطيه

ومنها عدم الوفاء بالنذر  
 والواصل في الصوم  
 واخذ مجلس غيره  
 او زحمة المؤذية او  
 اخذ نوبته  
 (فصل) تجب التوبة  
 من الذنوب فورا على  
 كل مكلف وهي الندم  
 والاقلاع والعزم على  
 ان لا يعود اليها  
 والاستغفار وان كان  
 الذنب ترك فرض قضاء  
 او تبعة لادى قضاء  
 او استرضاه

فطاعة

امون

امون



ان كان باقيا او قيمته ان كان مالكا الى الفقراء بنية ان يكون ودعة عند الله تعالى يوصلها الى صاحبها  
يوم القيامة وهو غير مالي وهو ايضا نوان بدني مثل الجرح والضرب والاستخدام بغير حق وقلبي مثل الشتم  
والاستهزاء ونحوهما وطريق الخلاص منهما ايضا الاستحلال ان لم يكن والا فالنصرع الى الله تعالى  
والدعاء والتصدق لمن له الحق لعل الله تعالى ان يرضيه يوم القيامة واما اذا كان الحق للبهائم بان تضربها  
بغير ذنب او تضرب وجهها بذب او تحملها فوق طاقتها او لم تعاهد علقها وماهيا فالامر مشكل جدا اه  
والله اعلم قال المصنف رضي الله عنه (انتهى ما قدر الله جمعه) في ورقات قليلة (وارجو) اي اعلق قلبي  
(منه) اي به (سبحانه) تبارك وتعالى لا جل (ان يعم نفعه) جماعة من الطلاب (ويكثر في القلوب)  
اي قلوب اولي الالباب (وقعه) اي مقداره (واطلب) اي اسأل (يمن اطلع) اي نظر وتامل بقلبه  
(عليه من اولي المعرفة) اي العلم بالصواب وغيره (واني فيه) اي مر عليه (على خطأ) وهو ضد الصواب  
(اوزل) اي تنح عن محله (ان ينه على ذلك بالرد الصريح) بان يقول او يكتب على الماشر مثلا  
هذا سبق قل او سهو او تحريف من النساخ ولعل ضوابه كذا من غير تشيع ولا تبريع ولا يجوز تغيير  
ذلك بان يرد له ويكتب بدله فانه لو فتح باب ذلك لادى الى عدم الوثوق بشيء من كتب المؤلفين لاحتمال  
انه من اصلاح من اطلع على كتبه فسا على ذلك ضال مضيل (ليحذر الناس) اي ليحترز العوام  
(من اتباعي) اي اتباعي (اي غير الصواب) اي غير ما يوافق الحق (فالحق احق ان يتبع)  
بالبناء للجهول اي لان الصواب غير بالاتباع فلا حق لغير الصواب في الاتباع (والانسان محل الخطأ  
والنسيان) وهو عدم الذكر للنسيان لذهول او غلة فينبغي لمن وجد ذلك ان يحضر قلبه ان الجواد قد يكو  
وان الصارم قد ينبر وان التار قد يخبر وان الانسان محل النسيان وان الحسنة تجذب من السيئات  
(ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا) اي غشا وحسدا وبغضا  
(للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم) قال مالك بن انس رضي الله عنهما من نقص احدا من اصحاب  
رسول الله صلى الله عليه وسلم او كان في قلبه غل لم يمسسه الله حتى في في المسلمين (اللهم مغفرتك اوسع من ذنوبنا)  
قد قلت وانت اصدق القائلين ان ربك واسع المغفرة وقلت ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون  
ذلك لمن يشاء (ورحمك) التي وسعت كل شيء (ارجي) اي اقرب الى نجائنا (عندنا من اعمالنا)  
فرجائنا الى رحمتك اكثر واشد من رجائنا الى قبول اعمالنا ورجائنا الى السلامة والنجاة في الآخرة  
بسبب رحمتك اعظم ولو تيق لنا من رجائنا الى ذلك باعمالنا لان اعمالنا لا تخلو من الرياء والسمعة  
والعجب وغير ذلك وكذلك اذا كانت الاعمال سالمة من ذلك (حكي) ان الغزالي رؤي في النوم  
ف قيل له ما فعل الله بك قال اوقني بين يديه وقال بيم جنتي فذكرت انواعا من الطاعات فقال ما فعلت  
منها شيئا لكنت جانت ركبت مسقط ذنابة على القلم فتركت شرب من الخمر ورحمة لها فلما رختها  
رحمتك اذهب فقد غفرت لك اللهم ارحمني برحمة تغني بها من عذابك يا ارحم الراحمين (سبحان ربك)  
يا اشرف المخلوقات (رب العزة عما يصفون) بان له زوجة وولدا (وسلام على المرسلين والحمد لله رب  
العالمين) انما اتي بذلك في آخر كتابه اقتداء بامل الجنة فانهم ياتون بذلك في آخر دعائهم كما اخبر بذلك  
المولى سبحانه وتعالى بقوله وهو اصدق القائلين واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين (آمين)  
هو اسم فعل بمعنى استجب يا الله قال المؤلف في رتم هذا الشرح اللطيف والمنهج الظرف والحمد لله اولاً  
واخراً وباطناً وظاهراً ونسأل الله تعالى بمه وفضله ان يجعله خالصا لوجهه وان ينفع به كما نفع باصله  
وان يتوفانا على الاسلام ويمتعا بالنظر الى وجهه الكريم على الدوام انه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير

ن مختص

ه انتهى ما قدر الله جمعه  
وارجو منه سبحانه ان  
يعم نفعه ويكثر في القلوب  
وقعه واطلب من اطلع  
عليه من اولي المعرفة  
واني فيه على خطأ اوزل  
ان ينه على ذلك بالرد  
الصريح ليحذر الناس من  
اتباعي على غير الصواب  
فالحق احق ان يتبع  
والانسان محل الخطأ  
والنسيان ربنا اغفر لنا  
ولاخواننا الذين سبقونا  
بالايمان ولا تجعل في  
قلوبنا غلا للذين آمنوا  
ربنا انك رؤوف رحيم  
اللهم مغفرتك اوسع  
من ذنوبنا ورحمتك  
ارجي عندنا من اعمالنا  
سبحان ربك رب العزة  
عما يصفون وسلام  
على المرسلين والحمد لله  
رب العالمين آمين



{ يقول الفقير اليه تعالى رئيس لجنة التصحيح }

هذا المذوق في معارج التصديق اولى الرشاد ووفقههم لخدمته والدلالة عليه بالفعل والارشاد  
فسلخوا بمعارفهم منهج التحقيق والساد وسلاة وسلاما على من وضعت به سبل الهداية سيدنا محمد  
وعلى اله واصحابه ذوى الصدق والدراية.

{ اما بعد } فقد تم بحمد الله تعالى طبع هذا الكتاب المسمى (مراقبة صعود التصديق في شرح سلم التوفيق  
الى محبة الله على التحقيق) لمؤلفه العلامة الشيخ محمد نوري الشافعي مذهب الجاوي مولدا  
وقد تحلت طهره ووشيت غرره بمتنه الموسوم (سلم التوفيق) للامام الحبيب  
والعلامة النقيب السيد عبد الله بن حسين بن طاهر بن محمد بن هاشم العلوي  
رحم الله الجميع واسكنهم من الجنة المكان الاعلى الرفيع آمين.  
وذلك التي عرفت بالاتقان والدقة

في مطبوعاتها مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بها  
وقد وافق التام في اوائل رجب

سنة ١٣٥٨ من هجرة سيد

المرسلين سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه

اجمعين.



## فهرست

(كتاب مرقاة صعود التصديق في شرح سلم التوفيق)

صفحة	صفحة	صفحة
٣	فصل في صفات الله تعالى ورسوله	٢٦
	وفي السمعيات	٢٨
٩	فصل فيما يوقع في الردة	٤٣
١٤	فصل في أحكام المرتد	٤٤
١٥	فصل في وجوب أداء الواجبات وترك المحرمات	٤٨
١٦	فصل في أوقات الصلاة المكتوبة وما يذكر معها	٥١
١٨	فصل فيما يجب على صاحب الولاية	٥٦
١٩	فصل في فروض الوضوء	٥٨
٢١	فصل في نواقض الوضوء	٦٣
٢٢	فصل فيما يوجب الاستنجاء وفي شروطه	٦٥
٢٣	فصل فيما يوجب الغسل وفي فروضه	٦٦
٢٤	فصل في شروط الطهارة من وضوء الخ	٦٨
٢٥	فصل فيما يحرم على من به حدث أصفر أو أوسط أو أكبر	٧٢
٢٦	فصل في النجاسة وكيفية إزالتها	٧٣
٢٧	فصل في شروط الصلاة	
٢٨	فصل فيما يبطل الصلاة	٧٦
٢٩	فصل في شروط قبول الصلاة	
	فصل في أركان الصلاة	٧٨
٣٢	فصل في شروط وجوب إقامة الجماعة والجمعة الخ	٧٩
٣٥	فصل في شروط الاقتداء	٨٥
	فصل في تجهيز الجنائزة	
	فصل في الزكاة	
	فصل في الصيام وما يذكر معه	
	فصل في النكاح	
	فصل في وجوب رعاية الحلال والحرام الخ	
	فصل في المنهيات من البيرع	
	فصل في النفقات وما يذكر معها	
	فصل في الصفات المحمودة والمذمومة	
	فصل في بعض معاصي القلوب	
	فصل في بعض معاصي البطون وحد شارب الخمر	
	فصل في بعض معاصي العيون	
	فصل في بعض معاصي اللسان وحد القاذف وكفارة الظهار	
	فصل في بعض معاصي الآذان	
	فصل في بعض معاصي الأيدي وحد السارق ودية القتل	
	فصل في بعض معاصي الفروج وفي حد الزنا	
	فصل في معاصي الأرجل	
	فصل في جملة معاصي الأبدان وفي حد قاطع الطريق	
	فصل في كيفية التوبة	

(تمت)